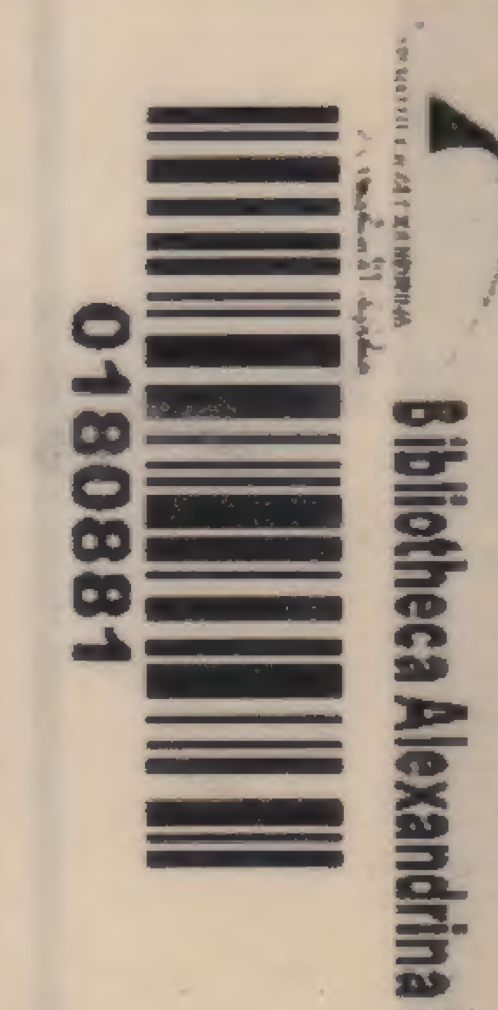
دراسات حول

الحكومة/ الدولة العربية

في دمشق

1918-1920

د. محمد م. الأرناؤط



دراسات حول الحكومة / الدولة العربية في دمشق 1918-1920

دراسات حول
الحكومة/ الدولة العربية
في دمشق
1918 - 1920

د محمد م. الأرناؤط

دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق 1918-1920

الطبعة الاولى

2000

الناشرون

مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع

تلفاكس ٧٢٧٠١٠٠

ص .ب ١٢٨٤ الرمز البريدي ٢١١١٠

اربد - الاردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف: ٤٦١٨١٩٠/٤٦١٨١٩١/٤٦٢٤٣٢١

فاكس: ٤٦١٠٠٦٥

ص. ب ٩٢٦٤٦٣ الرمز البريدي ١١١١٠

عمان - الاردن

تصميم الغلاف: الفنان علي الحموري

رقم الايداع لدى دائرة المطبوعات والنشر: ٢٠٠٠/٧/٩٣٧

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ٢٠٠٠/٧/٢١٥١

رقم التصنيف: ١٠١,٩٥٦

المؤلف ومن هو في حكمه: د محمد م. الأرناؤط

عنوان الكتاب: دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق 1918-1920

الموضوع الرئيسي: ١-التاريخ والجغرافيا

٢-سوريا - تاريخ البلدان العربية

بيانات النشر: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع و دار الشروق للنشر والتوزيع

المحتويات

إلى ابنتي أروى

التي كبرت في نفسي خلال العمل في هذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يصدر هذا الكتاب في الذكرى الثمانين للحكومة/ الدولة العربية التي أعلنت في دمشق في ٥ تشرين الثاني/ اكتوبر ١٩١٨م، واستمرت دون حدود معروفة في ١٩١٩، وتتوجت باعلان الاستقلال لسورية الكبرى والاتحاد مع العراق في ٨ آذار/ مارس ١٩٢٠م، وتقوضت مع دخول القوات الفرنسية بعد معركة ميسلون في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠. ويضم هذا الكتاب بعض الاوراق التي قدمت لندوات عقدت خلال سنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠م، التي تزامنت مع الذكرى الثمانين سواء لاعلان تأسيس الحكومة العربية أو لاعلان الاستقلال.

وربما يمثل هذا الكتاب فرصة اخرى لمراجعة نقدية لما تمثله الحكومة/ الدولة العربية المعلنة في دمشق خلال ١٩١٨-١٩٢٠ على مستوى الطموح للزمن الذي برزت فيه، وما تركته من تراث فكري/ سياسي ومؤسساتي على مستوى بناء الدولة العربية الحديثة (التي لم تتكون بعد)، والأهم من هذا وذاك التعامل مع هذه الحكومة/ الدولة العربية سواء من قبل الحكومات/ الكيانات التي نشأت عنها أو من قبل الأطراف/ الاحزاب السياسية التي تستلهم مرجعيتها.

وهكذا، وعلى الرغم من تقسيم الدولة العربية المعلنة إلى عدة كيانات، فقد بقي يوم الاستقلال (٨ آذار) يوماً مشهوداً في كل عام تدبج فيه المقالات في

الصحف وتقام فيه المهرجانات وتلقى فيه الخطب من قبل الشخصيات المخضرمة التي تساهم بحضورها في احياء مشاعر/ ذكريات ذلك العهد، وذلك طيلة العشرينات والثلاثينات[×]. وكانت الاحزاب القومية الصاعدة حينئذ تستذكر باستمرار الحكومة الدولة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠ ومؤسسها/ ملكها فيصل الأول، الذي بقيت تعلق عليه الآمال حتى وفاته في ١٩٣٣م. وهكذا نجد ان عصبة العمل القومي تنعى في منشور بهذه المناسبة موجه إلى العرب وفاة «فيصل العرب» و«حصن العروبة» وتستمد المدد من «روح فيصل» وتعزي النفس بوجود العراق «الذي أراده ابن الحسين نواة لمجد العرب». ومن ناحية أخرى كانت مكاتب حزب البعث العربي، كما يستذكر احد أفراد الجيل المؤسس، يتصدرها في الأربعينات تمثال نصفي للملك فيصل الذي بقي يلهم الأجيال الجديدة التي نذرت نفسها للعمل في سبيل الدولة العربية المستقلة/ الموحدة.

وفي الواقع لم يقتصر هذا الاهتمام بيوم الاستقلال (٨ آذار) على سورية بل كان يُحتفى به في البلدان المجاورة التي كانت ضمن الدولة العربية المعلنة، وبالتحديد في الأردن وفلسطين ولبنان، حيث بقيت الاحزاب والجمعيات والصحف ذات الاتجاه القومي تحرص في كل عام على الاحتفاء بهذا اليوم، سواء خلال حياة الملك فيصل أو حتى بعد وفاته. ويبدو ان ظروف الخمسينات/ الاستقطابات في المنطقة سبّبت نوعاً من القطيعة مع الدولة العربية المعلنة في دمشق، حيث ان الأردن بقي يحتفل لوحده في كل عام بيوم الاستقلال (٨ آذار) مما كان يبعث بدوره نوعاً من الاهتمام/ التواصل مع هذه التجربة/ الدولة العربية.

[×] انظر على سبيل المثال خطبة الزعيم عبد الرحمن الشهبندر في المهرجان الحاشد الذي أقيم في ٨ آذار ١٩٣٩ في:
حسن الحكيم، صفحة من حياة الشهبندر، عمان ١٩٨٠، ص ٨٤-٨٩.

ولكن هذا التقليد توقف بعد ١٩٦٣ ، بعد وصول حزب البعث إلى الحكم في دمشق ، حيث أصبح هذا اليوم من أهم الأعياد في سورية وبذلك غطى بدوره على ٨ آذار الأصلي .

وفي هذه الظروف فقد جاءت الذكرى الثمانين لتأسيس الحكومة العربية في دمشق (٥ تشرين الأول ١٩١٨) لتشكل فرصة مناسبة لاعادة التواصل مع هذه التجربة ، سواء فيما يتعلق بالتواصل فيما بين الباحثين أو فيما بين الباحثين/ المؤرخين في المنطقة وانعكس هذا على اهتمامهم/ عدم اهتمامهم بهذه التجربة ، ولذلك كانت الذكرى الثمانين أول فرصة تجمع الباحثين من بلاد الشام حول هذا الموضوع بعد طول انقطاع في ندوة عقدت في جامعة آل البيت لهذا الغرض . وقد كان لنشر أعمال هذه الندوة في مجلد ضخم[×] فرصة للأجيال الجديدة للتعرف بعد طول انقطاع على هذه التجربة من جوانب مختلفة . ففي السنوات الثلاثين الماضية ، التي لم يعد يحظى فيها بيوم الاستقلال (٨ آذار) ، تضاعف حوالي ثلاث مرات سكان سورية والأردن على سبيل المثال ، أي لدينا جيلان يمثلان حوالي ثلثي السكان ممن لا يعني لهم يوم الاستقلال (٨ آذار) ما كان يعني للجيل السابق .

وعلى كل حال ان هذا الكتاب يأتي الآن في الذكرى الثمانين لاعلان الاستقلال وطرح الدستور ليشمل بعض الأوراق والوثائق الأساسية للحكومة/ الدولة العربية التي قد تساهم في التعرف على ما كانت تطمح إليه النخبة التي اجتمعت حول الأمير فيصل من الحجاز والعراق وفلسطين والأردن ولبنان وسورية ، وعلى المصاعب التي واجهتها في سبيل تحقيق مشروعها المتقدم ، وعلى

[×] بناء الدولة الحديثة : تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق ، اعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر ، جامعة آل البيت ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .

ما تركته من تراث نظري وعملي/ مؤسساتي للأجيال القادمة. ويكفي ان نلقي نظرة هنا على دستور ١٩٢٠م لنرى أين نحن منه الآن في عام ٢٠٠٠م.

محمد م. الأرناؤوط

معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت

الدولة العربية ١٩١٨م-١٩٢٠م:

قضايا المرحلة المستجدة - الراهنة

الدولة العربية ١٩١٨م-١٩٢٠م:
قضايا المرحلة المستجدة - الراهنة

«خرج الاتراك من بلادنا ونحن الان كالطفل ليس لنا حكومة ولا جند ولا معارف والسواد الأعظم من الشعب لا يفقه معنى الوطنية والحرية ولا ما هو الاستقلال»

من خطاب الأمير فيصل في حلب بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩١٨م

كان البلاغ الأول الذي أعلنه الأمير فيصل بعد وصوله إلى دمشق في ٥/ ١٠/ ١٩١٨م يمثل على إيجازه مفاصل الدولة العربية الجديدة التي كان يحلم بها الأمير فيصل والنخبة المثقفة العسكرية المدنية التي نذرت نفسها للقضية العربية. ومن المؤكد أن تكوين الأمير فيصل ومشاركته في الحياة البرلمانية - السياسية في العاصمة العثمانية، واتصالاته مع العاملين في القضية العربية ونشاطاته الدبلوماسية في أوروبا، قد صقلته وجعلته يتطور من سياسي يمتلك تصورا ما عن دولة لم تؤسس بعد إلى رأس دولة قائمة بالفعل. ومع أن هذه الدولة التي وجد على رأسها لم تكن كما أرادها تماما، نتيجة للظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بها، إلا أنه يمكن القول انها كانت متقدمة على وقتها وربما لأنها كانت كذلك فقد تعثرت وسقطت. ويمكن رؤية ذلك من خلال القضايا المستجدة التي طرحت خلال تلك الفترة - المرحلة والتي تبدو الآن انها لا تزال راهنة في الذكرى الثمانين لتأسيس هذه الدولة.

حدود الدولة :

خلال زيارة الأمير فيصل المهمة لدمشق في آذار- أيار ١٩١٥م، والتي اتصل خلالها بالجمعيات والشخصيات العروبية وانضم فيها إلى جمعية العربية الفتاة، سلمته الجمعية «المصور الذي يعين حدود البلاد العربية في آسيا، وهي التي يجب أن يدور السعي على أساسها لنيل الاستقلال» لارساله إلى والده الشريف حسين[١]. ولا شك في أن مطالب الشريف الحسين في مراسلاته مع المندوب السامي البريطاني في مصر السير هنري مكماهون كانت تستند إلى مثل هذا التصور لحدود الدولة العربية الجديدة (رسالة ١٤ تموز ١٩١٥م)[٢]. فقد كانت هذه الحدود تمتد شمالاً على خط مرسين- اضنة الموازي لخط ٣٧ حتى حدود فارس، وشرقاً على طول حدود فارس حتى خليج البصرة وجنوباً المحيط الهندي (باستثناء عدن) وغرباً البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط حتى مرسين، أي انها كانت تشمل شبه الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام[٣]. ولكن مع اصرار مكماهون على التوفيق بين هذه الحدود المطلوبة وبين التزامات بريطانيا مع الأطراف الأخرى، وافق الشريف حسين على التخلي عن مرسين وأضنة و وضع العراق تحت الإدارة البريطانية لفترة من الوقت (رسالة ٥ تشرين الثاني١٩١٥م) وتأجيل البحث حول «بيروت وسواحلها» مع فرنسا إلى ما بعد الحرب (رسالة ١ كانون الثاني ١٩١٦م). وعلى هذا الأساس أعلنت الثورة العربية في١٠ حزيران ١٩١٦م ودخلت قوات الثورة دمشق في ١/ ١٠/ ١٩١٨م[٤].

ولدى وصول الأمير فيصل إلى دمشق في ٣ تشرين الأول ١٩١٨م، الذي تزامن مع وصول القائد العام الجنرال اللنبي، عرف الأول من الأخير الترتيب - التقسيم «المؤقت» للبلاد إلى ثلاث مناطق (الشرقية والساحلية والجنوبية) إلى يبت في مصيرها مؤتمر الصلح[٥]. ومع أن هذا الترتيب- التقسيم المؤقت» كان عبارة عن تطبيق لاتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦م إلا أن «الدولة العربية» التي

بقيت سلطتها طيلة ١٩١٨م - ١٩٢٠م لا تتجاوز المنطقة الشرقية كانت حدودها على الورق تنكمش باستمرار لتقرب في حدودها على الأرض كما جاءت في اتفاقية فيصل - كليمنصو التي تم التوصل اليها في كانون الثاني ١٩٢٠م[٦]. ومع أن المؤتمر السوري رفض هذه الاتفاقية وأعلن في ٧ -٨ آذار ١٩٢٠م استقلال سوريا بحدودها الطبيعية إلا أن ذلك لم يوسع حدود الدولة العربية القائمة بالفعل بل سارع في سقوطها وتفتيتها بعد معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠م إلى عدة دويلات (دولة دمشق، دولة حلب الخ).

العروبة:

ارتبطت الدولة العربية المعلنة بمفهوم متقدم للعروبة منسجم مع الغرب، وانتهت بوطنية سورية متصارعة مع الغرب. فقد تم التركيز في الدولة على «القاعدة المتبعة في أوروبا اليوم لتعيين الجنسية (القومية) في اعتبار اللغة ومسقط الرأس ليس إلا[٧]» وعلى «كل من يتكلم بالعربية يشعر بمثل هذه العواطف» وعلى أسبقية العروبة على الدين، «كما ورد في خطاب فيصل في حلب من أن أعمال الحكومة» تدل على أن لا أديان ولا مذاهب فنحن عرب قبل موسى ومحمد وعيسى»[٨]. وفي الحقيقة كان هذا التوجه العروبي ينسجم في البداية مع الغرب، على المستوى الحضاري والسياسي. فقد كان هناك ارتياح باكتشاف «استعداد وقابلية الشرق لتمثل مدنية الغرب»[٩] وموقف الحلفاء «الذين ما زالوا يعطفون على الأمة العربية في كل موقف من المواقف الحرجة»[١٠]. ولكن بعد التطورات على الأرض في ربيع وصيف ١٩١٩م (زيارة لجنة كينغ - كراين و«برنامج دمشق» وتفاهم لويد جورج - كليمنصو في ايلول ١٩١٩م الخ)، أخذت العروبة تنكمش لصالح الوطنية السورية التي تريد الدولة بحدودها السورية على الأقل، وتتصاعد معها مشاعر الاحباط والتصادم مع الغرب الذي

يعرقل المشاريع العربية – الوطنية. وهكذا فقد استقال رئيس الحكومة في ٢٢/ ١١/ ١٩١٩م احتجاجا على تفاهم لويد جورج – كليمنصو «الذي هو تطبيق معاهدة سايكس–بيكو المجحفة بحقوق البلاد، والمنافية لمبدأ الحلفاء، وتصريحاتهم الرسمية ووعودهم، من حيث منح الشعوب المحررة حق حياتها واستقلالها وفقا لرغائبها»[١١]، وعبر المؤتمر السوري في بيان له حينئذ (٢٢/ ١١/ ١٩١٩م) عن احباطه، لان حلفاء العرب قد نكثوا عهودهم مع العرب، وبدأوا بتقسيم الشعوب وتهيئة أسباب استعمارها حسبما تقتضيه مصالحهم الاستعمارية.[١٢] وقد بقيت هذه المشاعر تتصاعد في نهاية ١٩١٩م وربيع – صيف ١٩٢٠م حتى انتهت بصدام مسلح مع القوات الحليفة (الفرنسية والانجليزية) في أكثر من مكان. وبالاستناد إلى هذا يمكن القول أن المشروع العروبي (على الورق) كان يستلهم الغرب وينسجم معه، ولكنه انتهى إلى تعارض سياسي وصدام عسكري معه على الأرض.[١٣]

الاتحاد العربي/ الحكومات العربية المتحدة:

بدت العروبة في الأيام الأولى للحكومة العربية كأنها «دين جديد فوق كل دين: دين الوحدة العربية الذي يجمع أبناء البلاد على اختلاف مذاهبهم»[١٤]. ولكن مع مرور الأيام والتعرف على الواقع وما فيه من تباينات بين المناطق والأقطار، أخذ الأمير فيصل يعبّر عن تصور واقعي أكثر للاتحاد بين العرب. فمع ايمانه بأن «البلاد العربية لا تتجزأ وتسكنها أمة واحدة تريد الاستقلال» أخذ يعترف بان الظروف القائمة «غير كافية لجعلها أمة واحدة تحت رعاية حكومة واحدة»، ولذلك أخذ يميل إلى تصور اتحاد بين كيانات متجانسة (سوريا بحدودها الطبيعية والعراق والحجاز) حيث يكون لكل كيان حكومة مستقلة» على أن يكون تعليمها وسكتها وجماركها ومناسباتها الاقتصادية موحدة لا يجوز وضع حاجز

بينهما»[١٥]. وفي هذا الإطار أخذت جريدة الحكومة العربية على عاتقها الاهتمام بتجارب الغير (الغرب) في هذا المجال، وانتهت إلى أن الفدرالية العربية (التي تسميها «الحكومات العربية المتحدة») هي «أفضل أنواع الحكومات وأكثرها ملائمة لحالة البلاد (العربية) وطبيعتها وموقعها الجغرافي»[١٦]. ولكن مع التطورات اللاحقة سيميل الأمير فيصل بدوره إلى القبول بنوع من الحكم الذاتي، حتى في إطار الكيان السوري الواحد (جبل الدروز) وحتى الاستقلال للبنان تحت الانتداب الفرنسي[١٧]. وقد أخذ هذا بعين الاعتبار المؤتمر السوري حين أعلن في ٧/ ٨ آذار ١٩٢٠م استقلال سوريا بحدودها الطبيعية «على أن تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الإدارية وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين في إدارة مقاطعتهم لبنان»[١٨].

الوطنية :

مع وضوح الأخطار على المشروع العربي، وخاصة بعد اتفاق لويد جورج - كليمنصو في أيلول ١٩١٩م، زاد الشعور بالخطر الداهم على الوطن (سوريا) وأطلق هذا موجة جارفة من الوطنية السورية حتى أصبح تعبير «الوطنية السورية» يرد لاحقا لـ «القومية العربية» للدلالة على مرجعيته ومشروعيته[١٩]. وكما في العروبة فقد جرى التأكيد أيضا في» الوطنية السورية» على التلاحم (أو «الاتحاد المقدس ") بين أبناء الوطن الواحد من مسلمين ومسيحيين «لأن» نبتة القمح التي تنبتها تربة هذا الوطن لم يكتب الله عليها كلمة مسلم ولا كلمة مسيحي»[٢٠]. وتسوق جريدة الحكومة العربية الأمر كانه اكتشاف جديد حيث تقول «من أجل هذا نحن كتلة واحدة في الواقع وكان ينقصنا أن نعلم هذه الحقيقة، وإذا كنا عالمين بها فقد كان ينقصنا أن نعلنها للملأ بكل صراحة»[٢١]. وكما في العروبة نجد ان العاصمة» تروج للوطنية من خلال استلهام الغرب. وهكذا تصبح الوطنية»

فضيلة لا يستحي أحد من المجاهرة بها في كل مكان بكل لسان. . . وهو درس تعلمناه من عصرنا الأخير من الأوربيين والأمريكيين ونحن نعلم أنهم يجلون من تعلم هذا الدرس»[٢٢]، ويصبح الأمر عبارة عن «واقع بالفعل سواء أردناه أو لم نرده والبلاد صارت متهيجة الأعصاب بحس الوطنية مهما تلطفنا في التعبير عن هذه الحقيقة»[٢٣]. ومع كشفها لهذه الحقيقة تناشد «العاصمة» الأهالي لكي «يساعدوا الحكومة على إنشاء تربية جديدة وطنية «من خلال الاهتمام بالتعليم «الذي انتصر به الغرب على الشرق»[٢٤].

الدولة والدين :

بعد يومين من وصوله إلى دمشق أعلن الأمير فيصل في ٥/ ١٠/ ١٩١٨م بلاغه المشهور الذي يحدد فيه أسس الحكومة العربية الجديدة. وقد ورد في نهاية هذا البلاغ أن الحكومة العربية «قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة وتنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحدا لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكم هذه الدولة التي قامت باسم العرب»[٢٥]. ولا شك ان مثل هذا الموقف المبكر كان يمثل قطيعة مع المفاهيم والتقاليد الإسلامية/ العثمانية التي ترسخت في البلاد خلال الحكم العثماني الطويل، ورغبة مؤكدة بقطع أي محاولات للتدخل من الخارج باسم حماية الأقليات (المسيحية) في البلاد. وفي هذا الإطار أخذت جريدة الحكومة العربية منذ بداياتها تسعى إلى نشر وتعزيز مفهوم جديد عن العلاقة بين الدولة والدين. فالدين حيثما ورد لم يعد يعني دين الأغلبية (الإسلام) فقط وإنما الدين بشكل عام» لأن الأديان كلها ما جاءت إلا لاصلاح البشر»[٢٦]. وضمن هذا التوجه تستعرض جريدة الحكومة تجارب «أوروبا المسيحية» و «اليابان الوثنية» لتستنتج «أن كل الديانات قبلت التمدن الحديث بصدر

رحب، مع تعديل يتمثل فيه ذوق الأمة المتنزع من تقاليدها القديمة وميراثها التاريخي»[٢٧]، أي أن الإسلام أيضا لا يمكن أن يكون عقبة في وجه التمدن الحديث. ومع هذا التوجه الجديد جرت مناقشات مواد الدستور الجديد للدولة العربية، حيث أقرت أخيراً في ١٢/ ٧/ ١٩٢٠م المادة الأولى التي أكدت على «أن حكومة المملكة السورية العربية حكومة مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام»[٢٨]، أي أن العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) انحصرت في ديانة ملكها فقط واعتبرت متقدمة جداً بالنسبة لذلك الوقت[٢٩].

الديموقراطية:

في بلاغه المشهور في ٥/ ١٠/ ١٩١٨م «إلى أهالي سورية» أعلن الأمير فيصل عن تشكيل «حكومة دستورية عربية شاملة جميع البلاد السورية». وفي انتظار التئام مجلس تأسيسي ووضع قانون أساسي (دستور) للبلاد يحدد نوع نظام الحكم الجديد كانت الديموقراطية من التعابير الجديدة التي راجت في العهد الجديد. ولكن يلاحظ هنا أن الديمقراطية في البداية ارتبطت بمظاهر معينة وليس بمفاهيم سياسية محددة، حتى ان المأدبة التي أقامها الأمير زيد في حديقة الأمة في دمشق خلال نيسان ١٩١٩م وصافح فيها المدعوين واحداً واحداً اعتبرت «مشهدا من مشاهد الديموقراطية» وبعثا لما كان عليه ملوك العرب من «البساطة والتساهل والامتزاج بأفراد الأمة وتفقد الشؤون بأنفسهم»، بينما «الديموقراطية العربية ستبدو بأجلى مظاهرها يوم يرون جلالة الملك يصافح أبناء الأمة العربية على سنة أجداده»[٣٠]. وفي هذا الإطار كان يشار إلى ما كان عليه الخليفة عمر بن الخطاب وإلى أن هذه «الروح الديموقراطية هي التي نشرت لواء مجد العرب في الاصقاع الدانية والقاصية»[٣١]. وهكذا تصبح الديمقراطية في الدولة العربية الجديدة إنما هي من باب «هذه بضاعتنا ردت الينا». ولكن هذا المفهوم المبسط

للديمقراطية العربية سرعان ما اختلف بعد التئام المؤتمر السوري (البرلمان) وانشغاله بوضع قانون أساسي (دستور) للبلاد على نمط الدول الأوروبية المتقدمة[٣٢]. وهكذا أصبحت الديمقراطية ترتبط بمظهرين أساسين كما «في الديموقراطية الغربية»:

١. وجود «السلطة العامة بيد الشعب والتصرف فيها بواسطة نواب ينتخبهم لينوبوا عنه في وضع القوانين ومراقبة تنفيذها.

٢. أن تكون قوانين البلاد وأنظمتها مبنية على قواعد الحرية والعدل والمساواة»[٣٣].

وفي إشارة بليغة على هذا التحول في فهم الديمقراطية يؤكد محب الدين الخطيب في افتتاحية «العاصمة» أن «المبادىء الديمقراطية مبادىء جليلة عم القول بها كل الدول الراقية.. وأخذ بها أكثر حكومات الأرض، وأما الباقي من الحكومات فإنه سائر في هذا الطريق»[٣٤].

البرلمانية:

مع أن العرب شاركوا مع غيرهم من شعوب الدولة العثمانية في التجربة البرلمانية الجديدة سواء خلال ١٨٧٦م-١٨٧٧م أو خلال ١٩٠٨م-١٩١٨م، وحتى أن الأمير فيصل نفسه كان نائب جدة في البرلمان العثماني، إلا أن التجربة البرلمانية في الدولة العربية الجديدة كانت لها خصوصيتها. وعلى الرغم من أن البلاغ الأول للأمير فيصل في دمشق في ٥/ ١٠/ ١٩١٨م أشار إلى تشكيل «حكومة دستورية» إلا أن الدعوة إلى المؤتمر السوري (البرلمان) جاءت على عجل نتيجة للأوضاع الخارجية المستجدة (قرار مؤتمر الصلح بتشكيل لجنة لتقصي

الحقائق، لجنة كينغ - كراين) وليس استجابة لمطالبة داخلية[٣٥]. وبسبب ذلك فقد جرت الانتخابات على عجل في المنطقة الشرقية (الداخلية) حسب قانون الانتخاب العثماني القديم في أيار ١٩١٩م، بينما لم تسمح السلطات الفرنسية والانجليزية بمثل هذه الانتخابات في الساحل السوري وفلسطين، ولذلك فقد تم اختيار ممثلين عن تلك المناطق ضمن حلقات ضيقة[٣٦]. ويلاحظ هنا أن المناطق التي جرت فيها الانتخابات (دمشق وحلب وحماه وحمص) انتهت إلى فوز القيادات التقليدية بينما تم اختيار شخصيات قومية شابة في المناطق التي لم تجر فيها الانتخابات (الساحل السوري وفلسطين). وإذا أخذت دمشق على سبيل المثال نجد ان الانتخابات انتهت إلى فوز ساحق للقيادات التقليدية (١٤ من أصل ١٦ ممثلا) بينما لم يتمكن إلا اثنان من الفوز من القائمة الشابة (نسيب البكري وفايز الشهابي). وعلى الرغم من أن المؤتمر/ البرلمان مثّل الأقليات (وخاصة المسيحيين) بأكثر من عددهم الحقيقي إلا أن هذا التمثيل لم يكن شاملا وحقيقيا. فبسبب عدم اجراء انتخابات في الساحل السوري لم يتم تمثيل حقيقي ومتناسب للمسيحيين لا في جبل لبنان ولا في البقاع[٣٧]، كما لم يمثل العلويون أيضا بأي نائب[٣٨]. ونتيجة لهذه الظروف فقد جاء هذا المؤتمر/ البرلمان ليمثل في أغلبيته الاتجاه السياسي لجمعية العربية الفتاة/ حزب الاستقلال أكثر مما يمثل الاتجاهات الأخرى الموجودة على الأرض. ولذلك فقد فشل الأمير فيصل حين عاد من باريس بانجازه الدبلوماسي (اتفاق فيصل- كليمنصو) في اقناع المؤتمر/ البرلمان به لأن المعارضة الشديدة كانت من الشباب الذين جاءوا من الساحل وفلسطين وليس من النواب الذين انتخبوا في الداخل[٣٩].

الدستور :

أعلن الأمير فيصل في بلاغه الأول في ٥/ ١٠/ ١٩١٨م عن تشكيل «حكومة دستورية» في سوريا، وساهمت التطورات اللاحقة في تسريع وضع أول دستور للبلاد. وفي الحقيقة لقد ارتبط ذلك بقرار مؤتمر الصلح، بارسال لجنة لتقصي الحقائق (لجنة كنغ - كراين) إلا أن الأمير فيصل حين افتتح هذا المؤتمر في ٧ حزيران ١٩١٩م وسعّ من مهامه حين ذكر في كلمته الافتتاحية: «أن مهمة المؤتمر تنحصر في تمثيل البلاد أمام اللجنة الأمريكية، وفي سن القانون الأساسي ليكون دستور سورية المستقبل»[٤٠]. وبعد اعلان الاستقلال في ٨ آذار ١٩٢٠م قدمت الوزارة بيانها الأول إلى المؤتمر، حيث تمنت فيه الإسراع في وضع القانون الأساسي وقانون انتخاب نواب الأمة. وقد ألف المؤتمر لجنة لوضع الدستور برئاسة هاشم الاتاسي، واستغرق عملها عدة اسابيع، درست فيه دساتير الدول المختلفة. ووضعت مشروع الدستور على أساس النماذج الديموقراطية في الدول الأوروبية. وقد بدأ المؤتمر بمناقشة مواد الدستور والمصادقة عليها منذ مطلع تموز ١٩٢٠م، حيث صادق على المواد السبعة الأولى حتى ١٤ تموز ١٩٢٠م قبل أن تعلق جلساته بسبب اقتراب الخطر/ الجيش الفرنسي من دمشق. وتجدر الإشارة إلى أن الأمير فيصل كان قد تمنى في كلمته الافتتاحية للمؤتمر السوري حين يضع الدستور ان «يحفظ حقوق الأقليات»، ولذلك نجد أن مشروع الدستور أعطى الأقليات امتياز ان ينتخبوا من النواب عددا أكبر من نسبتهم لكي يضمنوا حضورا أقوى في المجالس القادمة[٤١]. ومن ناحية أخرى فقد أوضحت لجنة وضع الدستور في مضبطة الأسباب الموجبة لوضع القانون الأساسي، الدوافع وراء وضع المادة الأولى المتعلقة بنوع نظام الحكم (ملكي مدني نيابي)، حيث ذكرت أنه «أريد بذلك أن تكون البلاد نيابية مدنية تتجلى فيها حاكمية الأمة وأن لا يترك للعوامل الدينية البحتة مجال في السياسة والأحكام العمومية مع احترام حرية الأديان والمذاهب في البلاد دون تفريق بين طائفة وأخرى»[٤٢].

حكم الحزب الواحد :

على الرغم من أن الدولة العربية الجديدة انطلقت مع شعارات الحرية والديمقراطية والدستورية والبرلمانية، إلا أن الحياة الحزبية فيها لم تعكس مثل هذا التطور. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوى التقليدية، التي دخلت الحياة الحزبية متأخرة في الإطار العثماني، تقبلت راضية أو مرغمة دخول القوات العربية - الحليفة، واعلان الدولة العربية الجديدة، ورؤية زعامة جديدة غير مألوفة[٤٣]. وفي الواقع ان الحكومة العربية الجديدة كانت أقرب إلى حكومة الحزب الواحد خلال ١٩١٨م-١٩٢٠م، وهو ما اعتبره العمري في مذكراته أحد أسباب فشل / سقوط هذه الحكومة[٤٤]. فقد كان الأمير فيصل قد انضم إلى جمعية العربية الفتاة خلال وجوده في دمشق في أيار ١٩١٥م، والتحق بعض أعضاء الجمعية بالأمير فيصل/ الثورة العربية ودخلوا معه إلى دمشق، حيث تبوأ أعضاء هذه الجمعية أهم المراكز في الدولة الجديدة (الحكومة، قيادة الجيش، الإدارة الخ) وبقوا يحيطون به سواء في دمشق أو حتى خلال وجوده في باريس. وتجدر الإشارة إلى أن العربية الفتاة بقيت منظمة سرية حتى ربيع ١٩١٩م، حين بدأ النشاط السياسي - الحزبي في البلاد مع الدعوة إلى عقد المؤتمر السوري. ففي ذلك الحين شكلت العربية الفتاة حزب «الاستقلال العربي» كواجهة علنية لها بينما بقيت قيادتها سرية. وفي هذه الظروف تمكن هذا الحزب (العربية الفتاة- الاستقلال) من تأمين غالبية مؤيدة له في المؤتمر السوري/ البرلمان[٤٥]. وتوحي جريدة الحكومة بذلك حين تقول «نحن لا نود أن يكون في المجلس العمومي أحزاب ترمي إلى غايات مختلفة، بل نود أن يكون أعضاء المجلس من كبيرهم إلى صغيرهم حزبا واحدا يرمي إلى غاية الاستقلال»[٤٦].

إلا أن هذا الوضع انتهى إلى خلاف وتعارض ما بين رأس الدولة (الأمير - الملك فيصل) والحزب المهيمن حول العلاقة مع فرنسا، مما أفسح المجال لظهور

حزب آخر (الوطني السوري) يمثل القيادات التقليدية في العاصمة والمصالح المحلية التي تجعله يتعاون بيسر سواء مع الملك فيصل أو مع فرنسا[٤٧]. وهكذا فقد عهد الملك فيصل بعد معركة ميسلون إلى أحد زعماء هذا الحزب (علاء الدين الدروبي) بتشكيل الحكومة الجديدة في ٢٦ تموز ١٩٢٠م، التي رضيت بالتعاون مع فرنسا وترحيل الملك فيصل من دمشق في صباح ٢٨ تموز ١٩٢٠م.

التعليم :

بعد وصوله إلى دمشق واعلانه عن تشكيل «حكومة عربية» قام الأمير فيصل بجولة في البلاد فزار حماه في ٩ تشرين أول ١٩١٨م حيث أستنهض «همة الأهالي بالعلم وافتتاح المدارس» في إطار ما كان يعتبره «المشروع الهام: مشروع العلم روح البلاد»[٤٨]. وقد عاود التركيز على هذا الموضوع في خطبته المهمة في حلب (١١ تشرين الأول ١٩١٨م) التي كانت أقرب إلى برنامج سياسي لمواجهة التحديات أمام الدولة العربية المعلنة. ففي هذه الخطبة رسم الأمير فيصل لوحة قائمة، ولكن واقعية عن الوضع: » لقد خرج الاتراك من بلادنا ونحن الآن كالطفل الصغير: لا حكومة ولا جند ولا معارف، والسواد الأعظم من الشعب لا يفقه معنى الوطنية والحرية ولا ما هو الاستقلال»[٤٩]. وفي مثل هذا الوضع اعتبر فيصل انه من المهم جداً للسكان (العرب) ان يلمسوا «قدر نعمة الاستقلال» ولذلك طالب بالسعي لنشر لواء العلم لان الامم لا تعيش الا بالعلم والنظام». ومن هنا ركز الأمير في نهاية هذه الخطبة على أمرين مهمين» فقط: حفظ النظام و ترقية المعارف[٥٠].

ويبدو في هذا المجال، كما في بقية المجالات، استحضار التجربة الغربية في جريدة الحكومة. وهكذا تذكر «العاصمة» ما كانت عليه الشعوب الأوروبية في الماضي وما أصبحت عليه بعد انتشار العلم الذي يولد حب الوطن، ولذلك

فإن الأمة العربية كغيرها يمكن لها مع انتشار العلم ان تنعم بالنهضة[٥١]. وبعبارة أخرى فإن «العاصمة تربط بوضوح ما بين الاستقلال - المستقبل وانشاء جيل جديد متمسك بالوطن بواسطة التعليم (تربية جديدة وطنية) لأن الاستقلال «لا يقوم بالمال والرجال بل ان أقوى دعامة له هي حب الوطن»[٥٢] وربما، مع كل هذا الاهتمام بالتعليم منذ الأيام الأولى، يمكن القول ان أهم نشاط/ اسهام للحكومة العربية انما كان في هذا المجال. فقد أنشأت الحكومة «ديوان المعارف» منذ تشرين الثاني ١٩١٨م وقامت بانشاء المدارس المختلفة (الثانوية والزراعية والعسكرية ودور المعلمين) ونواة الجامعة السورية (معهد الحقوق والمعهد الطبي) مع الاهتمام بتعريب المناهج[٥٣].

إلا أن كل هذا الاهتمام لم يغيب حقيقة مهمة منذ الشهور الأولى للحكومة العربية. فقد أوضح فخري البارودي في مقالة له في «العاصمة» خلال آذار ١٩١٩م وهم الاتكال على الحكومة فقط في هذا المجال، لأن الحكومة مهما أنشات المدارس «لا تقدر ان تفي بحاجة الأمة، لأن وارداتها لا تمكن من النفقة على المعارف بقدر المطلوب» ولذلك «إذا اتكل الشعب على حكومته في كل الشؤون الخاصة والعامة نكون قد نلنا استقلالا سياسيا وعشنا عيشا اتكاليا»[٥٤].

ومن ناحية أخرى، وبعد كل هذا الحماس للتعليم والتعريب، جاءت الذكرى الأولى لاعلان الحكومة العربية (١ تشرين الأول ١٩١٩م) لتبرز ان البلاد بحاجة إلى نوع آخر من التعليم. فقد أوضحت المقالة الافتتاحية لـ" العاصمة» ان المدارس الجديدة لا تُخرّج سوى موظفين، ولذلك ازدحمت أبواب دوائر الحكومة بطلاب الوظائف، وانها «قاصرة على شيئين: النظريات والمحفوظات» بينما «يجب ان يكون برامج المدارس مؤسسا على ضرورة التعليم العملي»[٥٥].

الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي :

في زيارته الأولى لحلب، بعد عشرة أيام من إعلان الحكومة العربية في دمشق، اكتشف الأمير فيصل واعترف علانية بان «السواد الأعظم من الشعب لا يفقه ما هو الاستقلال» وانه لا بد لهذا السواد الأعظم ان يلمس «قدر نعمة الاستقلال»(٥٦). ومع كل الاهتمام والحماس لنشر التعليم والتعريب خلال الشهور الأولى، التي جعلت الشعب «يتنعم» بالاستقلال، إلا أن الانفاق على هذا التعليم طرح من جديد معنى ومغزى الاستقلال. وهكذا كشفت المقالة الافتتاحية لـ«العاصمة» ان «الاستقلال لم يكن في أمة من الأمم غاية للنهوض وإنما هو من وسائله»(٥٧). وبعبارة آخرى فقد أوضحت «العاصمة» أهمية تطوير الزراعة والصناعة في البلاد لأن «الاستقلال السياسي ليس سوى وسيلة لغاية عظيمة الشأن هي الاستقلال الاقتصادي»(٥٨). ويذهب محب الدين الخطيب في توضيح هذه العلاقة الترابطية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، إلى استعراض تجربة الأمم الاخرى (الأوروبية) التي «كانت تتمتع بحرية الاستقلال السياسي ثم ما لبثت ان ايقنت بأنه لا يغنيها عن النجاح شيئا إلا إذا أقامته على دعامتين إحداها مادية وهي الاستقلال الاقتصادي والثانية معنوية وهي الاخلاق الشخصية والاجتماعية والسياسية»(٥٩). ولذلك يرى الخطيب ان «التدرج في الاستقلال الأقتصادي شرط أساسى للاستفادة من الاستقلال السياسي»، ويحذر بحدس ذكي من انه «إذا لم يبادر افرادنا وجماعاتنا، عامتنا وخاصتنا، حكامنا وطبقات شعبنا، إلى إيجاد هذه النهضة الاقتصادية بقدر ما تحتمل طاقة الأمة، نكن متباطئين ومتهاونين في تقوية بنيان الاستقلال السياسي الذي ارهقت صفوة شبيبتنا دماءها لأجله على المشانق وفي الخنادق»(٦٠).

هوامش

(١) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق (وزارة الثقافة) ١٩٩٣م، ص ٤٦.

(٢) تجدر الإشارة إلى ان جريدة «العاصمة» قد نشرت لأول مرة هذه المراسلات بعنوان «ثمانية كتب عن سوريا بلاد العرب» في ٩ تشرين الأول ١٩١٩م نقلا عن جريدة «المقطم» القاهرية التي أخذتها عن «الطان» الفرنسية، بينما لم تنشرها الحكومة البريطانية رسميا إلا في آذار ١٩٣٩م. للمزيد حول هذه المراسلات انظر:

سليمان موسى، الحركة العربية - المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨م-١٩٢٤م، بيروت (دار النهار) ١٩٧٧م، ص ٢٠١-٢٦٠

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) يذكر علي جودت في مذكراته عن يوم دخول دمشق ان ضابط الارتباط البريطاني الميجر يانك كان ينصحهم بأخذ قسط من الراحة قبل دخولهم إلى دمشق، ولكن هذا دفعهم إلى مواصلة السير على الرغم مما هم فيه من مشقة حتى» لا يتمكن الجيش الانجليزي من الدخول إلى الشام قبل وصولنا اليها»:

علي جودت، ذكريات ١٩١٠م-١٩٥٨م، بيروت (مطابع الوفاء) ١٩٦٧م، ص ٦٦.

(٥) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨م-١٩٢٠م، بيروت (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٨٢م، ص ٥١-٥٤.

(٦) حول هذه الإتفاقية والظروف التي أفرزتها لدينا تفاصيل مهمة لدى الدكتور أحمد قدري الذي كان مرافقا للأمير فيصل في باريس:

قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص ١٥٣.

(٧) محب الدين الخطيب، قوميتنا العربية، جريدة «العاصمة» عدد ٤٨، دمشق ٧ آب ١٩١٩م، ص ١-٢.

(٨) «الخطاب التاريخي العظيم لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل المعظم»، جريدة «العاصمة»، عدد ٣٥، دمشق ١٦ حزيران ١٩١٩م، ص ٣-٤.

(٩) ش ح. «الرؤيا الصادقة»، جريدة «العاصمة» عدد ٢٣، دمشق ٧ حزيران ١٩١٩م، ص١.

(١٠) راشد البيلاني، «سمو الأمير فيصل المعظم»، جريدة «العاصمة» عدد ٢٢، دمشق ٢ حزيران ١٩١٩م، ص١.

(١١) «في المؤتمر السوري»، جريدة «العاصمة» عدد ٧٩، دمشق ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩م، ص٥.

(١٢) «جواب المؤتمر السوري»، جريدة «العاصمة» عدد ٧٩، دمشق ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩م، ص ٥.

(١٣) كان الأمير فيصل قد نبه في وقت مبكر من مخاطر الاحباط العربي من الغرب على مستوى العالم الإسلامي. ففي رسالة له إلى رئيس الحكومة البريطانية بتاريخ ٢١ أيلول ١٩١٩م يحذر فيصل من ان تجاهل الغرب لوعوده للعرب سيؤدي إلى ثورة عامة في العالم الإسلامي ضد الغرب:

Amir Faisal to British Prime Minister, 21 September 1919, FO 371/ 20807, Hashimite Dynasties, Vol. 10, Part One, Syria: The Reign of King Faisal, Edited by Alan de L. Rush, London (Arshive Editions) 1995, p. 258.

وقد تنبه السفير الأمريكي شارل كراين (عضو لجنة كينغ - كراين) إلى مخاطر هذا التحول في وقت مبكر أثر عودته من زيارته الثانية لبلاد الشام في ١٩٢٢م. ففي لقاء له مع جريدة «واشنطن بوست» صرح بما يلي: «كان العالم الإسلامي منذ ثلاث سنوات شديد الرغبة في التفاهم مع العالم الغربي، وكانت شروطه معقولة ومقبولة. ولكن قد تبدل الموقف تبدلاً كليا والعوامل الجديدة - مثل سياسة الفرنسيين في سورية تزيد الحالة خطورة وحراجة في كل ساعة».

وقد أوضح كراين هذه الرؤية المبكرة بصورة أدق في مقالة نشرها حينئذ في مجلة «عالمنا» الأمريكية:

«كان الشرق منذ أربع سنوات، وعلى الأخص الشرق الإسلامي، في خير حالة روحية معقولة لأنه كان يشتاق حقيقة إلى التفاهم مع العالم الغربي، وأثرت فيه المبادىء الأربعة عشر تأثيراً عميقا كأساس للتسوية، ولكن نكث الحلفاء عهودهم نكثا تاما، وعدم احترام شيء من رغبة تلك الشعوب وتبديدهم بأفظع طريقة همجية كل مظاهرة للحرية أو الاستقلال، كل هذه الأمور جعلت في الشرق كله تيار كره عميق اليوم ضد الغربيين»:

حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥م-١٩٤٦م، بيروت (دار صادر) ١٩٧٤م، ص ٤٧٦-٤٧٧، ٤٨١.

(١٤) «الجنرال اللنبي في النادي العربي»، جريدة «العاصمة» عدد ٤، دمشق ٢٧ شباط ١٩١٩م ص ٣.

(١٥) في خطبته المذكورة في حلب في ١١ تشرين الأول ١٩١٨م، أي في الأيام الأولى بعد اعلان الحكومة العربية باسم والده الشريف حسين يطرح الأمير فيصل الأمر لأول مرة كما لو انه بتوجيه من والده: «العرب أمم وشعوب مختلفة باختلاف الأقليم. فالحلبي ليس كالحجازي والشامي ليس كاليماني. ولذا قرر والدي أن يجعل البلاد مناطق يطبق عليها قوانين خاصة، بنسبة أطوار وأحوال أهلها. فالبلاد الداخلية يكون لها قوانين ملائمة لموقعها، والبلاد الساحلية أيضاً يكون لها قوانين طبق رغائب اهلها»:

ساطع الحصري، يوم ميسلون - صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت، مكتبة الكشاف، د.ت، ص ٢٠٠.

ولكن مع التجربة الجديدة التي خاضها الأمير فيصل سواء على المستوى الإقليمي أو الأوروبي، أخذ يعبر عن الأمر بمفردات خاصة به في ربيع ١٩١٩م بعد عودته في مؤتمر الصلح في باريس:

«ان سورية والحجاز والعراق قطعات وكل منها يريد أهلها الاستقلال فيجب ان تكون مستقلة بمقتضى حدودها الطبيعية وكذلك العراق، وما يعمل في سورية يعمل في العراق الذي يجب ان تؤسس فيه حكومة لا علاقة لها بسورية وسائر البلاد العربية.. وهذه المقاطعات يجب ان يكون تعليمها وسككها وجمركها ومناسباتها الاقتصادية موحدة لا يجوز وضع حاجز بينها»:

ش.ح. «الحكومات العربية المتحدة»، جريدة العاصمة، عدد ٢٥، دمشق ١٢ أيار ١٩١٩م، ص١.

(١٦) المصدر السابق، ص١.

(١٧) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص ١٥٦-١٥٧.

(١٨) «جواب المؤتمر السوري على خطاب العرش» جريدة العاصمة، عدد ١٠٨، دمشق ١١ آذار ١٩٢٠م، ص٢.

(١٩) محب الدين الخطيب، الاتحاد المقدس، جريدة العاصمة، عدد ٧٣، دمشق ٧ تشرين الثاني ١٩١٩م، ص١.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) محب الدين الخطيب، «الوطنية»، جريدة العاصمة، عدد ٨٢، دمشق ٨ كانون الأول ١٩١٩م، ص١.

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) قبلان الرياشي، «حب الوطن جامعة العرب»، جريدة العاصمة، عدد ٢١، دمشق ٢٨ نيسان ١٩١٩م، ص١.

(٢٥) الحصري، يوم ميسلون، ص ١٩٤-١٩٥.

(٢٦) محب الدين الخطيب، «لنرجع إلى الدين»، جريدة «العاصمة» عدد ٧٧، دمشق ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩م، ص١.

(٢٧) محب الدين الخطيب، «دعامتا الاستقلال»، جريدة «العاصمة» عدد ٥٤، دمشق ٢٨ أغسطس ١٩١٩م، ص ١.

(٢٨) «جلسات المؤتمر السوري»، جريدة «العاصمة» عدد ١٤٠، دمشق ١٥ تموز ١٩٢٠م، ص٢.

(٢٩) في تحليله لدستور ١٩٢٨م، الذي نص على أن سورية «جمهورية نيابية وعاصمتها دمشق ودين رئيسها الاسلام» اعتبره د. بشور متقدما بالنسبة لذلك الوقت، نظراً لان فقرة دين رئيس الدولة عدلت بعد ٣٠ سنة في عهد رئاسة شكري القوتلي الثانية (١٩٥٥م-١٩٥٨م) لتصبح «دين الدولة الاسلام»:

د. وديع بشور، سوريا صنع دولة وولادة أمة، دمشق (د.ن) ١٩٩٣م، ص ٣٩١.

(٣٠) راشد البيلاني، «الديمقراطية عند العرب»، جريدة «العاصمة» عدد ١٩، دمشق٢١ نيسان ١٩١٩م، ص١.

(٣١) المصدر السابق، ص٢.

(٣٢) يذكر دروزة، عضو اللجنة التي انتخبت لوضع مشروع الدستور في مذكراته ان اللجنة اتخذت غرفة في النادي العربي مقراً لها «واستحضرت دساتير كثيرة من بلاد عديدة لتستأنس بها في عملها»:

مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، بيروت (دار الغرب الإسلامي) ١٩٩٣م، ص ٣٨٨.

(٣٣) محب الدين الخطيب، «التربية الاستقلالية والمبادىء الديمقراطية»، جريدة «العاصمة» عدد ٩٦، دمشق ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠م، ص١.

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص١٢١-١٢٢؛ يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، بيروت (المطبعة الكاثوليكية ١٩٦٦م، ص٩٠).

.٣٦ Philip S. Khoury, Urban Notables and Arab Nationalism - The Politics of Damascus 1860-1920, Cambridge, 1983, p 86.

(٣٧) Malcolm B. Russell, The First Modern Arab State - Syria under Faysal 1918-1920, Minneapolis, 1985, pp 62-63.

(٣٨) يذكر بشور في تعليله لذلك أن الاضطهاد الذي مورس على العلويين سبب «تفشي الانعزالية بينهم كما في لبنان، واستغل الفرنسيون هذه الحقائق وصنعوا لهم كيانا خاصا باسم «بلاد العلويين» فلم ترسل قيادتهم نواباً إلى المؤتمر السوري تضامنا واخلاصا منهم لفرنسا»:

بشور، سوريا، ص ٢٧٧.

(٣٩) Russell, The First Modern Arab State, p 124.

ويذكر رسل في موضع آخر (ص ١٧٩) ان المؤتمر السوري كان حتى تموز ١٩٢٠م يمثل موقف القوميين المتشددين الذين لا يقبلون بالحلول الوسط، بينما أخذت النخبة التقليدية تنتقده علنا لأنه لا يمثل إرادة الشعب بشكل كامل، ودعت إلى اجراء انتخابات جديدة في المنطقة الشرقية (سوريا) لمجلس تشريعي جديد.

(٤٠) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص ١٢٢.

(٤١) نص الدستور في المادة (٨٦) على انتخاب نائبا واحداً عن كل اربعين ألفًا من السوريين، بينما حفلت المادة (٨٩) بامتياز للاقليات إذا اعتبرت كل مقاطعة دائرة انتخابية واحدة ونصت على انتخاب نائبا واحداً من كل ثلاثين الف منهم. ويبدو مما نشرته «العاصمة» ان هذه المادة بالذات كانت مثار مناقشات ولم تقر بالشكل المذكور الذي اقترحه ابراهيم الخطيب وعزة دروزة الا في ٧ حزيران ١٩٢٠م:

«جلسات المؤتمر السوري»، جريدة «العاصمة» عدد ١٣١، دمشق ١٠ حزيران ١٩٢٠م، ص ٣.

(٤٢) الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص٢١٦-٢١٧.

(٤٣) Khoury, Urban Notables, pp. 75, 81.

(٤٤) صبحي العمري، ميسلون نهاية عهد، لندن - قبرص (رياض الريس للكتب والنشر) ١٩٩٣م، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٤٥) تذكر د. الريماوي أن ٨٠٪ من أعضاء المؤتمر السوري «هم من أعضاء الحزب أو من اعضاء واجهاته»، وتستخدم لذلك تعبير «الحزب الحاكم» وتقارنه بحزب الاتحاد

والترقي في ايام سيطرته على الحكم في الدولة العثمانية :

د. سهيلة الريماوي، الحكم الحزبي في سوريا ايام العهد الفيصلي ١٩١٨م-١٩٢٠م، عمان (مجدلاوي) ١٩٩٧م، ص ٧٣-٧٤، ١١٤ .

(٤٦) أمين حشمي، «الأحزاب»، جريدة «العاصمة» عدد ٣٢، دمشق ٥ حزيران ١٩١٩م، ص١ .

(٤٧) Russell, The First Modern Arab State, p. 105

(٤٨) الحصري، يوم ميسلون ، ص ٢٠١ .

(٤٩) المصدر السابق، ص ١٩٧ .

(٥٠) المصدر السابق، ص ٢٠٠ .

(٥١) قبلان الرياشي، «حب الوطن جامعة العرب»، جريدة «العاصمة» عدد ٢١ ، دمشق ٢٨ نيسان ١٩١٩م، ص١ .

(٥٢) المصدر السابق، ص ٢ .

(٥٣) للمزيد حول انجازات الحكومة العربية في هذا المجال أنظر :

قاسمية، دمشق، الحكومة العربية، ص ٢٣٣-٢٤٧ .

(٥٤) فخري البارودي، «مدرستان ضروريتان»، جريدة «العاصمة» عدد ٧، دمشق ١٠ آذار ١٩١٩م، ص١ .

(٥٥) محب الدين الخطيب، » كيف يجب أن نكون»، جريدة «العاصمة» عدد ٦٥ ، دمشق ٩ تشرين الأول ١٩١٩م، ص١ .

(٥٦) الحصري، يوم ميسلون، ص ١٩٧-١٩٨ .

(٥٧) محب الدين الخطيب، «دعامتا الاستقلال»، جريدة «العاصمة» عدد ٥٤ ، دمشق ٢٨ اغسطس ١٩١٩م، ص١ .

(٥٨) المصدر السابق ، ص ٢ .

(٥٩) المصدر السابق، ص ١-٢ .

(٦٠) المصدر السابق، ص٢ .

علماء دمشق والحكومة الفيصلية

الدولة العربية ١٩١٨م-١٩٢٠م

علماء دمشق والحكومة الفيصلية

الدولة العربية ١٩١٨م-١٩٢٠م

مقدمة

لم تكن دمشق تشكل استثناء فيما يتعلق بالدور الذي يلعبه العلماء في المدينة، والذي كان ينبع من طبيعة الصلة الوثيقة بين الدين/ الإسلام ونظام الحكم العثماني/ الإسلامي التي كانت تعطى الشرعية للنظام القائم[١] ، دون أن يعني هذا استثناء المكانة الخاصة لدمشق (الأحاديث النبوية الواردة فيها، أهمية قافلة الحج الشامي التي تجتمع وتنطلق منها بالنسبة للدولة العثمانية الخ)[٢] . ولا يخفى هنا أن هذه المكانة الخاصة لدمشق، هي التي ساهمت في اجتذاب الأفراد/ العلماء من البلدان الاخرى للاستقرار في دمشق، وتأسيس عائلات دمشقية خرّجت أشهَر العائلات كالمرادي والبكري والغزي وغيرهم[٣] .

وكان هذا الدور المهم الذي يمارسه العلماء، سواء بالنسبة للمجتمع المحلي أو بالنسبة للدولة العثمانية، إنما ينبع من «احتكار» هؤلاء العلماء لـ«العلم» الشرعي الذي كان يتيح لهم ممارسة هذا الدور من خلال أهم المؤسسات بالنسبة للمجتمع والدولة: القضاء(المحاكم الشرعية حينئذ) والتعليم (المدارس الشرعية أو التقليدية) والافتاء والأوقاف ومهام الجامع (الامامة والخطب والوعظ) التي كانت تمارس تأثيرا كبيرا في العامة. وقد أدى هذا «الاحتكار» للعلم وتوارثه في عائلات محددة (البكري والشطي والمحاسني والاسطواني والخطيب وغيرها)[٤] إلى تحول العلماء في دمشق إلى قوة مهمة موازية للقوة الإدارية العسكرية العثمانية ومتحالفة

معها بسبب ارتباط المصالح حتى مطلع القرن التاسع عشر[٥] .

وفي الواقع لقد حمل القرن التاسع عشر جملة من التطورات التي هزت هذه العلاقة المستقرة منذ عدة قرون بين العلماء ونظام الحكم .

ففي خريف ١٨٣١م فوجىء العلماء بانهيار النظام العثماني أمام تقدم جيوش محمد علي باشا في بلاد الشام، إلا أنهم لم يتخلوا عنه بسهولة . ففي البداية عندما حاول محمد علي باشا أن يحصل من علماء الشام على فتوى تفيد بعدم صلاحية وقدرة السلطان العثماني (محمود الثاني) على الحكم، جاء رد علماء دمشق ببطلان هذا الإجراء[٦] . وعلى الرغم من أن ابراهيم باشا لم يهمل تمثيل العلماء في الإدارة الجديدة التي أقامها، إلا أن هذا التمثيل كان يعكس في الواقع المكانة الجديدة للعلماء في نظام الحكم غير المألوف. ففي حزيران ١٨٣٢م تشكل مجلس شورى دمشق من اثنين وعشرين عضواً مع قلة من العلماء برئاسة مسيحي/ ذمي (حنا بحري)، مما أثار عليه نقمة العلماء[٧] . ومن ناحية أخرى وضع الحكم الجديد أهم حصن للعلماء (القضاء) تحت سيطرته، بعد أن ترك للعلماء/ القضاة النظر في القضايا الشرعية (الأحوال الشخصية) وحول كل القضايا الاخرى لمجلس الشورى الذي أصبح بمثابة محكمة عليا، بل أعطى للمجلس الحق في ان تستأنف أمامه أحكام العلماء/ القضاة[٨] .

ولذلك فقد رحب العلماء في ١٨٤٠م بعودة النظام العثماني، الذي لم يعد في الواقع كما كان نتيجة للتنظيمات/ الاصلاحات الجديدة (خط كلّ خانه في ١٨٣٩م وما تبعه حتى ١٨٥٦م)[٩] . وقد اتضح هذا في فتنة ١٨٦٠م، التي استغلها نظام الحكم العثماني الجديد ليضرب القوى التقليدية (العلماء وغيرهم) التي أخذت تقاوم أو تعرقل التنظيمات والاصلاحات[١٠] . وبفضل هذه الضربة تمكن نظام الحكم الجديد في متابعة تطبيق التنظيمات/ الاصلاحات في أهم حصون العلماء (القضاء والتعليم). ففيما يتعلق بالقضاء تشكلت حينئذ

مؤسسات قضائية متخصصة (والمحاكم التجارية الخ). ومع هذا «الانتقاص» الكبير للقضاة/ العلماء، الذي لم يبق لهم من صلاحاتهم الواسعة سوى النظر في الأحوال الشخصية للمسلمين، تقلص كثيرا دور العلماء/ القضاة في الحياة الاجتماعية للولاية[١١]. وفيما يتعلق بالتعليم فقد بدأ التغير مع صدورقانون ١٨٤٦م الذي تولت الدولة بموجبه الإشراف على التعليم، بعد أن كان تحت اشراف العلماء، ونص على مجانية التعليم باختلاف أنواعه وتعيين معلمين من غير العلماء بعد أن أصبح التعليم يشمل العلوم الحديثة، وتنظيم التعليم على كافة مستوياته من الابتدائي وحتى العالي[١٢].

وعلى الرغم من هذه التطورات فقد تمكن العلماء من خلال اولادهم من التكيف مع النظام الجديد، وخاصة من خلال قانون الأراضي الذي تمكنوا بواسطته من الاستحواذ على ملكيات واسعة، مما جعلهم من جديد قوة محلية مهمة منسجمة مع النظام العثماني في مطلع القرن العشرين[١٣].

ويبدو هذا الانسجام لدى غالبية العلماء[١٤] في الموقف من الفكرة / الحركة العربية الصاعدة في ذلك الوقت. فقد كان موقف العلماء يتراوح بين المتحفظ والمتجهم والمهاجم لفكرة الحركة العربية[١٥]. ويبدو هذا بوضوح في الموقف من «مؤتمر باريس» (١٩١٣م) الذي اتسم بمشاركة علماء دمشق، وعلى رأسهم المفتي ونقيب الاشراف وغيرهم، باصدار بيان عنيف يدين عقد هذا المؤتمر[١٦]. وفي هذا الإطار شارك علماء دمشق (الشيخ عبد المحسن الاسطواني وغيره) فيما سمي حينئذ «مؤتمر أستنبول» الذي اعتبر بدوره أن المشاركين في «مؤتمر باريس» لا يمثلون سوى أنفسهم، ودعا إلى توطيد الإطار العثماني مع الاهتمام بالاصلاحات التي تفيد العرب في الدولة العثمانية[١٧].

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى حرص علماء دمشق على التعبير عن تأييدهم للدولة العثمانية في هذه الحرب بعد ان أعلن السلطان العثماني الجهاد،

وخاصة في اللحظات الحاسمة. وهكذا فقد شاركت نخبة منهم (المفتي محمد أبو الخير عابدين والشيخ عبد المحسن الاسطواني والشيخ تاج الدين الحسني والشيخ عبد القادر الخطيب وغيرهم) في الوفد الذي ذهب إلى استنبول في ايلول ١٩١٥م للتهنئة بالانتصار العثماني في الدردنيل على القوات الانجليزية[١٨]. ومع اندلاع الثورة العربية في الحجاز في حزيران ١٩١٦م لم يتوان مفتي دمشق الشيخ محمد أبو الخير عابدين عن اصدار فتوى بتكفير الشريف حسين بن علي[١٩].

علماء دمشق والحكومة/ الدولة الجديدة :

في خريف ١٩١٨م وبعد انهيار الدولة العثمانية، وجد العلماء أنفسهم في موقف جديد لم يختاروه ولم يكن لهم خيارآخر سوى القبول به على مضض ثم التكيف معه بالتدريج. فمع وصول الأمير فيصل إلى دمشق (٣ تشرين الثاني ١٩١٨م) وبيانه الأول إلى السكان (٥ تشرين الثاني) بدت في الأفق ملامح دولة جديدة غير مألوفة بالنسبة للعلماء حتى ذلك الوقت. ففي البيان الأول للأمير فيصل جاء فيه أنه «تشكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة» وان هذه «الحكومة العربية» قد «تأسست على قاعدة العدالة والمساواة فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظرا واحدا لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي»[٢٠]. وفي الحقيقة لقد بدت دمشق بعد وصول الأمير فيصل وقوات الثورة العربية أقرب ما تكون إلى عاصمة الدولة العربية التي كانت تطمح إليها النخبة المحيطة بالأمير فيصل، والتي كانت تتشكل في معظمها من «أغراب» على السلطة بالنسبة للعلماء سواء بالمفهوم المحلي أو الإجتماعي. فقد غصت دمشق بالقوة الحجازية التي رافقت الأمير فيصل وكبار الضباط العراقيين والسوريين والمثقفين اللبنانيين والفلسطينيين (المسلمين والمسيحيين)، وتشكلت الحكومة العربية الأولى من هذا الخليط العربي برئاسة رضا الركابي

(الدمشقي الذي لم يكن يمثل العائلات العريقة). وإذا أخذنا بعين الاعتبار المؤسسات الأخرى التي أخذت تتشكل حينئذ (مجلس الشورى، المؤتمر السوري، المجمع العلمي العربي الخ) لوجدنا ان الوضع الجديد كان غير مألوف بالنسبة للعلماء. فقد وجد هؤلاء أنفسهم، بعد عدة قرون من التمتع بالنفوذ في المجتمع المحلي والمشاركة القوية في السلطة العثمانية، أنهم أخذوا يفقدون الكثير في «الدولة العربية» نتيجة للمفاهيم والممارسات الجديدة.

ومن ناحية كان يلاحظ أن نظام الحكم الجديد، سواء من خلال خطب الأمير فيصل أو من خلال الجريدة الرسمية للحكومة (العاصمة)، كان يركز على مفهوم جديد للعلاقة بين الدين والدولة الجديدة، وهو الذي لم يعتد عليه علماء دمشق الذين ارتبطوا اديولوجيا وسياسيا واجتماعيا بالعثمنة والخلافة الإسلامية. ففي البيان الأول للأمير فيصل في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨م تم التأكيد على أن الحكومة العربية الجديدة تقوم على المساواة بين جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم «ولا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي»، وهو ما كرره الأمير فيصل في خطاب له في حلب بعد عدة ايام (١١ تشرين الثاني ١٩١٩م) حين ذكر أن «العرب هم عرب قبل عيسى وموسى ومحمد، وأن الديانات تأمر في الأرض باتباع الحق والاخوة»[٢١]. وتجدر الإشارة، كما سنرى لاحقا، إلى ان هذا التركيز على الطابع الوطني(اللاديني) للدولة الجديدة سيبرز لاحقا خلال المناقشات في المؤتمر السوري لوضع الدستور الجديد للدولة.

ومن ناحية اخرى فقد كان نظام الحكم الجديد يركز منذ الأيام الأولى على مفهوم الجدارة وليس العراقة، وعلى مفهوم الكفاءة وليس الوراثة للمناصب العلمية والادارية، وهو لم يكن مألوفا بالنسبة لمجتمع تركزت فيه المعرفة (الشرعية) والعراقة في عائلات محدودة. وهكذا فقد أكد الأمير فيصل في

خطبته المذكورة في حلب (١١ تشرين الثاني ١٩١٨م) على مفهوم الجدارة والكفاءة بالنسبة للادارة الجديدة «دون أن ينظر للمرء من حيث شرف عائلته وخصوصيته، بل ينظر إلى الرجل الكفء شريفا كان أو وضيعا، إذ لا شرف إلا بالعلم»[٢٢]. وفي هذا الإطار نجد أن مجلس الشورى الجديد، الذي شكله الركابي في الأيام الأولى للدولة الجديدة، ضم الشيخ عبد المحسن الاسطواني من علماء دمشق كما ضم كبار رجال القانون من المسيحيين مثل فارس الخوري من دمشق وقسطاكي الحمصي من حلب وجورج رزق الله من بيروت[٢٣]. وفي هذا الإطار أيضا نجد أن المجمع العلمي العربي الذي تشكل في ٣٠ تموز ١٩١٩م برئاسة الأستاذ محمد كردعلي ضم الشيخ عبد القادر المغربي من علماء دمشق كما ضم نخبة من المثقفين المسيحيين كالمطران افرام برهوم مطران السريان الآرثوذكس وانيس سلوم رئيس الطائفة الانجيلية وقسطاكي الحمصي السريان وسليم عنجوري[٢٤]. ولم يكن الوضع يختلف في المؤسسات الأخرى كمعهد الحقوق والمعهد الطبي وغيرها.

وفي الواقع ان الشهور الأولى للحكومة الفيصلية/ الدولة العربية (تشرين الأول ١٩١٨م- أيار ١٩١٩م) شهدت بعض التطورات التي ساهمت في بلورة موقف العلماء من هذه الحكومة/ الدولة:

١. قدوم بعض العلماء إلى دمشق خلال تلك الفترة، سواء من الدمشقيين المقيمين في القاهرة لأسباب سياسية (الشيخ كامل القصاب، محب الدين الخطيب) أو القادمين من المناطق المجاورة (الشيخ محمد رشيد رضا، الشيخ سعيد مراد الغزي) للمشاركة في المؤتمر السوري، والذين ساهمت مواقفهم في بلورة المفاهيم الجديدة (الوطنية والديمقراطية والمدنية الخ) للدولة الجديدة.

٢. التوجه نحو انتخاب مجلس/ مؤتمر يعبر عن رغبات السكان أمام لجنة التحقيق المنبثقة من مؤتمر الصلح المنعقد في باريس، وهو ما كان يؤمل منه اعطاء غطاء شرعي للحكومة الفيصلية/ الدولة العربية وأساس دستوري (وضع دستور جديد). وقد جرت الانتخابات بالفعل خلال أيار ١٩١٩م في المناطق الداخلية فقط (دمشق وحلب وحماه وحمص)، بينما تمت ترشيحات الأعضاء من قبل التجمعات والجمعيات المحلية في المناطق الأخرى (لبنان وفلسطين)[٢٥]. ونتيجة لذلك فقد كانت انتخابات دمشق العاصمة هي الأهم، لانها أول فرصة لاستبيان القوى القديمة/ الصاعدة في العهد الجديد. وهكذا فقد انتهت الانتخابات إلى فوز ساحق لقائمة العلماء والاعيان (١٤ من أصل ١٦ ممثلا) بينما لم يتمكن من الفوز إلا أثنان من القائمة التي تمثل الحكومة الجديدة (نسيب البكري وفاير الشهابي)[٢٦]. وفي هذا الاطار كان ضمن القائمة الفائزة من علماء دمشق الشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ تاج الدين الحسني والشيخ مسلم الحصني، الذين أصبحوا الآن ممثلين لدمشق في المؤتمر السوري[٢٧].

وبعد تكامل أعضاء المؤتمر السوري، سواء بالانتخاب أو بالتوكيل والتعيين، افتتح الأمير فيصل هذا المؤتمر في ٧ حزيران ١٩١٩م وركز على دوره بوضع دستور جديد للدولة[٢٨]. ومع المناقشات التي دارت بعدئذ في المؤتمر السوري، سواء حول السياسة الخارجية أو حول مواد الدستور الجديد أخذ يتبلور نوع من الانقسام بين العلماء على مستويين مختلفين، الأول سياسي والثاني فكري - اجتماعي.

فعلى الصعيد السياسي يمكن القول أن هذه الموقف أخذ يتبلور حول سياسة الأمير الخارجية، وبالتحديد حول العلاقة مع فرنسا. وتجدر الإشارة إلى ان بعض العلماء (الشيخ كامل القصاب والشيخ محمد رشيد رضا وغيرهم) كانوا في

الأصل غير ميالين إلى الشريف حسين وأولاده، ولذلك ساهموا في القاهرة في تأسيس «حزب الاتحاد السوري» لأجل العمل على استقلال سورية خارج نطاق الحجاز أو الشريف حسين وأولاده[٢٩]. وعندما جاء هؤلاء مع أركان الحزب إلى دمشق بعد اعلان الحكومة/ الدولة العربية قبلوا بوجود الأمير فيصل على رأس هذه الحكومة / الدولة الذي أصبح يجمعهم معه حزب العربية الفتاة/ حزب الاستقلال، ولكنهم اختلفوا مع الأمير فيصل حول العلاقة مع فرنسا. فبعد جولة الأمير فيصل في اوروبا في خريف ١٩١٩م وعودته بأقصى ما تمكن من انتزاعه (اتفاق فيصل - كلمنصو في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠م) تصاعدت المعارضة للأمير فيصل وخاصة من خلال «اللجنة الوطنية العليا» التي تأسست في تشرين الثاني ١٩١٩م مطلع ١٩٢٠م برئاسة الشيخ كامل القصاب و«المؤتمر السوري» الذي تولى رئاسته في أيار ١٩٢٠م الشيخ محمد رشيد رضا بعد أن كان نائبا للرئيس منذ اليوم الأول له[٣٠]. وفي المقابل نجد ان علماء دمشق من العائلات العريقة أخذوا يقتربون أكثر من الأمير فيصل ويتقبلون أكثر سياسته الواقعية مع فرنسا. وقد تبلور هذا الموقف أكثر بمشاركة هؤلاء العلماء في تأسيس «الحزب الوطني السوري» في كانون الثاني ١٩٢٠م، الذي اعتبر بمثابة الحزب الدمشقي المعارض لنفوذ «الغرباء» أو «حزب الاستقلال»[٣١] على الرغم من التشابه الكبير في الأهداف المعلنة[٣٢]. وقد شارك حينئذ في تأسيس هذا الحزب من العلماء الشيخ تاج الدين الحسني والشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ عبد المحسن الاسطواني والشيخ مسلم الحصني والشيخ محمد المجتهد[٣٣]. وقد لجأ الملك فيصل في ٢٦ تموز ١٩٢٠م، أي بعد معركة ميسلون بيومين، إلى تشكيل حكومة جديدة من هذا الحزب برئاسة علاء الدين الدروبي، إلا أن هذا الحزب ذهب في تعاونه مع الفرنسيين إلى حد أنه طلب من الملك فيصل مغادرة البلاد بعد ثلاثة أيام فقط[٣٤].

أما على الصعيد الفكري - الاجتماعي فقد تبلور الموقف خلال المناقشات لمواد الدستور الجديد للدولة، وبالتحديد حول شكل نظام الحكم والعلاقة بين الدين والدولة وحقوق المرأة. . . الخ.

وفي الواقع لقد كانت بعض الأمور أخذت تتبلور حتى قبل افتتاح المؤتمر السوري في حزيران ١٩١٩م، وبالتحديد خلال المناقشات لتأسيس «حزب الاتحاد السوري» في القاهرة خلال صيف ١٩١٨م، الذي انتخب ميشيل لطف الله رئيسا له والشيخ محمد رشيد رضا نائبا للرئيس.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسي هذا الحزب كانوا من المعارضين للشريف حسين، وبالتحديد لأي ربط لمصير سورية بالحجاز سواء بالمفهوم الديني او السياسي، وهو ما يبدو بوضوح في برنامج هذا الحزب[٣٥]. ومما يلفت النظر أن مشاركة علماء كالشيخ محمد رشيد رضا والشيخ كامل القصاب في تأسيس هذا الحزب وبلورة مبادئه لم تمنع من تبني الحزب لنظام حكم علماني (مدني) لسورية المستقلة. فقد ورد في المبادىء الأساسية للحزب أن يكون الحكم في سوريا المستقلة» على مبدأ الديمقراطية اللامركزية ويكون اساس قوانينها وأحكامها مدنيا بحتا ما عدا أحكام الأحوال الشخصية»[٣٦]. ويعترف الشيخ رشيد رضا في وقت لاحق انه رضي أن يكون من مؤسسي هذا الحزب المخالف لمذهبه السياسي لأجل «الحرص على تعاون المسلمين مع النصارى على طلب الاستقلال التام الناجز لسورية بعد أن أطال الدعوة إلى مذهبه فلم يستجب له من فضلاء النصارى بمصر إلا أفراد قليلون»[٣٧].

وكان من الطبيعي بعد انتقال أركان هذا الحزب إلى دمشق وانضمامهم إلى «الحزب الحاكم» (العربية الفتاه - الاستقلال) وانتخابهم أعضاء في المؤتمر السوري (الشيخ رشيد رضا نائب الرئيس ثم الرئيس) أن يبرز تأثير هذا التوجه العلماني (المدني) في المناقشات التي كانت تدور سواء في جلسات المؤتمر السوري أو

خارجه على صفحات الجرائد. وهكذا بعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السوري في ٣ حزيران ١٩١٩م، التي تم فيها الاتفاق على رفع عريضة شكر وتأييد للأمير فيصل لما قام ويقوم به في سبيل سورية، توتر الوضع في الجلسة الثانية حين اعترض علماء دمشق على خلوها من البسملة فقابلهم النواب الآخرون وكلهم من خريجي المعاهد الحقوقية والعلمية العالية أن «الأمة تتطلع إلى فجر جديد تتجلى فيه فكرة تأسيس حكومة تتفق وروح العصر لا دخل فيها للدين، فتبقى الأديان السماوية في حرمتها وقداستها وتسير السياسة في انطلاقتها حسبما تقتضيه مصلحة الوطن أسوة بالأمم الراقية»[٣٨]. إلا ان العلماء عادوا إلى المعارضة واحتدم الجدال بين الفريقين ووصل حدا يوحي باحتمال انقسام الأمة وراء نوابها إلى شطرين، إلا أن تدخل النائب يوسف الحكيم، الذي أوضح أن» التعددية «التي يرغب فيها بعض النواب لا تتناقض مع الاعتقاد بالله، واستشهد على ذلك ببريطانيا التي تظهر في كل مناسبة تمسكها بالدين دون أن تدخله في السياسة، خفف من هذا التوتر وأقر المؤتمر حلا وسطا اقترحه، يتمثل في الاكتفاء ببسملة عامة من كلمتين «بسم الله»[٣٩].

ونظرا لأن الأمير فيصل قد أشار في كلمته الافتتاحية للمؤتمر السوري إلى أنه من المستحسن ان يؤلف المؤتمر لجنة لتضع مشروع دستور للدولة السورية، فقد بادر المؤتمر بالفعل في جلسة خاصة خلال تموز ١٩١٩م إلى انتخاب هذه اللجنة برئاسة هاشم الأتاسي التي دخل في عضويتها بعض العلماء كالشيخ عبدالقادر الكيلاني والشيخ عبدالعظيم الطرابلسي. ويذكر لنا سكرتير هذه اللجنة عزت دروزه أن اللجنة قد أستأنست بدساتير كثيرة من بلاد عديدة لوضع مشروع الدستور خلال الدورة الاولى للمؤتمر السوري (حزيران - كانون الأول ١٩١٩م) بينما لم تبدأ مناقشة مشروع الدستور إلا في الدورة الثانية للمؤتمر السوري (آذار - تموز ١٩٢٠م)[٤٠]. ويلاحظ هنا أن المناقشات التي دارت حول مواد مشروع الدستور أبرزت الانقسام حول موضوعين حساسين بالنسبة لذلك الوقت: العلاقة

بين الدين والدولة والحقوق السياسية للمرأة.

وفيما يتعلق بالموضوع الأول تجدر الإشارة إلى أنه قد أثير أولاً في جلسة ٧ آذار ١٩٢٠م التي خصصت لاعداد قرار باستقلال سورية. فقد اقترح بعض الاعضاء من غير المسلمين أن ينص في قرار المؤتمر على أن حكومة سورية لادينية (لائيكية)، ووافقه بعض المسلمين وعارضه آخرون مقترحين أن ينص فيه على انها حكومة اسلامية عربية أو دينها الرسمي الإسلام[٤١]. وحين احتدم الخلاف بين الطرفين تدخل الشيخ رشيد رضا باقتراح السكوت على هذه المسألة لأنه «إذا أعلنت الحكومة لادينية يفهم منها جميع المسلمين انها حكومة كفر وتعطيل لا تتقيد بحلال ولا حرام، ومن لوازم ذلك أنها غير شرعية فلا تجب طاعتها ولا اقرارها بل يجب اسقاطها عند الامكان»[٤٢]. وقد وافقت أغلبية الاعضاء على هذا الاقتراح والاكتفاء باشتراط أن يكون دين ملكها الرسمي هو الإسلام[٤٣]. وبعد اعلان استقلال سورية في اليوم التالي (٨ آذار ١٩٢٠م) بدأ المجلس بمناقشة مواد مشروع الدستور الجديد وقد تأخر اقرار المادة الأولى التي تتعلق بنظام الحكم حتى ١٢ تموز ١٩٢٠م، حيث جاءت منسجمة مع نتيجة المناقشة التي دارت حول ذلك في جلسة ٧ آذار ١٩٢٠م. وهكذا فقد تضمنت المادة الأولى أن «حكومة المملكة السورية العربية حكومة مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام»[٤٤]، أي أن العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) انحصرت في ديانة ملكها فقط.

أما فيما يتعلق بالموضوع الآخر (الحقوق السياسية للمرأة) فقد دارت حوله مناقشات حامية أكثر وأخذت حيزا أكبر من الجلسات خلال نيسان ١٩٢٠م. وقد ثار النقاش نتيجة لاصرار بعض النواب على النص صراحة على مساواة المرأة بالرجل سياسيا ومدنيا وتمثيلا وانتخابا، مما أثار معارضة مضادة من علماء دمشق الذين قدموا مذكرة بخصوص عدم الموافقة على اعطاء المرأة حق الانتخاب[٤٥].

وكان ممن شارك في الدفاع عن مساواة المرأة الشيخ سعيد مراد الغزي، الذي كانت له وقفة قوية إلى جانب حقوق المرأة ومساواتها في إطار آراء جريئة إصلاحية إسلامية عن المرأة في الإسلام وحقوقها وأهليتها. ومع هذه المناقشات تبلورت أغلبية لصالح اقرار المساواة السياسية للمرأة مع الرجل وحقها في الانتخاب والترشيح للمجلس النيابي، إلا أن هذه الأغلبية أكتفت حينئذ بتسجيل انتصارها في المحاضر لكي لا تثير «العوام» في الخارج، والابقاء على النص الوارد في مشروع الدستور الذي يشمل في المطلق الرجل والمرأة[٤٦]. فقد نص البند (١٠) على «أن السوريين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات»، بينما نص البند (٧٨) على أنه «لكل سوري أتم العشرين من سنه ولم يكن ساقطا من الحقوق المدنية حق في أن يكون نائبا أول ويكون لحائز شهادة المدارس العالية منهم رأيان»[٤٧]

تاطير العلماء في الدولة الجديدة:

بادرت الحكومة الفيصلية/ الدولة العربية في أيامها الأولى إلى تأليف «مجلس الشورى» الذي خول درس وإعداد لوائح القوانين والأنظمة والقرارات التي كانت ضرورية للإدارة الجديدة[٤٨]. وهكذا فقد صدر بعد أسبوعين فقط من تشكيل الحكومة العربية (١٣ تشرين الأول ١٩١٨م) مشروع «قانون التشكيلات العدلية» الذي أدخلت عليه بعض التعديلات قبل اقراره بالشكل النهائي في ٩ كانون الثاني ١٩٢٠م. وفي الواقع أن هذا القانون إنما يؤكد التقاليد التي تشكلت في سوريا منذ إصلاحات ابراهيم باشا و«تنظيمات» الدولة العثمانية في الفصل بين المحاكم الشرعية والمحاكم العادية - العدلية. وهكذا فقد بينت المادة الأولى من القانون وجود نوعين فقط من المحاكم (عدلية وشرعية)، وحددت مهام المحاكم الشرعية في المادة الثانية التي أصبحت تتناول «الدعاوى

العائدة للمناكحات والنفقات والحضانة والوصية والدعوى على التركات بين الورثة والدعاوى المصدرة على الاوقاف الخ» بينما تركت كل القضايا الأخرى للمحاكم العدلية حتى تفصل بموجب القوانين المدنية[٤٩].

ومن ناحية اخرى كرست الدولة تقليدا جديدا أصبح بموجبه الأمير/ الملك فيصل يصادق بإرادة مطاعة على تنسيب «لجنة التوجهات العلمية» التابعة لدائرة الأوقاف بتعيين من تراه مناسبا في الشواغر (الإمامة والخطابة والتدريس والتولية على الأوقاف الخ). ويلاحظ هنا أن هذه الشواغر أصبحت تعلن في الجريدة الرسمية «العاصمة» ويطلب ممن يجدون في أنفسهم المؤهلات لذلك التقدم إلى دائرة الأوقاف، حيث كانت «لجنة التوجيهات العلمية» تقوم بإجراء مسابقة بين المتقدمين لاختيار الأفضل، ثم تصدر إرادة أميرية - ملكية بتعيين من تنسب به اللجنة المذكورة. وعلى هذا النحو أيضا أصبح الأمير/ الملك فيصل يصادق على تعيين المفتين بعد انتخابهم وسواء في الاقضية[٥٠] أو على مستوى المذاهب كما حدث مع مصادقته على انتخاب الشيخ عبد المحسن الأمين مفتيا على الشيعة في دمشق وأعمالها[٥١].

ومن الإجراءات الجديدة التي اتخذت في الأسابيع الأولى للدولة العربية قرار مجلس الشورى في ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨م باعتماد جدول للعلماء الذين يستحقون «المعاونة والمساعدة على أمر تأمين معيشتهم للنفع الذي ينجم عن اشتغالهم بالعلم»، ولكن «اذا عين أحدهم في أي وظيفة كانت ذات راتب» تقطع عنه هذه المساعدة فورا. وقد ضم هذا الجدول عشرين من علماء دمشق او المتواجدين في دمشق حينئذ (مفتي طرابلس الغرب، الشيخ عبدالله المنجد، الشيخ أمين سويد، الشيخ أحمد دهمان، الشيخ عبد الرحيم دبس وزيت، الشيخ بهجت البيطار وغيرهم).[٥٢]

ومن ناحية أخرى لم تقصر الدولة الجديدة في الاهتمام بالتعليم الديني وذلك لإصلاحه وجعله عصريا اكثر، مع ان اهتمامها الأساسي كان في أكمال شبكة التعليم المدني من المدارس الابتدائية وحتى المعاهد العليا. وهكذا تورد «العاصمة» أن الأمير فيصل كان قد أوعز خلال زيارته لحلب بتنظيم المدارس الدينية، وطلب إلى ما تحتاجه من النفقات. وقد اكملت اللجنة المذكورة عملها ووضعت برنامجا للمدارس الدينية يقرب من برنامج الأزهر في الإدارة والترتيب، حيث أصبحت مدة التحصيل أثني عشرة سنة وتقسم إلى ثلاثة أقسام (ابتدائي وثانوي وعال)، واضيفت بعض العلوم العصرية (التاريخ والجغرافيا والهندسة وعلم الفلك الخ) إلى هذه الأقسام[٥٣].

ومن أهم القوانين التي أصدرتها الدولة الجديدة في أواخر عهدها لتنظيم مؤسسة العلماء كان «قانون تشكيل مديرية الأمور العلمية» الذي أصدره رئيس الحكومة الركابي في ٢٩ آذار ١٩٢٠م وصادق عليه الملك فيصل في مطلع نيسان ١٩٢٠م. ويلاحظ هنا أنه ولأول مرة، ومع روح بناء المؤسسات الجديدة في الدولة، تشكل هيئة مرجعية مرتبطة برئاسة الوزراء مباشرة لكي تكون «مرجعا للمفتين والمدرسين ومشايخ الطرق» ولها حق الإشراف على المؤسسات الدينية الإسلامية (البند ١)، كما اصبح من واجبها «الإدارة العامة للأوقاف الإسلامية» (البند ٢). [٥٤]. ولا شك أن هذا القانون كان يمثل أهم «تدخل» للدولة العربية في دمشق لتأطير العلماء في مؤسسة مرتبطة مباشرة بالحكومة.

هوامش

(١) للمزيد حول هذه الصلة أنظر : بيري اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، بيروت (مؤسسة الأبحاث العربية) ١٩٨٣م، ص ١٤-١٥ . د. وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي- من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت (مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٨م، ص ٤١-٤٢ .

(٢) للمزيد حول الأحاديث المرغبة بالهجرة إلى الشام والاستقرار فيها انظر: أحمد بن محمد المقدسي، مثير الغرام بفضائل القدس والشام، تحقيق أحمد سامح الخالدي، يافا (المطبعة العصرية) د. ت.

وحول أهمية قافلة الحج لدمشق انظر: د. عبد الكريم رافق، «قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني»، دراسات تاريخية عدد ٦ ، دمشق ١٩٨١م، ص ٥-٢٨ .

(٣) حول أصول هذه العائلات ومكانتها في دمشق بعد أن استقرت وتجذرت فيها أنظر :

Linda Schathowski Schilcher, Families in Politics - Damancene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries, Stuttgart, 1985, pp. 156-193.

4. Ibid., pp. 114 124, 156 - 193; Philip S. Khoury, Urban Notables and Arab Nationalism - The politics of Damascus 1860-1920, Cambridge, 1983, pp. 13-16.

(٥) Khoury, Urban Notables, pp. 13-16 .

(٦) د. لطيفه محمد سالم، الحكم المصري في الشام ١٨١٣م-١٨٤١م، القاهرة (مكتبة مدبولي) ١٩٩٠م، ص ١٨ . ولكن يبدو، بالاستناد إلى البيطار، ان علماء دمشق استجابوا فيما بعد بضغط ابراهيم باشا واصدروا فتوى بخلع السلطان محمود الثاني. وقد اشترك حينئذ في اصدار هذه الفتوى مفتي دمشق وعلماؤها من المذاهب الأربعة: عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر، ج ١ دمشق ١٩٦٠م، ص٢٣ .

(٧) أن أفضل من يعبر عن نقمة العلماء هذه الشيخ عبد الرزاق البيطارالذي يصف كما يلي ابراهيم باشا في ترجمته: «غشوم ظالم. . . قدم العيسوية على المحمدية، وأذل أهل الشرف والعلم والاحترام، وأعز الأسافل الطغاه اللئام»: المصدر السابق، ص ٢٣ .

(٨) سالم، الحكم المصري في الشام، ص٩١ .

(٩) يتضح هذا في اليوم الثاني لعودة الحكم العثماني، حين بادر مفتي دمشق (الشيخ محسن الاسطواني) إلى كتابة «خلاصة» تطالب المسيحيين بعدم التشبه بالمسلمين (عدم

ركوب الخيل وحمل السلاح واقتناء الجواري واعتماد اللّفة البيضاء الخ)، مما أثار احتجاج المسيحيين لدى المتسلم العثماني الجديد. ولما استدعى المتسلم المفتي وسأله عن ذلك أجابه إنما فعل ذلك لأن النصارى خرجوا عن حدودهم وصاروا يقلدوا الإسلام بجميع أمورهم». ولكن في اليوم التالي جاء القائد العثماني الجديد أحمد زكريا باشا وامر بالمناداة في شوارع دمشق «أن النصراني تقني جواري ويلف لفة بيضة ويركب ويشرب عرق وخمر ويكون مثل أيام ابراهيم باشا وزيادة. . .»: مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دمشق (دار قتيبة) د. ت، ص ١٣٨-١٣٩.

(١٠) ومن ناحية أخرى يعبر قاضي دمشق الشيخ محمد سعيد الأسطواني في مذكراته عن مشاعر العلماء حين وصل وقرىء في دمشق خط ١٨٥٦، الذي كان يحمل «التوصية الكلية بالمسيحيين المتضمن للمساواة والحرية وغيرها من مصادقات الشريعة المطهرة. . .»: الشيخ محمد سعيد الأسطواني، مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر، جمع وتحقيق الدكتور اسعد الأسطواني، دمشق (د. ت) ١٩٩٣م، ص ١٦٢.

(١١) كوثراني، السلطة والمجتمع، ص٨٢. د. تيسير خليل محمد الزواهرة، تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق من ١٨٤٠م-١٨٦٤م، الكرك (جامعة مؤته) ١٩٩٥م، ص ١٩٠.

(١٢) كوثراني، السلطة والمجتمع، ص٩٠.

(١٣) الزواهرة، تاريخ الحياة الاجتماعية، ص١٤١.

Khoury, Urban Notables, pp. 30 - 35.

(١٤) في المقابل نجد أن خير من يمثل الاقلية المختلفة الشيخ طاهر الجزائري، الذي قام بنشاط كبير في الربع الأخير للقرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى أن اضطر في ١٩٠٧م إلى الهجرة إلى القاهرة تعبيرا عن احتجاجه لمضايقة السلطات العثمانية له. وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ الجزائري قد شكل حلقة علمية انضم اليها الشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ عبد الرزاق البيطار والشيخ سليم البخاري وغيرهم من الجيل الشاب (عبد الحميد الزهراوي وشكري العسلي وعبد الرحمن الشهبندر) التي أخذت تعمل على احياء التراث العربي والاجتهاد الإسلامي والانفتاح على الصالح من الحضارة الغربية. وقد أدت هذه الحلقة إلى تشكل حلقة أضيق من العلماء الذين قدموا إلى المحكمة في عام ١٨٩٥م فيما عرف بـ«حادثة المجتهدين». للتوسع حول ذلك أنظر: كوثراني، السلطة والمجتمع ص ١٤٥-١٥٠. وللمزيد عن الشيخ الجزائري أنظر: عدنان الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام

وأعلام من خريجي مدرسته، القاهرة (معهد البحوث والدراسات العربية) ١٩٧١م.

(١٥) مذكرات محمد عزه دروزة، ج١، بيروت (دار الغرب الإسلامي) ١٩٩٣م، ص ٢٧٧، شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، بيروت (دار الطليعة) ١٩٦٩م، ص ١٠٨-١٠٩.

(١٦) كوثراني، السلطة والمجتمع، ص ١٨٦، د. علي سلطان، تاريخ سورية ١٩٠٨م-١٩١٨م، دمشق (دار طلاس) ١٩٨٧م، ص ١٨٠.

(١٧) للمزيد عن هذا المؤتمر أنظر: ارسلان، سيرة ذاتية، ص ١١٠-١١٣.

(١٨) مذكرات محمد عزه دروزة، ج١ ص ٢٥٨. وقد شارك وفد العلماء أربعة صحفيين معروفين (محمد كرد علي وحسين الحبال ومحمد الباقر وعبد الباسط الانس) كانوا يغطون أخبار هذه الزيارة ونشروا لاحقا كتابا حول هذه الزيارة وما قيل خلالها في بيروت ١٩١٦م بعنوان «البعثه العلمية إلى دار الخلافة». ويذهب دروزة في تعليقه على ما قيل خلال هذه الزيارة (ص ٢٥٨-٢٥٩) إلى أن الهدف الحقيقي لها هو امتداح ما قام به جمال باشا في سورية حتى ذلك الحين.

(١٩) سليمان موسى، الحركة العربية- المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨م-١٩٢٤م، بيروت (دار النهار) ١٩٧٧م، ص ٢٨٥.

(٢٠) ساطع الحصري، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت (مكتبة الكشاف) د.ت، ص ١٩٤.

(٢١) المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٢٢) المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٢٣) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، بيروت (دار النهار) ١٩٦٦م، ص ٣٩.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٢٥) يكشف دروزه في مذكراته (ج١، ص ٣٤٨-٣٥٠) أن هذه الترشيحات/ التزكيات كانت تقابل بمعارضة احيانا وتؤدي إلى إضافة اسماء أخرى لحفظ توازنات معينة. ومن ناحية أخرى يبين رسل في رسالته للدكتوراة أن ممثلي جبل لبنان كانوا يتساوون تقريبا بين المسلمين والدروز والارثوذكس دون أن يكون بينهم أي ماروني. ومن ناحية أخرى فقد كان المسيحيون يمثلون مناطق ليس فيها ثقل مسيحي ولا يتمثلون في المناطق ذات الثقل المسيحي كبعلبك مثلا:

Malcolm B. Russell, The First Modern Arab State - Syria under Faysal 1918-1920, Minneapolis, 1985, p. 62.

(٢٦) تجدر الإشارة إلى أن حزب العر ، أرسل جميل مردم بك ، باعتباره سليل إحدى العائلات الدمشقية البارز حمد فوزي باشا العظم ممثل القوى التقليدية لدعم القائمة القومية والترشيح م ، إلا أن العظم رفض هذا الاقتراح فورا باعتباره إهانة لكرامته : مذكرات خالد عظم ، ج ١ بيروت (الدار المتحدة للنشر) ١٩٧٣م ، ص ٩٤-٩٥ . وانظر ايضا ,٥٠٧ Khoury, Urban Notables , p,

(٢٧) مذكرات محمد عزة دروزة ، ج١ ، ص ٣٥١ .

(٢٨) الدكتور أحمد قدري ، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى ، دمشق (وزارة الثقافة) ١٩٩٣م ، ص١٢٢ .

(٢٩) مذكرات محمد عزه دروزة ، ج١ ، ص ٢٣٩ ، ٤٠٧ -٤٠٩ وللمزيد حول هذا الحزب أنظر : خيرية قاسمية ، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨م-١٩٢٠م ، بيروت (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٨٢م ، ص٧٢ ؛ صبحي العمري ، أوراق الثورة العربية : ميسلون نهاية عهد ، لندن-قبرص (رياض الريس للكتب والنشر) ١٩٩٣م ، ص٦٦-٨٦ .

(٣٠) الحكيم ، سورية والعهد الفيصلي ، ص٩٥ .

(٣١) مذكرات محمد عزة دروزة ، ج١ ص٤٢١ . ويضيف دروزة (ص٤٢١) ان تحريض زعماء هذا الحزب ضد «الغرباء» (أي الوافدين الى دمشق) قد أثرت على نفسه كثيرا وجعلته يرفض دعوة من ساطع الحصري للذهاب الى العراق للمشاركة في بناء عهد الملك فيصل فيه ، ويحذر الحصري من «تكرار تنبه الروح الاقليمية في العراق كما تنبهت في دمشق ، إذا صار رجال العروبة يتوافدون على العراق ويشغلون فيه المراكز والمناصب» .

وللمزيد حول هذا الحزب انظر : العمري ، أوراق الثورة العربية ، ص ٦٩-٧٠ ؛ د. سهيلة الريماوي ، الحكم الحزبي في سورية أيام العهد الفيصلي ١٩١٨م-١٩٢٠م ، عمان (مجدلاوي) ١٩٩٧م ، ص ٥٠-٥٢ .

(٣٢) الريماوي ، الحكم الحزبي ، ص٥١-٥٢ ويلفت النظر ، كما يقول دروزة ج ١ ص ٤٢١) ان عدداً من مؤسسى هذا الحزب كانوا اعضاء قدامى في جمعية العربية الفتاة وحزب الاستقلال .

(٣٣) قدري ، مذكراتي عن الثورة العربية ، ص١٧٣ ؛ مذكرات محمد عزة ، ج ١ ، ٤٢١ ؛ الريماوي ، الحكم الحزبي ، ص٥٣ .

(٣٤) قدري ، مذكراتي عن الثورة العربية ، ص ٢٧٥ ؛ مذكرات محمد عزة دروزة ، ج ١ ، ص ٤٨٣ .

Russell, The First Modern Arab State, p. 105.

(٣٥) مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص٤٠٨-٤٠٩.

(٣٦) العمري، أوراق الثورة العربية، ص٦٨.

(٣٧) محمد رشيد رضا، «المسألة السورية والاحزاب»، المنار، المجلد ٢١، الجزء ٤، القاهرة ١٩١٩م، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٣٨) الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص ٣٩.

(٣٩) المصدر السابق، ص ٣٩.

(٤٠) مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص ١٩٠.

(٤١) الشيخ محمد رضا، «العبرة بسيرة الملك فيصل»، المنار المجلد ٣٤، الجزء ١، القاهرة ١٩٣٤م، ص٦٩.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) المصدر السابق.

(٤٤) تجدر الاشارة الى أن هذا البند الأول من الدستور لم يقر إلا في جلسة ١٢ تموز ١٩٢٠م: العاصمة عدد١٤٠، دمشق١٥ تموز ١٩٢٠م، ص٢

(٤٥) جريدة العاصمة عدد ١٣٩، دمشق١٥ تموز ١٩٢٠م، ص١؛ مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١ ص٤٦٢.

(٤٦) المصدر السابق، ج١ ص٣٩٠، ٤٦٢.

(٤٧) قاسمية، الحكومة العربية، ص ٢٩٢، ٣٠٠.

(٤٨) الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص٣٩.

(٤٩) جريدة العاصمة، عدد١٤، دمشق ٣ نيسان ١٩١٩م، ص٦-٧

(٥٠) انظر على سبيل المثال جريدة «العاصمة» (عدد٩، دمشق ١٩١٩م، ص٨) حيث لدينا اعلان عن الشواغر (وظيفة الامامة في جامع السادات، وظيفة الامامة والخطبة في جامع السروجية، ووظيفة الامامة والخطبة في جامع الدلبة). وفي العدد نفسه (ص٦) لدينا مصادقة الامير فيصل على توجية إمامة جامع التل الى الشيخ حسين الخطيب والامامة والخطبة في جامع درويش باشا الى الشيخ سعيد البكري . . . الخ.

(٥١) جريدة العاصمة، عدد ٥٢، دمشق ٢١ آب ١٩١٩م، ص ٤.

(٥٢) جريدة العاصمة، عدد٨، دمشق ١٤ أذار ١٩١٩م، ص ٥.

(٥٣) جريدة العاصمة، عدد٥٣، دمشق ٢٥ أب ١٩١٩م، ص ٥-٦.

(٥٤) جريدة العاصمة، عدد١١٨، دمشق ١٩ نيسان ١٩٢٠م، ص ٣-٤.

من العثمانية الى العروبة :

مشاركة رشيد رضا في الحركة / الدولة العربية الحديثة

من العثمانية الى العروبة :
مشاركة رشيد رضا في الحركة / الدولة العربية الحديثة

تعكس " المنار" خلال سنوات صدورها فترة حاسمة من تاريخ العرب والمسلمين، حيث كانت المنطقة تموج بالتحديات الخارجية والنزعات الاصلاحية من سلفية وتحديثية، وهي تعبر بدورها عن تموج أفكار ومواقف صاحبها من التطورات المتلاحقة(الجامعة الإسلامية، سلطنة - خلافة عبد الحميد الثاني، الثورة الدستورية في ١٩٠٨ ، سلطة الاتحاد والترقي، الحرب العالمية الأولى، الثورة العربية، الثورة البلشفية، الحكومة العربية في دمشق الخ) . وإذا اعتبرنا "المنار" مصدراً أساسياً لأفكار ورؤى رشيد رضا، وبالتحديد لتطور مواقفه الفكرية والسياسية، فإن مشاركته المباشرة في الحياة الحزبية(حزب اللامركزية، حزب الجامعة العربية، حزب الاتحاد السوري، حزب الاستقلال) والسياسية (بناء الدولة العربية الحديثة في دمشق) تساهم بدورها في توضيح تطور مواقفه الفكرية والسياسية، وهو ما تحاول هذه الورقة التركيز عليه بالاستناد إلى مقالاته في " المنار" .

بالاستناد إلى ما كتبه رشيد رضا عن سنواته الطرابلسية المبكرة يبدو من الواضح ان تكوينه ووعيه بالوضع السيء الذي آل اليه العالم الاسلامي كان وراء قراره بالهجرة الى مصر " لأجل القيام بعمل اصلاحي للاسلام والشرق "[1] . وهكذا يبدو أن المشروع الاصلاحي الذي في ذهنه كان يشمل عالم الاسلام / الشرق دون حدود فاصلة سياسية / دينية . إلا أن رضا كان يفترض / يتوهم الفصل الممكن بين الاصلاح الذي يريده والسياسة التي لا يريدها ، إذ أنه كما يعترف لم يشأ الاشتغال بالسياسة والاصلاح عن طريقها بل الاقتصار على "

الاصلاح الفكري والنفسي والاجتماعي "[٢] . ولكنه سرعان ما اكتشف وهم الفصل بين السياسة والاصلاح ، وانه لا مجال للعمل في الاصلاح في بلد لا يتمتع بالحرية ، ولذلك انتهى أخيراً إلى أنه " لا مجال له في بلد اسلامي عربي غير مصر "[٣] .

وكان رضا قد وطد العزم وهو في طرابلس على الاستعانة بالشيخ محمد عبده ، الذي كان قد تعرف عليه وتأثر به خلال سنوات نفيه في بيروت ١٨٨٢-١٨٨٥[٤] . ومن المعروف أن الشيخ محمد عبده كان قد عاد من منفاه بقطيعة مشهورة له مع السياسة (أعوذ بالله من السياسة ومن لفظ السياسية ومن معنى السياسة، ومن كل أرض تذكر فيها السياسة، ومن كل شخص يتكلم أو يتعلم السياسة)[٢] ، ولذلك فقد وافق على اقتراح رضا باصدار مجلة تكون منبراً لمشروعه الاصلاحي دون أن تشتغل بالسياسة . وفي هذا الإطار كان الموقف من الدولة العثمانية هو الأهم ، إذ أن رضا يعترف أن الشيخ محمد عبده طلب منه بل ألزمه السكوت عن الاصلاح السياسي . ولذلك فقد صدرت واستمرت " المنار " خلال وجود الشيخ محمد عبده تتميز بخطها الموالي للدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الاسلامية[٦] .

وعلى الرغم من هذا الخط الذي التزم به رضا إلا أن التمعن في مقالاته المبكرة التي نشرها خلال حياة الشيخ محمد عبده تكشف عما يمكن تسميته بالوعي / الموقف العروبي المسلح / المبرر بالاسلام والغطاء العثماني . ويبدو هذا بالتحديد في عنوان غير مألوف (الوحدة العربية) لمقال مبكر صدر خلال ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠م . ففي هذا المقال لا يخفي رضا أنه كان يتمنى لو أن الدولة العثمانية كانت غير ذلك فيما يتعلق بالعروبة والاسلام (تعميم اللغة العربية وجعلها لغة رسمية وخصم سائر الكيانات الاسلامية) ، ولكنه حتى في حالتها الراهنة يرى أنه لصالح الاسلام والدولة العثمانية نفسها أن ينهض العرب وأن

يتحدوا في الاطار العثماني على الأقل. ولتوضيح هذا الموقف ينطلق رضا من أن " العرب وهم العنصر الأكبر متأخرون عن الترك وينذرهم من الخطر ما لاينذر الترك " لان " العرب عز الاسلام وبيضته . . . فاذا غلب الأجانب العرب فذلك هو الموت الأحمر " . ويرى رضا أن أهم عناصر القوة التعليم والاستعداد الحربي، حيث يرى في كل مجال تغييبا للعرب وتقصيراً للحكم العثماني . ففي مجال التعليم لا يتوانى رضا عن توجيه الاتهام الصريح للدولة العثمانية. انها " قد خصصت جزءاً منها للمعارف إلا أنها كادت تجعل ذلك محصورا في البلاد التركية " . ومع ذلك يؤكد رضا على " ما يقتضيه حسن الظن والتأليف بين العنصرين " وافتراض أن الدولة عاجزة عن تعميم المعارف ، ولذلك يدعو العرب خاصة والمسلمين عامة ان " ينوبوا عنها باحياء البلاد العربية بالعلوم والفنون ويعرفوا أهلها ما يتوعدهم من نوائب الدهر وغوائله " ويصل الى ان هذا " سعي في مقدمة الوحدة العربية يرضى الدولة العلية ولا يهيج دول أوروبا "(٧).

وفيما يتعلق بالمجال العسكري لا يتوانى رضا عن اتهام الدولة العثمانية بأنها " قد وجهت عنايتها لتعليم فنونها (العسكرية) للاتراك أيضا، فلا يكاد يوجد عندها قائد عسكري من العرب " ، ولذلك يدعو السلطان الى تعميم التعليم العسكري " لأجل أن يكون كل قطر قادرا على الدفاع عن نفسه إذا وقعت الواقعة" . وفي نهاية هذا المقال يعتبر رضا أن ما يقدمه هنا هو " نوع من الاستعداد لحفظ الامة العربية وسلامة وحدتها لا يخل بسيادة الدولة العلية على بلادها " ، لانه يؤكد مرة أخرى " أن الخطر الذي يلحق بالاسلام من استيلاء الأجانب على العرب أشد من كل خطر " ، ولذلك ينتهي الى أنه " على الأمة العربية أن تسعى في تقوية نفسها وجمع كلمتها وحفظ وحدتها " ، و " على جميع المسليمن ان يساعدوها على ذلك "(٨).

ومع وفاة الشيخ محمد عبده في ١٩٠٦م يلاحظ أن رضا لم يعد يكتفي

بالدعوة الى الاصلاح في مجالات معينة (التعليم ، الجيش) بل أصبح ينتقد نظام الحكم العثماني القائم (الفردي والمطلق للسلطان عبد الحميد الثاني) ويدعو الى مزيد من الشورى في المركز والى نوع من اللامركزية في الولايات[٩] .

ومع هذا الموقف لا يعد من المستغرب ترحيب رضا بالانقلاب الدستوري على السلطان عبد الحميد في ١٩٠٨م ، وإنما يلفت النظر الحماس الكبير الذي أبداه للدستور وما أرساه من حرية فكرية وسياسية وحزبية في الدول تشكل أرضية لبناء علاقة جديد بين العرب والاتراك بشكل خاص وبين عناصر الدولة العثمانية بشكل عام .

وهكذا فقد عبر خلال زيارته الى دمشق في ١٩٠٩م عن عدم ارتياحه لتأسيس " جمعية الاخاء العربي " التي تأسست حينئذ في استنبول لارتيابه في أن تكون قد تأسست بايعاز من السلطان عبد الحميد لارباك الوضع / الحكم الجديد ، إذ أنها كانت تدعو الناس الى " العصبية الجنسية العربية " وتثير المشاعر " ضد الترك " . وفي توضيحه لهذا الموقف يذكر رضا أنه كان يبين للناس حينئذ في دمشق أن " تنفير العرب من الترك مفسدة من أضر المفاسد " وان العرب " في أشد الحاجة الى الاتحاد بالترك والاخلاص لهم لان مصلحتنا ومصلحتهم في ذلك "[١٠] .

وفي الحقيقة أن هذه " المصلحة " كما يراها رضا كانت تتمثل في " إحياء الدولة " على أسس جديدة تبرز كل عنصر / جنس . وهكذا يوضح رضا أن " على العرب ألا ينسوا أنفسهم في اتحادهم بالترك " بل " يجب منافسة أخوانهم في العلوم والفنون ليكونوا أهلا لادارة بلادهم بأنفسهم إذا غلب في المس- "قبل حزب اللامركزية " الذي كان يقوده حينئذ الأمير صباح الدين أبن أخت السد

وفي إشارة ذات مغزى يذكر رضا أن علماء السياسة يؤكدون أنه " لا بد في المستقبل من استقلال كل جنس بنفسه " ، ويضيف الى ذلك أنه في حال عدم

استعداد العرب لذلك الوضع فسيحكم عليهم بالخضوع لوصاية الآخرين . وفي الواقع ان الجديد في تفكير رضا حنيئذ هو ربط الاخلاص للدولة العثمانية والاتحاد مع الترك وسائر العناصر العثمانية ما دامت هذه العناصر مخلصة لهذه الدولة، وبث روح الدستور واحكام الرقابة على الحكومة " حتى ترسخ فيها الديمقراطية وتسير على الأصول الدستورية "[١١] .

وبهذا التفكير الجديد ذهب رضا الى العاصمة / استنبول خلال ١٩١٠م، ولكنه استشعر الخطر لما رآه هناك من دعوات في بعض الصحف التركية الى التعصب للجنسية التركية وحفظ السيادة للعنصر التركي والتنفير من العرب، وما تركته هذه من تأثيرات على العرب هناك . وعلى الرغم من أن رضا سعى الى تقريب الطرفين ، سواء من خلال لقاءاته بكبار رجال الدولة (الصدر الاعظم ووزير الداخلية وغيرهم) والنخبة العربية في العاصمة أو مقالاته في الصحافة التركية (سلسلة مقالات " العرب والترك " في جريدة " إقدام ")، إلا أنه بعد شهور من الاقامة والمحاولة لكي " لا يتسع الخرق" توصل الى نتيجة مفادها أن رجال " الاتحاد والترقي " يقودون الدولة العثمانية الى الانهيار وليس الى الانقاذ. وفي هذا الاطار استنتج رضا أن "اضطهاد" الحكم الجديد للعرب " سيعيد اليهم عصبيتهم الجنسية في بلاد حضارتهم كسورية والعراق " . وبناء على ذلك يعترف رضا أنه عول منذ تلك اللحظة على " جعل القاعدة التي يرفع عليها بناء النهضة العربية هي العلم والثروة والوحدة حتى لا تتوقف حياتهم على حياة هذه الدولة ولا يموتوا بموتها، مع الحذر من أن يكونوا باختيارهم سبباً من أسباب سقوطها "[١٢] .

أن هذا التحول / الموقف الجديد في تفكير رشيد رضا سرعان ما تعزز بعد عودته الى القاهرة في العمل السياسي / الحزبي المباشر على الصعيد العربي. وهكذا فقد شارك بزخم في تأسيس " حزب اللامركزية " في القاهرة في أواخر

١٩١٢م ، إذ أنه هو الذي وضع برنامجه وكثيراً من منشوراته وتولى سكرتاريته . ومع أن هذا الحزب كان علنيا ومفتوحا لكل عثماني بالاستناد الى اسمه وبرنامجه (حزب اللامركزية الادارية العثماني) ، إلا أن عضويته اقتصرت في الواقع على الشوام سواء في مصر أو بلاد الشام والمهجر ، كما انه كان يعبر بوضوح عن التفكير الجديد لرضا . ففي بيان للحزب موجه الى الصدر الاعظم يرد فيه ان الامة العربية قد برهنت بأقوالها وأفعالها على شدة اخلاصها للدولة العثمانية ، وتأكدت أن " سلامة السلطنة وحياة الدولة مرهونتان بالادارة اللامركزية الواسعة التي تتيح لكل شعب من شعوبها إبراز أحسن مالديه من استعداد في مجال البناء والعمل "[١٣] .

وعلى الرغم من تعرض هذا الحزب لانتقاد بعض رجال الاصلاح العرب كشكيب ارسلان وغيره[١٤] إلا أن هذا الحزب هو الذي أخرج الحركة العربية الجديدة من الاطار العثماني الى الاطار الاقليمي والدولي بعد عقد المؤتمر العربي في باريس خلال ١٩١٣م[١٥] .

ومع تعقد الوضع الدولي خلاله ١٩١٢ - ١٩١٤ وانجرار الدولة العثمانية الى دول الوسط في الحرب العالمية الاولى يبدو أن رضا أخذ يفقد الأمل في استمرار الاطار العثماني ، ولذلك فقد أخذ يميل الى الخيار / الاطار العربي الذي انشغل منذ ذلك الحين بالعمل لأجله . فقد أسس في ١٩١٤ بعد يأسه من الاتحاديين الحزب السري " الجامعة العربية " الذي بلور بشكل مبكر مشروع كونفدرالية عربيـــــة (تحالف سياسي وعسكري واقتصادي بين كافة أمراء وحكام الجزيرة العربية)[١٦] ، وشارك في الاتصالات السرية التي كانت تجريها بريطانيا مع شخصيات المنطقة خلال ١٩١٤-١٩١٦ . وفي هذا السياق فق
رضا في خريف ١٩١٥ ، بعد أن تخلى عن عثمانيته بالتدريج ، إلى السير ر .
وينجت R. Wingate الحاكم البريطاني في السودان (الذي آلت إليه الاتصالات

بعد ستورز في القاهرة) بمشروع دولة عربية تشمل الجزيرة العربية والعراق وسوريا تكون ضمن خلافة إسلامية جديدة. وفي الواقع لقد تصور رضا هذه الدولة بنظام فدرالي- برلماني، إذ تقوم في أقاليمها حكومات محلية ترتبط بحكومة مركزية يرأسها حاكم ويعاونه مجلس نيابي منتخب وحكومة منتخبة من المجلس. ومع أن هذه الدولة لغتها العربية ودينها الإسلام إلا أن رضا يشدد في مشروعه على أن الحقوق الدينية والمدنية لكافة الفئات مضمونة بقوة القانون، ولذلك لا يوجد ما يمنع أن يكون في الحكومة وزراء من غير المسلمين. ومن ناحية آخرى فقد تصور هذه الدولة العربية المدنية، التي اقترح أن يكون مقرها دمشق، ضمن خلافة إسلامية جديدة يكون مقرها مكة، حيث يتولى الخليفة المنتخب الشؤون الدينية فقط[١٧].

ويمكن القول أن " الثورة العربية " التي أطلقها الشريف حسين من مكة خلال شعبان ١٣٣٤هـ/ حزيران ١٩١٦م جاءت لتمثل نقطة انعطاف بالنسبة لرشيد رضا، إذ أخذ يخرج بأفكاره ومواقفه حول الدولة العربية من السرية إلى العلنية، ومن الأفكار والمشاريع النظرية إلى الأمور والمواقف العملية التي جعلته يتوصل إلى توفيقية جديدة مع تيارات التحديث في المنطقة.

وهكذا فقد سارع رضا إلى تأييد الثورة العربية واعتبرها أعظم خدمة للعرب والمسلمين لأن " الخطر كان قد أحاط بالدولة العثمانية وأراد الشريف أن ينقذ حرم الله وجزيرة العرب من السقوط بيد الأجانب "[١٨]، كما ونشر في " المنار " المنشور الأول للثورة ووصفه بانه " منشور كتب بمداد الحكمة وأصالة الرأي وشرف الغاية "[١٩]. وقد عزز رضا هذا الموقف حين ذهب في العام ذاته (١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م) إلى الحجاز واجتمع مع الشريف حسين، حيث ألقى خطبة سياسية مهمة في احتفال بمنى بحضور الشريف حسين، بين فيها رأيه في ضعف الدولة العثمانية وامتدح قيام الشريف بثورته الاستقلالية. فقد انطلق رضا من أن

الدولة العثمانية صعدت في مرحلة ضعف فـ " سر بها المسلمون ورضي بعض حكامها المستقلين بسيادتها طوعا واختيارا " ، إلا أن هذه الدولة ضعفت بدورها وجاء رجال " الاتحاد والترقي " الى الحكم بحجة الاصلاح فأوصلوا الدولة الى حافة الانهيار بعد أن فقدت الكثير من أطرافها أو ولاياتها. وفي هذا الوضع ينتقل رضا الى تبرير ما قام به الشريف حسين، إذ أنه "لو استطاع أن ينقذ الدولة نفسها من الخطر لفعل " ، و" لكن العمل لانقاذ الدولة من الخطر قد اصبح فوق طاقته وطاقة غيره فرأى أن يبدأ بالمستطاع وهو انقاذ الحجاز مهد الاسلام . . . ثم انقاذ غيره مما يمكن انقاذه من البلاد العربية، ليكون ذلك بينة لحفظ الاستقلال الاسلامي وعدم زواله بما يخش ويتوقع "[٢٠] .

ويلاحظ هنا استخدام رضا لـ " الاستقلال الاسلامي " ، وهو ما يجب أن نفهمه في السياق النفسي/ الديني لردة الفعل الاولية في المنطقة ازاء اعلان " الثورة العربية " . وهكذا في الوقت الذي كان فيه بعض العلماء يكفرون الشريف حسين لما قام به[٢١] يرد رضا على ذلك بالقول أن " من يكفر هذا الرجل المصلح فهو أكفر الناس للنعم ، لان هذا العمل أعظم خدمة للاسلام في هذا الزمن "[٢٢] . وفي هذا الاطار يحاول رضا أن يبرر قيام الحركة – الدولة العربية بالاسلام ، أي أنه لا يجعل من قيام دولة عربية مستقلة يتناقض مع دولة اسلامية جديدة تخلف الدولة العثمانية. وهكذا فهو يحيي اعلان الشريف حسين لـ "استقلال العرب في الحجاز" ، ويؤكد بهذه المناسبة أنه " ما كان يوجد في الأمة العربية ولا الامة الاسلامية كلها من ينهض للقيام بهذا العبء العظيم " ، كما أنه " لا يوجد في الدنيا كلها مكان يصلح لتأسيس دولة اسلامية تخلف الدولة العثمانية إلا جزيرة العرب وما يتصل بها من البلاد العربية "[٢٣] .

ويلفت النظر هنا أن رضا بعد هذا الموقف العلني في تأييد الشريف حسين/ الاستقلال العربي، أخذ يوضح في الاعداد اللاحقة من " المنار " مبررات هذا

التغيير . وفي الواقع لقد أخذ يطور ما أورده في خطبته بمنى ، ويركز على أنه من مصلحة العرب والمسلمين ان يكون للعرب دولة مستقلة . ويبدو هذا بوضوح في مقالته المهمة التي حملت عنوان "المسألة العربية" والتي نشرت خلال ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م . ففي هذه المقالة يذكر رضا أنه " من مصلحة العرب والمسلمين أن يكون للعرب دولة مستقلة . . . فالعرب أمة من أقدم امم الأرض وأعرقها في الاستقلال " ، ويصل إلى ان السبب في ضعف الامة الإسلامية يعود إلى ضعف مزايا أمة العرب ولغتها واهمال معظم شريعتها و "كل ذلك لعدم وجود دولة مستقلة لها" ، لأنه "يستحيل أن ترتقي أمة بغير دولة "[٢٤] .

ولكن في ذلك الوقت (١٣٣٥ - ١٣٣٦هـ١٩١٧ -١٩١٨م) أخذت تبرز في القاهرة تيارات مختلفة بين العاملين لاجل الاستقلال عن الدولة العثمانية سواء فيما يتعلق بحدود الدولة (عربية أو سورية أو لبنانية محضة) أو بنوع نظام الحكم فيها(دينية أومدنية/ علمانية) . وفي هذا الاطار فقد شارك رشيد رضا في أيلول ١٩١٨ بتأسيس أهم حزب للشوام في مصر(حزب الاتحاد السوري)، الذي قام رضا بوضع مسودة برنامجه وأصبح نائباً لرئيسه(ميشيل لطف الله)[٢٥] . ويلاحظ هنا أن رضا وجد نفسه في توفيقية جديدة سواء فيما بين التيارالعروبي الواسع وبين التيار الإقليمي الضيق، أو فيما بين التيارالإسلامي/ الديني والتيار المدني/ العلماني . فقد جاء هذا الحزب في الواقع حلا وسطا بين المنادين بدولة عربية واسعة، حيث أن الحزب أخذ بمفهوم استقلال أقاليم سوريا واتحادها في دولة واحدة، كما أن هذا الحزب قد تبنى مفهوم الحكومة المدنية (العلمانية) للدولة الجديدة التي يسعى إليها، وذلك تحت تأثير الغالبية(من المسلمين والمسيحيين) التي كانت تدعو إلى التحديث على أسس غريبة . وعلى الرغم من تحفظ رضا فيما بعد على هذا الموقف إلا أن وجوده في زعامة الحزب قد أعطى هذا الحزب أهمية معينة وسمح له ان يشارك في بناء الدولة العربية الحديثة التي أعلنها في دمشق الأمير فيصل في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨م .

وتجدر الإشارة إلى أن الاعلان المذكور قد ركز على تأسيس " حكومة عربية دستورية " تقوم على قاعدة العدالة والمساواة لجميع الناطقين بالضاد على خلاف مذاهبهم وأديانهم، وهو ما أعطى إشارة واضحة إلى طبيعة الدولة القادمة على الطريق التي كانت " حديثة " بالمقارنة مع المفاهيم التقليدية للعثمانية الطويلة[٢٦].

وفي هذا الإطار كان أركان " حزب الاتحاد السوري " قد انتقلوا إلى دمشق بعد اعلان تاسيس الحكومة/ الدولة العربية، وانضموا إلى " حزب الاستقلال " الواجهة العلنية للجمعية العربية الفتاة، الذي كان بمثابة الحزب الحاكم في الدولة الجديدة. وقد انتخب رشيد رضا في أيار ١٩١٩م عضواً للمؤتمر السوري، الذي كلف بوضع دستور للدولة الجديدة، ثم انتخب نائباً لرئيس المؤتمر لدى افتتاحه في ٣ حزيران ١٩١٩م وأخيراً رئيسا له منذ ٥ أيار ١٩٢٠م.

وفي الواقع لقد كلف هذا المؤتمر فور افتتاحه بوضع دستور للدولة الجديدة ، إلا أن هذه المهمة لم تكن سهلة نتيجة للتباين الكبير بين التيار التقليدي الذي كان يمثله العلماء وتيار التحديث الذي كان يمثله المتعلمون الجدد[٢٧]. وهكذا بعد الجلسة الأولى الافتتاحية الرسمية توتر الوضع في الجلسة الثانية حين اعترض علماء دمشق على خلوها من البسملة فقابلهم النواب الاخرون وكلهم من خريجي المعاهد الحقوقية والعلمية العالية بأن " الأمة تتطلع إلى فجر جديد تتجلى فيه فكرة تأسيس حكومة تتفق وروح العصر لادخل فيها للدين، فتبقى الأديان السماوية في حرمتها وقداستها وتسير السياسة في انطلاقتها حسبما تقتضيه مصلحة الوطن أسوة بالأمم الراقية " [٢٨]. وفي هذا الجو دارت مناقشات ساخنة حول مواد الدستور التي تتعلق بالعلاقة بين الدولة والدين والحقوق السياسية للمرأة وغيرها.

وفيما يتعلق بالموضوع الأول تجدر الاشارة إلى أنه قد أثير أولاً في جلسة ٧ آذار ١٩٢٠م التي خصصت لاعداد قرار باستقلال سورية. فقد اقترح بعض الاعضاء من غير المسلمين أن ينص في قرار المؤتمر على أن حكومة سورية لادينية (لائيكية)، ووافقه بعض المسلمين وعارضه آخرون مقترحين أن ينص فيه على أنها حكومة عربية إسلامية أو دينها الرسمي الإسلام. وحين احتدم الخلاف بين الطرفين تدخل رشيد رضا باقتراح السكوت عن هذه المسألة لأنه " إذا أعلنت د ينية يفهم منها جميع المسلمين أنها حكومة كفر وتعطيل لا تتقيد بحلال و حرام، ومن لوازم ذلك انها غير شرعية فلا تجب طاعتها ولا اقرارها بل يجب اسقاطها عند الامكان "[٢٩]. وقد وافقت أغلبية الاعضاء على هذا الاقتراح والاكتفاء باشتراط أن يكون دين ملكها الرسمي هو الإسلام. وبعد اعلان استقلال سورية في اليوم التالي(٨ آذار ١٩٢٠م) بدأ المؤتمر بمناقشة مواد مشروع الدستور الجديد. وقد تأخر اقرار المادة الأولى التي تتعلق بنظام الحكم حتى ٢١ تموز ١٩٢٠، حيث جاءت منسجمة مع نتيجة المناقشة التي دارت حول ذلك في ٧ آذار ١٩٢٠م. وهكذا فقد تضمنت المادة الأولى أن "حكومة المملكة السورية العربية حكومة مدنية نيابية عاصمتها دمشق ودين ملكها الإسلام "، أي أن العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) انحصرت في دين ملكها فقط[٣٠].

أما فيما يتعلق بالموضوع الآخر (الحقوق السياسية للمرأة) فقد دارت حوله مناقشات حامية أكثر وأخذت حيزا أكبر من الجلسات خلال نيسان ١٩٢٠م. وقد ثار النقاش نتيجة لاصرار بعض النواب على النص صراحة على مساواة المرأة بالرجل سياسيا ومدنيا وتمثيلا وانتخابا، مما أثار معارضة مضادة من علماء دمشق الذين قدموا مذكرة باسمهم تعارض اعطاء المرأة حتى الانتخاب. ومع هذه المناقشات، التي تزامنت مع تولي رضا رئاسة المؤتمر، تبلورت أغلبية لصالح اقرار المساواة السياسية للمرأة مع الرجل وحقها في الانتخاب والترشيح، إلا أن هذه الاغلبية اكتفت بتسجيل انتصارها في المحاضر لكي لا تثير " العوام" في

الخارج، والابقاء على النص الوارد في مشروع الدستور الذي يشمل في المطلق الرجل والمرأة . فقد نصت المادة (١٠) على أن " السوريين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات" ، بينما نصت المادة (٨٧) على انه "لكل سوري أتم العشرين من سنه ولم يكن ساقطاً من الحقوق المدنية حق في أن يكون نائباً "[٣١].

إلا أن هذه الدولة، التي لم يكن قد اكتمل بعد اقرار مواد دستورها، سقطت بسرعة أمام تقدم الجيش الفرنسي بعد معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠م، واضطر رضا وغيره من رجال هذه الدولة مغادرة دمشق في اكثر من اتجاه. وقد اجتمع هؤلاء من جديد في جنيف خلال صيف ١٩٢٠ بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لعصبة الأمم حيث عقدوا " المؤتمر السوري - الفلسطيني " لاثارة قضية الدولة السورية المحتلة أمام عصبة الأمم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر، الذي انتخب فيه رشيد رضا نائباً للرئيس (ميشيل لطف الله) قد توصل في ١٢ ايلول ١٩٢١م إلى "وجوب الاعتراف بالاستقلال الكامل لسوريا ولبنان وفلسطين والاعتراف بحق هذه البلاد أن تتحد معا بحكومة مدنية نيابية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وان تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيدراسيون) "[٣٢].

ويبدو أن سقوط الدولة السورية قد دفع رشيد رضا إلى مراجعة هذه التجربة التي خاضها، والعودة إلى الأصل الذي انطلق منه - الدولة العربية، وذلك على الرغم من انشغاله طيلة العشرينات بموضوع الخلافة كتابة(الخلافة أو الامامة العظمى، القاهرة ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م) ومشاركة في المؤتمرات التي خصصت لذلك(مؤتمر القاهرة ١٩٢٦ ومؤتمر مكة ١٩٦٢ ومؤتمر القدس ١٩٣١م). وهكذا فقد نشر في نهاية العشرينات مشروعاً لـ "توحيد بلاد العرب" للمؤلف الانجليزي غوردون كانتج تضمن عقد مؤتمر في القاهرة يدعى إليه مندوبون من جميع البلاد العربية وتشكيل مجلس دائم يكون مقره في القاهرة أو

جدة أو دمشق واتخاذ اجراءات محددة لـ "توحيد الأمة العربية" ويتوج الأمر بعقد "معاهدة ومحالفة بين سلطات الاتحاد العربي والامبراطورية الانكليزية"(٣٣) . وربما يلفت النظر في هذا المشروع، بالاستناد إلى تجربة الدولة العربية ١٩٧١ - ١٩٢٠، ان رضا يمتدح هذا المشروع لما فيه من "آراء حكيمة في امكان الجمع بين مصالح الانكليز والعرب" لأن صاحب المشروع ينطلق من "أن العرب يجب ألا يتصوروا وهم يتصورون أنه يتسنى لهم الوصول إلى هذه الغاية بغير مساعدة من الغرب"، وبالتحديد لا بد "لكي ينتج هذا المشروع خير النتائج الحصول على تعضيد انكلترا ومعاونتها" . وفي الحقيقة أن تبرير رضا لهذا التعاون مع انكلترا لاجل الاستقلال/ الاتحاد العربي إنما ينطلق من "حتمية" الوحدة العربية برأيه لان "جميع أهل الرأي والمكانة في الاقطار السورية والعراقية والحجازية والنجدية متفقون على بذل الانفس والنفائس في سبيلها سواء "بالسلم والمودة" وهذا الأفضل للطرفين، أو "بسفك الدماء" وهو ليس لمصلحة الطرفين حسب رأيه(٣٤) .

وفي تطور لاحق وأخير في أفكار ومواقف رشيد رضا نجد انه قد تحمس بعد نشر هذا المشروع للعمل طيلة ١٩٣٠-١٩٣٤م لانجاز الوحدة بين سورية والعراق لكي تكون نواة الوحدة العربية التي كرس لها سنواته الأخيرة.

ويبدو أن هذه الفكرة، كما يتّضح في رسالة من رضا الى ارسلان خلال ١٩٣١م، قد طرحت في مطلع الثلاثينات بعد توصل العراق الى معاهدة ١٩٣٠م مع بريطانيا التي انهت الانتداب و "أزالت بعض القيود عن الملك"(٣٥) .

وقد شارك رضا مع نخبة من رجال الحركة العربية في اجتماع على هامش المؤتمر الاسلامي بالقدس في ٣١ كانون الأول ١٩٣١م، حيث اتفق المشاركون على توقيع ميثاق قومي عام وتنظيم مؤتمر قومي عام في احدى العواصم العربية لبحث الوسائل المؤدية الى تحقيق الوحدة العربية . ويبدو من مراسلات تلك

السنوات بين رجال الحركة العربية في القاهرة ودمشق والقدس وبغداد أن رضا كان لولب هذه الحركة الجديدة التي أصبحت تمثل " الرجوع في المسألة العربية الى طورها الأول الذي قامت لاجله الثورة، وهو استقلال الامة العربية كلها، والبدء بوحدة القطرين " [٣٦] . وقد تمكن رضا بعد جهود كبيرة خلال ١٩٣٢م من تجاوز التحفظ السعودي لعقد المؤتمر القومي المقترح في بغداد خلال ١٩٣٣م، الذي يجب حسب رضا أن يبت في خمسة أمور:

١- مسألة الوحدة العربية على قاعدة البدء بتوحيد سورية الطبيعية مع العراق.

٢- السعي لعقد الحلف بين الحكومات العربية المستقلة.

٣- السعي لتوحيد نظام التربية والتعليم والثقافة العربية العامة .

٤- وضع نظام مالي للمؤتمر العام ولجانه الفرعية.

٥- التعارف بين الاحزاب والجمعيات العربية[٣٧] .

إلا أن هذا المؤتمر الذي كان يجب أن ينعقد في بغداد خلال ربيع ١٩٣٣م تأجيل عقده الى خريف ١٩٣٣م، وأدت وفاة الملك فيصل المفاجئة في ايلول ١٩٣٣م الى ارباك المشروع بكاملة في نهاية ١٩٣٣م وخلال ١٩٣٤م، وبالتحديد الى أن توفي رضا لولب العمل فيه خلال آب ١٩٣٥م حيث فقد اندفاعه. ويبدو أن الطرف الذي كان يعوّل عليه رضا (الانكليز) طيلة انشغاله بالحركة العربية لم يرد حينئذ لمثل هذا المشروع / المؤتمر ان يتحقق لاعتبارات عديدة[٣٨] .

هوامش

(١) رشيد رضا ، الرحلة السورية الثانية ، المنار مجلد ١٢ جزء ٩ القاهرة ، ص ٧٧٣ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق . وتجدر الاشارة الى أن رضا يذكر في المقالة ذاتها (ص ٧٧٣) أن عبد القادر القباني صاحب جريدة " ثمرات الفنون " التي كانت تصدر في بيروت عرف برغبة رضا بالسفر الى القاهرة لاصدار جريدة اصلاحية فعرض عليه رئاسة التحرير لجريدته ، إلا أن رضا رد عليه " ليس في البلاد حرية تمكّن من ذلك " .

(٤) محمد رشيد رضا ، تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، ج١ القاهرة (مطبعة المنار) ١٣٩١ ، ص ٥٩٩ .

وتجدر الاشارة هنا الى أنه من هذا التأثر كان رضا أول من أطلق لقب " الاستاذ الامام " على الشيخ محمد عبده ، الذي يحمل دلالته بطبيعة الحال .

(٥) ابراهيم أحمد العدوي، رشيد رضا الامام المجاهد، القاهرة (المؤسسة المصرية العامةص ٢١٦-٢١٧ .

(٦) يقول رضا حول ذلك لاحقاً : " لقد بيّنت في العدد الأول من المنار الغرض من أنشائه ومذهبه في الاصلاح الديني والاجتماعي والادبي ، وسكت عن بيان منهاجية في الاصلاح السياسي مع التصريح بنزعته العثمانية وخدمته للدولة العلية ، وإنما أسكتني عن ذلك الاستاذ الامام" :

المنار ، مجلد ٢١ ج١ ، ص ٢ .

(٧) رشيد رضا ، الوحدة العربية ، المنار مجلد ٣ ج٦ ، القاهرة ٠٣ ابريل ١٩٠٠م ، ص ٢٢١ - ٣٢١ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٤٢١ .

(٩) المنار ، مجلد ٦ ج ١١ ، ص ٣٣٤ .

(١٠) المنر ، ج١١ ، ص ٦٣٩ - ٣٥٩ .

(١١) المصدر السابق .

(١٢) المنار ، مجلد ٣١ ، ص ٨٤٧ - ٢٥٧ .

(١٣) للمزيد حول هذا الحزب ودور رضا فيه انظر :

د٠ سهيلة اليماوي ، حزب اللامركزية الادارية العثمانية ، في ناجي علوش (مشرف ومحرر) الحركة العربية القومية في مائة عام ١٩٧٥ - ١٩٨٢م ، عمان (دار الشروق)

١٩٩٧م ، ص ٥٩ - ٨٢١ .

(١٤) شكيب ارسلان ، بيان للامة العربية عن حزب اللامركزية ، القاهرة (مطبعة العدل) ١٩١٣م .

(١٥) اللجنةالعربية العليا لحزب اللارمركزية بمصر، المؤتمر العربي الأول، القاهرة، ١٩١٣، مقدمة رشيد رضا، ص ب-ج.

(١٦) للمزيد حول هذا الحزب أنظر :

د. أحمد فهد بركات الشوابكه ، محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية ، عمان (دار عمار) ١٩٨٩م ، ص ١٥٢ - ٣٦٢ .

(١٧) حول بدايات اتصال الانكليز مع رشيد رضا عشية اندلاع الحرب العالمية الاولى انظر :

أمين سعيد ، أسرار الثورة العربية ، بيروت (دار الكتاب العربي) ص ٧٣ - ٩٣
وللمزيد حول اتصالات رشيد مع وينجت انظر الشوابكه ص ٢٦٦ - ٢٧٢ ، الذي اعتمد على الأرشيف السوداني في جامعة درم ، وانظر أيضاً :

Henry Seigman, "Arab Unity and disunity", MEJ vol. 10, no.1 (1962) PP. 48 - 59

(١٨) المنار، آراء الخواصي في المسألة العربية واستقلال الشريف في الحجاز، مجلد ١٩ جزء ٣، القاهرة، ٢٩ أغسطس ١٩١٦، ص ١٦٧ .

(١٩) المنار، مجلد ١٩ ، جزء ٤ ، القاهرة، ٢٨ سبتمبر ١٩١٦ ، ص ٢٤١-٢٤٤ .

(٢٠) رشيد رضا ، الحالة السياسية في الحجاز ، المنار مجلد ٢٠ جزء ٦ ، القاهرة ١١ فبراير ١٩١٨م ، ص ٢٨٣ .

(٢١) تجدر الإشارة إلى أن المفتي الشيخ أبو عابدين لم يتوان عن اصدار فتوى بتكفير الشريف حسين حينئذ :

سليمان موسى، الحركة العربية- المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤ ، بيروت، دار النهار، ١٩٧٧ ، ص ٢٨٥ .

(٢٢) رشيد رضا ، الحالة السياسية في الحجاز ، المنار مجلد ٢٠ جزء ٦ ، القاهرة ١١ فبراير ١٩١٨م ، ص ٢٨٦ .

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) رشيد رضا ، المسألة العربية ، المنار ٢٠ ، ج١ ، القاهرة ٢٠ يوليو ١٩١٧م ، ص ٥٣ .

(٢٥) للمزيد حول هذا الحزب انظر :

د٠ سهيلة الريماوي،

(٢٦) للمزيد حول ذلك انظر:

Philip S. Khoury, Urban Natables and Arab Nationalism, Cambridge, 1983, pp. 75, 81.

(٢٧) يورد رضا في مذكراته عن طبيعته / تركيبة المؤتمر السوري أنه " كان فيه العدد الكافي من دارسي علم الحقوق وأصول القوانين" .

(٢٨) يوسف الحكيم ، سورية والعهد الفيصلي ، بيروت (دار النهار) ١٩٦٦م، ص ٩٣ .

(٢٩) رشيد رضا ، العبره بسيرة الملك فيصل، المنار مجلد ٤٣ جزء١ ، القاهرة ١٩٣٤م ، ص ٩٦ .

(٣٠) جريدة " العاصمة " ، عدد ١٤٠ ، دمشق ٥١ تموز ١٩٢٠ ، ص ٢ .

(٣١) مذكرات محمد عزة دروزة ج١ ، بيروت (دار الغرب الاسلامي) ١٩٩٣م ، ص ٠٩٣ و خيرية قاسمية ، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠م، بيروت (المؤسسة العربية الدراسات والنشر) ١٩٨٢م ، ص ٢٩٢ ، ٢٠٠ .

(٣٢) لدينا تفاصيل مهمة حول هنا المؤتمر ، و الخلافات التي عصفت بأطرافه وصولا الى الاتفاق على البيان الذي قدم الى عصبة الامم في ١٢ ايلول ١٩٢١م:

محمد رشيد رضا ، الرحلة الادرية ، المنار ، مجلد ٢٢ ، القاهرة ١٢٩٢ ، ص ٤١١ - ٢١٠ .

(٣٣) الكبتن غوردون كاننج ، الانتداب في البلاد العربية ، المنار مجلد ٠٣ جزء ٨ ، القاهرة ٣٠ رمضان ١٩٤٨ / ١ مارس ١٩٣٠م ، ص ٧٠٦ .

(٣٤) المصدر السابق ، ص ٩٠٦ .

(٣٥) رسالة من رشيد رضا الى شكيب أرسلان في ١٩٣١م :

شكيب ارسلان ، السيد رشيد رضا أو أخاء أربعين سنة ، دمشق (مطبعة ابن زيدون) ١٩٣٧م ، ص ٦٧٦ .

(٣٦) رسالة من رشيد رضا الى شكيب ارسلان في ٢٩/ ٣/ ١٩٣٣م في :

ارسلان ، السيد رشيد رضا ، ص ٨٤٦ .

(٣٧) رسالة من رشيد رضا الى شكيب ارسلان في ٢/ ٥/ ١٩٣٢م في :

ارسلان ، السيد رشيد رضا ، ص ٥٥٦ - ٦٥٦ .

(٣٨) للمزيد حول الموقف الانكليزي من هذا المشروع / المؤتمر انظر :

د. خيرية قاسمية ، محاولة في العمل العربي المشترك لم تتم : المؤتمر القومي العربي العام ١٩٣٣م، في ناجي علوش ، الحركة العربية القومية ، ص ١٥٢ - ٤٥٢ .

محمد عزة دروزة والحكومة /الدولة العربية

١٩١٨-١٩٢٠ : المشارك والمؤرخ

محمد عزة دروزة والحكومة /الدولة العربية
١٩١٨-١٩٢٠ : المشارك والمؤرخ

أ- المشـــارك

يمثل محمد عزة دروزة (١٨٨٧-١٩٨٤) جيلاً من المثقفين في بلاد الشام، من العلماء والمتعلمين، تميّز وعيه الفكري وموقفه السياسي بأربع نقلات سريعة ضمن التحول من العثمنة إلى العروبة خلال العقدين الأولين من القرن العشرين :

١- التحفظ على نظام الحكم العثماني القائم، الذي كان يمثله الحكم الفردي للسلطان عبدالحميد الثاني بعد تجميد العمل بالدستور (١٨٧٧-١٩٠٨).

٢- تأييد الانقلاب على السلطان عبدالحميد واعلان الدستور في ٢٤ تموز ١٩٠٨، والحماس للنظام الجديد الذي كان يسيّره حزب «الاتحاد والترقي».

٣- التحول إلى المعارضة نتيجة لممارسات حزب «الاتحاد والترقي» إزاء العرب والانضمام إلى الأحزاب المعارضة له في اطار العثمنة كحزب «الحرية والائتلاف» وحزب «اللامركزية» وغيرها.

٤- التخلي عن العثمنة والتحول للعروبة خلال ١٩١٦-١٩١٨، التي أصبحت تتمثل في المطالبة بدولة عربية مستقلة.

وضمن هذا الجيل يمكن ذكر الشيخ سعد مراد ومعين الماضي وأحمد حلمي عبدالباقي وابراهيم القاسم عبدالهادي وغيرهم ممن ساهموا في بناء الدولة العربية المعلنة في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠[1].

وفيما يتعلق بدروزة بالتحديد فهو يكشف في مذكراته بوضوح وتفصيل عن هذه النقلات الأربعة التي عايشها خلال تلك السنوات.

وكان عمل دروزة المبكر في البرق والبريد (١٩٠٣-١٩٠٨) قد أتاح له أن يطلع على الوضع الحقيقي للدولة في عهده. ففي كل يوم، كما يقول في مذكراته، كان يأتي تبليغ برقي لمدير البريد فيه أسماء الصحف والمجلات الممنوعة من الوصول، التي كانت تنشر عن الدولة «عما يقع فيها من شذوذ وظلم». وعن تلك السنوات يعترف دروزة بأنه «كان يقع حقاً شيء كثير من ذلك في الدولة من رشوات ومحسوبيات واختلاسات وتجني واعتقالات بدون حق أو جرم صحيح، وتعذيب ونفي وتوظيف بدون كفاءات وشهادات وتصرفات متنوعة مخالفة للقوانين»[٢].

وبعد اعلان الدستور في ٢٤ تموز ١٩٠٨ «صارت نابلس تجيش بالابتهاج»، كما يذكر دروزة في مذكراته، وتأسس فيها «نادي الاتحاد والترقي». في جوار دائرة البريد والبرق الذي تحول بسرعة إلى فرع رسمي للحزب، حيث «كان كثير من الشباب والرجال يجتمعون وينشدون الأناشيد الحماسية ويخطب الخطباء خطب تنوير وتوعية»[٣]. وقد اعترف دروزة في مذكراته أنه انضم وكثير غيره إلى هذا النادي/ الفرع «من موظفين وغير موظفين وعرب وغير عرب»[٤].

ويبدو أن النقلة الثالثة لدى دروزة جاءت بعد حوالي سنة، وبالتحديد في صيف ١٩٠٩. ففي مذكراته يذكر دروزة أنه خلال العطلة الصيفية عاد الطلاب من استنبول إلى نابلس وأخذوا يروون كيف أن «روح العنصرية التركية أخذ يشتد في شباب الترك والاتحاديين، وصار يوحي لهم بأنهم أصحاب الدولة والسلطان، وأن لهم الحق في أن يكونوا متفوقين في المناصب والمظاهر على العناصر الأخرى ومن جملتها العرب»[٥]. ويعترف دروزة بعد ذلك أنه «قد سرت إلينا الروح القومية العربية وواجب المطالبة بالحقوق العربية في الدولة من هذه الأحاديث»،

وأدى هذا «في نفسي ونفوس آخرين في نابلس إلى فتور علاقتنا بنادي الاتحاد والترقي وجمعيته ورجالاته»[٦].

ومع تصاعد معارضة العرب وغير العرب لسياسة الاتحاديين تأسس في استنبول خلال ١٩٠٩ أول حزب معارض «الحزب العثماني الديموقراطي» برئاسة د. ابراهيم تيمو الذي ضم غالبية من غير الأتراك ودعا إلى حرية واحدة وحقوق متساوية لكل الشعوب في الدولة ووعد الشعوب غير التركية بحقها في التعليم بلغاتها القومية[٧]. وقد اندمج هذا الحزب في التجمع الجديد للمعارضة (الحرية والائتلاف) الذي تأسس في مطلع ١٩١٠ في استنبول من النواب العرب وغير العرب في البرلمان العثماني، الذي كان يطالب بتطبيق حكم لامركزي يضمن للشعوب/ الولايات نوعاً من الحكم الذاتي في الإدارة والتعليم والقضاء[٨]. وفيما يتعلق بدروزة نجده يذكر في مذكراته عن نقلته الثالثة أنه بادر مع غيره إلى تأسيس فرع لهذا الحزب/ التجمع الجديد المعارض في نابلس في أوائل ١٩١٢ واختيار توفيق عبدالهادي رئيساً له ودروزة سكرتيراً له، حيث أخذوا يجتمعون ويكتبون الاحتجاجات ويقدمون المطالب حسب مقتضى الحال[٩].

وفي هذا الإطار أيضاً كان قد تأسس في القاهرة في ١٩١٣ حزب «اللامركزية» برئاسة حقي العظم وعضوية عدد من العلماء والمتعلمين الشوام (محب الدين الخطيب ورشيد رضا واسكندر عمون وغيرهم) الذي كان يتشابه في برنامجه كثيراً مع «الحرية والائتلاف»[١٠]. ويذكر دروزة في مذكراته أنه بادر مع أربعة من رفاقه في نابلس إلى التفكير في تأسيس فرع لهذا الحزب في نابلس، وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في خريف ١٩١٤، أي بعد أن اندلعت الحرب وبطشت شكوك السلطة بأعضاء هذا الحزب في نابلس[١١].

أما عن النقلة الرابعة والأخيرة فقد جاءت عند دروزة كما عند غيره نتيجة لمحاكمات واعدامات ١٩١٦ التي شملت نخبة من المطالبين بالحقوق العربية على

الرغم من الموقف الحريص على الدولة خلال سنوات الحرب الأولى ١٩١٤-١٩١٦ لـ «إنقاذ الدولة من عواقب الحرب الأوروبية وإظهار الوحدة العثمانية بأتم مظاهرها»[١٢]. وقد تمت هذه النقلة في عوجه الحفير، في آخر حدود الدولة العثمانية في شبه جزيرة سيناء، أثر لقاء بين دروزة والدكتور أحمد قدري رفيقه في المدرسة الاعدادية بنابلس، حيث تصادف وجود كل منهما بمهمة عمل هناك. وكان قدري من مؤسسي جمعية العربية الفتاة، وفاتح هناك دروزة بالتدريج وعرض عليه الانضمام للجمعية، حيث وافق وحلف اليمين في آب أو أيلول ١٩١٦[١٣].

وبعد انضمامه للجمعية نقل دروزة إلى بيروت ليعمل هناك في مديرية البرق والبريد، حيث اتصل هناك بأعضاء الجمعية حسب توصية الدكتور قدري (الدكتور بشير قصار ورفيق التميمي). وقد تلقى دروزة اعلان فيصل للحكومة العربية في ٥ تشرين الأول ١٩١٨، وهو في بيروت. وبعد عدة أيام جاء بيروت شكري الأيوبي حاكماً على بيروت من قبل الأمير فيصل ومعه الدكتور أحمد قدري، الذي التقى دروزة هناك. وبهذه المناسبة يذكر دروزة أنه طلب منه التوجه إلى دمشق لأن «أعضاء جمعية العربية الفتاة يتوافدون من كل ناحية إليها ليبذلوا جهودهم ونشاطهم في تركيز الوضع والعهد، وأن الجمعية التي فيصل منها هي في الحقيقة عماد هذا العهد وحزبه»[١٤]. إلا أن دروزة فضل الذهاب إلى نابلس لأسباب وطنية (احتلال الانجليز لنابلس) وعائلية (مرض والده)[١٥].

وبعد وصوله إلى نابلس، حيث كان يسود جو الشك والغموض بمصير البلاد بعد وعد بلفور، نشط أولاً مع الدكتور حافظ كنعان معتمد العربية الفتاة في نابلس، وشارك في تأسيس جمعية على غرار الجمعية الإسلامية المسيحية في القدس للدفاع عن البلاد أمام الخطر القادم. وبعد اكتمال تأسيس مثل هذه الجمعية في المدن الفلسطينية الأخرى دعي إلى «المؤتمر الفلسطيني الأول» في القدس في

كانون الثاني ١٩١٩ ، حيث شارك دروزة فيه مع أربعة آخرين باسم جمعية نابلس (ابراهيم القاسم ورامز النمر وأحمد الشكعة وابراهيم عبدالنور). ويورد دروزة في مذكراته أن النقاش في المؤتمر جرى حين «كان حكم فيصل لسورية قائماً والآمال معلقه عليه»، ولذلك فقد أيد مع الغالبية الاتجاه العروبي داخل المؤتمر الذي انبثق عنه الميثاق الذي تضمن ما يلي :

١- فلسطين هي سورية الجنوبية وجزء لايتجزء من سورية.

٢- الاستقلال التام لسورية جميعاً بلا حماية ولا وصاية ولا احتلال وضمن الوحدة العربية.

٣- رفض وعد بلفور ورفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين ورفض كل دعوى لليهود عليها[١٦].

وفي غضون ذلك كان الأمير فيصل قد عاد من مؤتمر الصلح إلى دمشق في مطلع آيار ١٩١٩ ليبشر السوريين بقدوم لجنة لاستقصاء رأي السكان بمستقبل البلاد. وكلفت جمعية نابلس الدكتور كنعان ودروزة بالسفر إلى يافا، باعتبارها أولى المدن التي ستصلها اللجنة، وغيرها من المدن الفلسطينية للالتزام بماورد في الميثاق المذكور كموقف موحد لأبناء البلاد، والتركيز على أن اللجنة ستجد في دمشق مؤتمراً عاماً يمثل سكان كل سورية، بما في ذلك فلسطين، ويجيب اللجنة عن رغبات السكان[١٧].

وفيما يتعلق بالمؤتمر السوري المذكور فقد بادرت حينئذ نابلس كغيرها من المدن الفلسطينية إلى اختيار/ توكيل ممثلين عنها للذهاب إلى دمشق والمشاركة في أعمال المؤتمر[١٨]. وبناء على ذلك فقد سافر دروزة إلى دمشق في أوائل حزيران ١٩١٩ بصحبة ابراهيم القاسم، ليبدأ هناك فترة مهمة من حياته، ألا وهي مشاركته في بناء الدولة العربية الجديدة. وفي الواقع يمكن منذ الأيام الأولى لوصول دروزة إلى دمشق تتبع مشاركته في مؤسستين مهمتين لذلك العهد : المؤتمر السوري والحزب الحاكم (العربية الفتاة/ الاستقلال).

١- المؤتمــر الســوري

تقدم لنا مذكرات دروزة معطيات مهمة عن مشاركته في المؤتمر السوري منذ اليوم الأول لوصوله إلى دمشق. ففي الفندق الذي نزل فيه تعرف دروزة على الشخصيات التي جاءت من المدن السورية والتي كانت لها مشاركة مهمة في بناء الدولة الجديدة (هاشم الأتاسي ووصفي الأتاسي وسعدالله الجابري ورياض الصلح ورشيد رضا وغيرهم). ويبدو أنه من اليوم الأول ساهم النقاش بين الممثلين الموجودين في الفندق في تبلور ثلاث تيارات حول الدولة التي يراد لها أن تساعد سوريا في سيرها نحو الاستقلال :

١- التيار القومي الرافض لتسمية أية دولة، كما يسميه دروزة الذي يصنّف نفسه فيه.

٢- تيار تسمية بريطانيا ورفض فرنسا.

٣- تيار تسمية الولايات المتحدة[١٩].

وبعد اجتماع عدد كبير من ممثلي سورية الداخلية، الذين انتخبوا وسط تنافس قوي، وسورية الساحلية والجنوبية (شرقي الأردن وفلسطين) التأم المؤتمر السوري في حزيران ١٩١٩. وقد خصصت الجلسة الأولى للتعارف وانتخاب رئاسة وسكرتارية المؤتمر، حيث انتخب محمد فوزي العظم رئيساً للموتمر وعبدالرحمن اليوسف نائباً للرئيس ودروزة سكرتيراً للمؤتمر. وفي الجلسة الأولى الرسمية ألقى الأمير فيصل الخطاب الافتتاحي له، حيث أوضح الظروف التي أدت إلى دعوته لمؤتمر سوري عام يمثل جميع مناطق سورية ويكون معبراً عن رغبات جميع السكان، ثم طلب من المؤتمر التداول ووضع القرار الذي يتضمن رغباتهم ومطالبهم. ومع أن هذا كان الهدف الأساسي من الدعوة إلى المؤتمر إلا أن الأمير فيصل اقترح أيضاً تأليف لجنة لوضع مشروع دستور للدولة الجديدة[٢٠].

ويذكر دروزة في مذكراته أنه بعد هذا فتح النقاش حول ماجاء في الخطاب. ويميز دروزة هنا بين مايسميه «المسلمات» التي لم تثر النقاش وبين المواضيع الخلافية الأخرى. فعلى رأس المسلمات كان استقلال سورية وطرح هذا بدوره موضوع نظام الحكم. وهكذا فقد «طرح اقتراح بأن تكون مملكة تحت تاج الأمير فيصل لما كان من جهوده وجهاده في الثورة العربية وفي سبيل استقلال سورية، على أن تكون نيابية ديموقراطية يتساوى فيها الناس في الحقوق والواجبات على اختلاف الميول والمذاهب والأديان. وقد قبل هذا الاقتراح بدون نقاش طويل»[٢١].

أما الموضوع الذي أثار النقاش والاختلاف الحاد فكان تسمية/ عدم تسمية الدولة المساعدة/ المنتدبة لسورية. فقد ظهرت خلال النقاش التيارات الثلاثة التي ذكرها دروزة، وشارك بدوره في الدفاع عن التيار الأول (القومي الرافض لتسمية أية دولة). وفي نهاية النقاش تم التوصل إلى نوع من التوفيق (رفض الانتداب واقتراح اسم الولايات المتحدة كدولة مساعدة ثم بريطانيا فيما لو اعتذرت الأولى ورفض فرنسا بشكل قاطع) وتأليف لجنة لصياغة قرار المؤتمر في هذا الخصوص. وقد تألفت هذه اللجنة من يوسف الحكيم وسعيد حيدر ودروزة، الذي كتب المسودة الأولى للقرار التي نوقشت في اللجنة ثم في المؤتمر قبل اقراره بصيغته المعروفة[٢٢].

وبعد اقرار هذا القرار ذهب وفد من المؤتمر ضم الرئيس العظم والسكرتير دروزة وبعض الأعضاء للقاء لجنة الاستفتاء في فندق فكتوريا بدمشق، حيث استفسرت اللجنة عن كيفية تأليف المؤتمر ومدى تمثيله للسكان في مذاهبهم وأديانهم وميولهم، وعن سبب رفضهم لفرنسا ووعد بلفور وغير ذلك، حيث كان يتولي الرد على ذلك الرئيس العظم والسكرتير دروزة وأعضاء الوفد[٢٣].

وبعد انجاز المؤتمر للهدف الأول الذي اجتمع لأجله عقد المؤتمر جلسة

خاصة لانتخاب لجنة لوضع مشروع دستور للملكة السورية تحت تاج فيصل التي قررّها وجعلها جزءاً من قراره، حيث دخل في عضويتها هاشم الأتاسي وعزة دروزة وسعدالله الجابري والشيخ عبدالقادر الكيلاني ووصفي الأتاسي وابراهيم القاسم عبدالهادي وسعيد حيدر وعثمان سلطان والشيخ عبدالعزيز الطرابلسي وتيودور أنطاكي. وقد عقدت هذه اللجنة أول جلسة لها في مقر المؤتمر (النادي العربي) حيث اتخذت لها غرفة خاصة، وانتخبت هاشم الأتاسي رئيساً لها[٢٤٨].

وفي الواقع أن عمل هذه اللجنة، التي شارك فيها دروزة بجدية، وما انتهت إليه من انجاز مشروع دستور متقدم يستحق المزيد من الاهتمام. ويروي دروزة بهذا الخصوص أن اللجنة قد استحضرت «دساتير كثيرة من بلاد عديدة لتستأنس بها في عملها، ومن جملتها الدستور العثماني»[٢٥]. وفيما يتعلق بمشاركته فيروي أنه «استحضر كتباً عديدة تركية في الحقوق على اختلاف فنونها» لكي يقرأها ويستفيد منها «ويكون من حصيلة ذلك عدة للمشاركة في البحث والدرس والتمحيص مع من كانوا متخرجين من مدارس الحقوق من أعضاء اللجنة مثل هاشم الأتاسي ووصفي الأتاسي وسعيد حيدر وعثمان سلطان»[٢٦].

وقد استمر عمل هذه اللجنة عدة شهور، حيث كانت تعقد جلساتها يومياً تقريباً كما يقول دروزة في مذكراته، إلى أن أنجزت مشروع الدستور الذي قدمته للمؤتمر. وفي الواقع لقد كان المؤتمر قد دعي إلى دورته الثالثة في آذار ١٩٢٠، حين أعلن استقلال سورية بحدودها الطبيعية والمناداة بفيصل ملكاً عليها في ٨ آذار ١٩٢٠، مما ألح على النظر في مشروع الدستور للدولة المعلنة. ولذلك فقد اشتغل المؤتمر في الدرجة الأولى خلال تلك الدورة في مناقشة مشروع الدستور وأقر كثيراً من مواده، حيث كان لدروزه والشيخ سعيد مراد وسعيد حيدر بخاصة مناقشات واسعة. وقد كان دروزة بشكل خاص يتولى الرد على الاعتراضات على بعض

المواد وشرح منطلقات اللجنة التي وصفت مشروع الدستور باعتباره سكرتير اللجنة(٢٧).

وفي الواقع لم تقر تلك البنود التي ذكرها دروزة دون مناقشات ساخنة أحياناً، كما في موضوع حقوق المرأة على سبيل المثال. وكان من أقوى المدافعين عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل حينئذ الشيخ سعيد مراد وعزة دروزة. ويبدو من مذكرات دروزة أن المؤتمر كان ينقسم إلى أغلبية تقدمية مؤيدة للمساواة بين المرأة والرجل وأقلية محافظة معارضة لذلك، مما كان يسمح بـ «اقرار مساواتها السياسية مع الرجل وحقها في الانتخاب والترشيح للمجلس النيابي»(٢٨). ولكن دروزة وغيره رأوا أن يكتفوا بما حققوه داخل المؤتمر وأن يقيدوه في المحاضر فقط لكي لا يثيروا «المتزمتين والعوام» خارج المؤتمر، والاكتفاء بالنص الوارد في المشروع بصيغته المطلقة التي تشمل الذكور والإناث معاً(٢٩).

ومن البنود التي أثارت مناقشات ساخنة في المؤتمر كان البند الأول الذي يتعلق بدين الدولة أو بالعلاقة بين الدين والدولة. وقد تأخر اقرار هذا البند حتى ١٢ تموز ١٩٢٠، حيث أقر بالنص على أن «حكومة المملكة السورية العربية حكومة مدنية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام»، أي أن العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) انحصرت في دين ملكها فقط(٣٠).

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد قامت حينئذ بتعليق جلسات المؤتمر لمدة شهرين، بسبب معارضة غالبية أعضاء المؤتمر لموقفها من الانذار الفرنسي، ولذلك لم يتم اقرار كل بنود مشروع الدستور الذي قدم إلى المؤتمر. وبشكل عام يرى دروزة أن مشروع الدستور الذي عمل فيه مع اللجنة المذكورة «قد يكون فيه مواد تقليدية ولكن ذلك كان من وحي الظروف»، أما «المواد التي تم مناقشتها وإقرارها يمكن أن تعد بالاجمال تقدمية». وهي كذلك بالفعل إذ قورن مشروع الدستور (أو ما أقرّ منه حتى ١٢ تموز ١٩٢٠) بالدساتير اللاحقة في سورية.

٢- الحزب الحاكم (العربية الفتاة/الاستقلال) :

مع دخول الأمير فيصل إلى دمشق واعلان الحكومة العربية في ٥/ ١٠/ ١٩١٨، أخذ يبرز بسرعة الدور السياسي الكبير لجمعية العربية الفتاة. فقد كان الأمير فيصل ومستشاروه وكبار الموظفين في قصره منها، كما كان منها الحاكم العسكري العام علي رضا الركابي ورئيس مجلس الشورى ياسين الهاشمي بالإضافة إلى كبار موظفي الحكومة/ الدولة الجديدة والكثير من أعضاء المؤتمر السوري، حتى صارت تعتبر «حزب عهد فيصل وعماده». فقد كانت الدولة بأميرها ورؤسائها يعتبرونها كذلك ويتعاملون معها على هذا الأساس، حتى إن الأمير لم يكن يقضي أمراً ويهم بعمل ويعيّن موظفاً إلا وكان لها رأي أو يد فيه أو علم مسبق. وكانت تتقدم بالاقتراحات وتبلغ القرارات ويطلب منها الرأي في شتى الشؤون السياسية والادارية والتنظيمة، كما كان أعضاء الجمعية في قصر الأمير فيصل ودوائر الحكومة أعواناً لها على تنفيذ قراراتها وتبليغاتها وتوجيه الأمور في الاتجاه الذي تقرره[٣١]، ولذلك لايبالغ المؤرخون المعاصرون بوصفها «الحزب الحاكم» في دمشق خلال عهد الحكومة/ الدولة العربية ١٩١٨-١٩٢٠[٣٢].

وكان دورزة قد التقى في اليوم الثاني لوصوله إلى دمشق عضو المؤتمر السوري/ عضو العربية الفتاة معين الماضي[٣٣]، الذي بلغّه دعوة الهيئة المركزية للعربية الفتاة إلى اجتماع سري في بيت جميل مردم بك يحضره فقط الأمير فيصل والأعضاء المؤسسون، أي الذين انتسبوا إلى الجمعية قبل نهاية الحرب العالمية الأولى[٣٤]. وقد حضر ذلك الاجتماع السري حوالي خمسين ممن اعتبروا الأعضاء المؤسسين، ومعظمهم لم يكن يعرف بعضهم البعض إلا في هذا الاجتماع. وكان عدد من هؤلاء المشاركين في الاجتماع هم أعضاء أيضاً في المؤتمر السوري، ولذلك كانوا يرغبون في معرفة الموقف المطلوب في تسمية/ عدم تسمية

الدولة المساعدة لسورية خلال مناقشة الأمر في المؤتمر. ويذكر دروزة في مذكراته أنه خلال هذا الاجتماع سرعان ما تبلورت التيارات الثلاثة التي ذكرها (التيار القومي الرافض الذي تحدث باسمه دروزة والتيار المفضل لتسمية بريطانيا والتيار المفضل لتسمية الولايات المتحدة)، ولما لم يتمكن أي تيار أن يعبر عن الأكثرية فقد ترك لكل تيار أن يعبر عن نفسه في المؤتمر وترك للمؤتمر أن يفصل في هذا الأمر[٣٥].

ومن الناحية التنظيمية فقد كان لهذا الاجتماع أهمية خاصة. فقد حافظت الجمعية منذ تأسيسها على طابعها السري الذي اقتضته ظروف الحرب واستمر بعدها، ولم يعرف أعضاد الهيئة المركزية للجمعية إلا بعد وصول الأمير فيصل إلى دمشق واعلان الحكومة العربية (علي رضا الركابي ونسيب البكري ورفيق التميمي وتوفيق الناطور)، بل أن أغلب المؤسسين الذين شاركوا في هذا الاجتماع السري تعرفوا على بعضهم البعض لأول مرة. وقد تقرر في هذا الاجتماع وجوب السير في التنظيم والحكم والاستعداد على مختلف المستويات سيراً جاداً، والاستمرار في توسيع نطاق الجمعية وضم العناصر الصالحة من رجال العرب وشبابهم الذين صاروا يتوافدون على دمشق[٣٦].

وقد دعا الأعضاء المؤسسون إلى اجتماع عام جديد في آب ١٩١٩، حيث تم فيه انتخاب هيئة مركزية جديدة للجمعية تضم الدكتور أحمد قدري وشكري القوتلي وعزة دروزة وياسين الهاشمي ورفيق التميمي وأحمد مريود وسعيد حيدر. وقد عقدت الهيئة الجديدة أول اجتماع لها في بيت شكري القوتلي حيث اختارت دروزة سكرتيراً للهيئة المركزية (حيث لم يكن لها رئيس) والقوتلي أميناً للصندوق. ويذكر دروزة في مذكراته أنه لم يستلم شيئاً يذكر من السكرتير السابق (توفيق الناطور)، ولذلك فقد أنشأ أرشيفاً جديداً يضم سجلات فيها أسماء الأعضاء القدامى والجدد وشيئاً عن أحوالهم وظروف وتاريخ انتسابهم، مع

الاحتفاظ بما يرد إليها من كتب وتبليغات وتدوين لمحاضر الاجتماعات[٣٧].

وحتى تولى دروزة سكرتارية الهيئة المركزية لم يكن للعربية الفتاة مقر دائم، ولذلك كانت الهيئة المركزية السابقة تعقد اجتماعاتها متنقلة في بيوت أصحابها. أما الآن فقد تقرر أن يكون للهيئة المركزية/ العربية الفتاة مقر مستقر فكلّفت دروزة أن يستأجر بيتاً ويفرشه ويكون مسكناً له ومركزاً للهيئة المركزية. وقد وجد دروزة بيتاً مناسباً في حارة دك الباب بالصالحية، وأصبحت اجتماعات الهيئة المركزية تعقد اسبوعياً في الأحوال العادية ويومياً في الظروف الهامة والعصيبة[٣٨].

وكان من حق الأعضاء المؤسسين الدعوة في أي وقت إلى اجتماع عام لنقاش عمل الهيئة المركزية وتجديد أو عدم تجديد الثقة فيها. وهكذا فقد دعا الأعضاء المؤسسون إلى اجتماع عام في تشرين الثاني ١٩١٩، حيث جرت مناقشة عامة ووجهت بعض الانتقادات للهيئة المركزية، إلا أن الهيئة المركزية نجحت في الامتحان واستمرت بفضل «الأجوبة الدفاعية والتوضيحية التي أجيب بها المنتقدون والتي كانت مفحمة قوية» كما يذكر دروزة[٣٩].

وخلال هذه الدورة الثانية للهيئة المركزية طرح موضوع تأسيس حزب سياسي علني يكون واجهة لجمعية العربية الفتاة التي فضلت أن تحتفظ بسريتها. وكان التوسع في قبول الأعضاء الجدد في العربية الفتاة قد أدخل فيها بعض العناصر الوصولية التي تحولت إلى عبء عليها، ولذلك رأت الهيئة المركزية أن تؤسس حزباً علنياً باسم «حزب الاستقلال» يتعامل مع الأحزاب الأخرى على هذا الأساس ويرفع الحرج عن العربية الفتاة[٤٠]. وقررت الهيئة المركزية أن تطلب من الأعضاء القدامى والجدد في العربية الفتاة أن ينضموا إلى الحزب الجديد، الذي انتسب إليه عدد كبير مما جعله أكبر حزب سياسي من حيث عدد الأعضاء[٤١]. وقد اجتمع المؤسسون وأقروا برنامجه الذي يؤكد على الوحدة

العربية وبذل كل جهد للنهوض بالأمة العربية إلى مصافي الأمم الراقية، كما انتخبوا هيئة ادارية أولى مؤلفة من عزة دروزة وسعيد حيدر وأسعد داغر وفوزي البكري وعبدالقادر العظم وسليم عبدالرحمن وفائز الشهابي. وقد اجتمعت الهيئة الادارية بعد ذلك واختارت دروزة سكرتيراً لها[٤٢].

وبالاستناد إلى مذكرات دروزة فقد وصلت مشاركته إلى ذروتها في نيسان ١٩٢٠ حيث كان يتولى المهام التالية :

١- سكرتير المؤتمر السوري.

٢- سكرتير لجنة وضع الدستور السوري.

٣- سكرتير الهيئة المركزية للعربية الفتاة.

٤- سكرتير الهيئة الادارية لحزب الاستقلال[٤٣].

وكان الأمير فيصل لدى عودته آنذاك من باريس باتفاقية كلمينصو-فيصل التي وقع عليها بالأحرف الأولى قد جوبه بمعارضة قوية من «الحرس القديم» للعربية الفتاة، ومنهم دروزة بطبيعة الحال الذي وجه نقداً مراً للإتفاقية المذكورة، مما جعل الأمير فيصل يضطر للتخلي عنا لإتفاقية والقبول بإعلان الإستقلال. وقد تم الإتفاق على دعوة المؤتمر السوري ليكون إعلان الإستقلال بقرار منه. وقد عقد المؤتمر جلسة بـ ٧ آذار ١٩٢٠، تبين فيها أن الأكثرية مع اعلان الإستقلال، ولذلك اختيرت لجنة لصياغة قرار الاستقلال مؤلفة من عزة دروزة ويوسف الحكيم وعثمان سلطان وسعدالله الجابري ووصفي الأتاسي. وقد عرض مشروع القرار على المؤتمر ذاته حيث تم التصويت عليه لما يشبه الإجماع[٤٤]. وفي صباح ٨ آذار ١٩٢٠ احتشد جمهور كبير أمام مبنى البلدية في دمشق حيث تقدم إلى الشرفة الأمير فيصل ورئيس المؤتمر هاشم الأتاسي وسكرتير المؤتمر عزة دروزة الذي قرأ بصوت جهوري قرار المؤتمر باعلان الاستقلال، حيث قبول بأشد مظاهر الحماس

والابتهاج بينما كانت المدفعية تطلق مئة طلقة وطلقة تدشيناً للعهد الجديد[٤٥].

وعلى الرغم من أن دروزة فقد موقعه المهم كسكرتير الهيئة المركزية للعربية الفتاة في نيسان ١٩٢٠، أثر تحالف كتلة الركابي/ مردم بك الشامية ضده[٤٦]، إلا أن هذا لم يؤثر على مشاركته في المواقع الأخرى وخاصة في المؤتمر السوري، الذي أخذت تحتد فيه الأجواء خلال مناقشة بنود مشروع الدستور الجديد وخاصة مع ازدياد التهديد/ الخطر الفرنسي وتهاون الحكومة التي عمدت في ١٤ تموز ١٩٢٠ إلى تعليق عمل المؤتمر. وبعد هزيمة الجيش السوري في معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠ كان دروزة مع جملة رجال الدولة الذين انتقلوا في قطار خاص أعد لهم في اليوم التالي إلى درعا، حيث «كانت النية اتخاذ مركز هناك للحكومة والمقاومة»[٤٧]. ولكن الملك فيصل الذي التحق بهم اضطر تحت التهديد الفرنسي لمغادرة درعا إلى حيفا في ١ آب ١٩٢٠، بينما تبعثر رجال الدولة في عدة اتجاهات. وهكذا فقد توجه دروزة مع معظم الفلسطينيين إلى فلسطين ليتابع هناك نشاطه السياسي في مواقع أخرى[٤٨].

ب- المؤرخ:

اهتمّ دروزة بالتاريخ العربي منذ شبابه المبكر بدافع من مشاعره القومية التي طغت عليه. وحين تحول للتأليف كان يعتبر أن مايقوم به هو «خدمة قلمية» للفكرة القومية التي آمن بها، ولذلك حاول أن يقدم التاريخ العربي بالمضمون والإطار الذي كان يراه مناسباً ومفيداً لترويج الفكرة القومية التي بقي مخلصاً لها حتى نهاية حياته المديدة. وهكذا نرى أن أول كتاب صدر لدروزة في بيروت ١٩١١م كان مسرحية «وفود النعمان على كسرى أنوشروان»[٤٩] التي أراد من خلاله توصيل «رسالة» إلى الشباب العرب حول تاريخهم المجيد لكي يحرك فيهم المشاعر العربية. وقد تكرر هذا في المسرحيات الأخرى التي كتبها لاحقاً ك

«عبدالرحمن الداخل»[٥٠] و «آخر ملوك العرب في الأندلس»[٥١] وغيرها.

وعندما انتقل دروزة إلى التأليف في التاريخ ركّز في البداية على الكتب المدرسية لما كان يعني ذلك من أهمية خاصة في تنشئة الجيل الجديد الذي كان يعول عليه. وهكذا فقد ألف أولاً «مختصر تاريخ العرب والإسلام» الذي طبع الجزء الأول والثاني منه في القاهرة ١٩٢٦م، وأعيدت طباعته مرتين خلال ١٩٢٧-١٩٢٨[٥٢]، والذي اعتمد في المدارس الفلسطينية والأردنية آنذاك. وعلى هذا النحو صدر له في ١٩٣٠ كتاب «دروس التاريخ العربي من أقدم الأزمنة حتى الآن»[٥٣]، الذي طبع عشر طبعات خلال ١٩٣٠-١٩٣٩، نظراً لأنه كان يدرس في جميع المدارس الفلسطينية الخاصة، ويعتمد لدى مدرسي التاريخ في المدارس الرسمية في فلسطين والأردن والعراق[٥٤]. ويتسم هذا الكتاب بشكل خاص بأسلوبه المبسط والروح/ الرسالة القومية الواضحة فيه، وقد صدر له بعده كتابان آخران في ١٩٣٢، الأول «دروس في التاريخ القديم»[٥٥] و «دروس في التاريخ المتوسط والحديث»[٥٦].

لقد كان دروزة يؤلف وينشر مثل هذه الكتب حين كان في ذروة انشغالاته في الحركة/ الدولة العربية والحركة الوطنية الفلسطينية التي أرادها أن تكون في إطارها العربي، ولذلك لم تكن الظروف آنذاك تسمح له بالتفرغ للبحث المنهجي في التاريخ، كما أن هذه الظروف كانت تجعله يعتبر أن التأليف في التاريخ هو «خدمة» أخرى يقدمها للفكرة القومية التي كانت تسيطر عليه آنذاك. ولم يتغير الأمر إلا بعد نفيه وهجرته إلى تركيا خلال ١٩٤١-١٩٤٥، حيث وفرت له الإقامة هناك فرصة مناسبة للتفكير والتأليف بشكل مختلف، بنفس أطول وعمق أوضح. وهكذا فقد أنجز خلال إقامته في تركيا مسودات كتاب «حول الحركة العربية الحديثة» الذي جاء نتاجا للذكريات والمشاركات في الحركة/ الدولة العربية وما أعقبها، ونقّحه بعد عودته إلى دمشق في ١٩٤٥ وأصدره في ست أجزاء

خلال ١٩٥١-١٩٥٣[٥٧] . ويلاحظ هنا أن هذا الكتاب جاء في وقت أخذت تنبعث في المنطقة القومية العربية، مما جعل هذا الكتاب يتحول إلى مرجع لكل من كتب عن الفكرة-الحركة-الدولة العربية. وقد شجعه هذا على المضي في التأليف التاريخي فأصدر خلال ١٩٥٨-١٩٦٣، كتابه الضخم في ثماني مجلدات «تاريخ العرب في مختلف الأطوار والأدوار والأقطار»[٥٨]، كما أصدر في عهد الوحدة بين مصر وسوريا التي اعتبرها تجسيداً لآماله الأولى في الدولة العربية- كتابه «عروبة مصر قبل الإسلام وبعده»[٥٩]، الذي يبدو فيه بوضوح طغيان ماهو قومي واديولوجي على ما هو تاريخي. وبعد هذا أصدر كتابه اللاحق «العرب والعروبة في حقبة التغلب التركي» في ثلاثة أجزاء خلال ١٩٦١-١٩٦٣[٦٠] .

ومن بين هذه الكتب يبدو دروزة في كتابه «حول الحركة العربية الحديثة»، الذي يهمنا بشكل خاص لما له من علاقة بموضوع الورقة، أنه أقرب إلى الشاهد/ الموثق للأحداث الذي يعتمد على ذكرياته ومشاركته فيها منه إلى المؤرخ المحلل والمفسر للأحداث الذي يعتمد على المصادر المختلفة. ويلاحظ أن العنوان الفرعي للكتاب كان «تاريخ ومذكرات وتعليقات»، بينما يعلق عليه في المقدمة أن هذا «الكتاب ليس تاريخياً ولا مذكرات ولا تعليقات صرفاً، ففيه شيء من ذلك كله». ومما يؤكد ما سبق القول أن الكتاب أقرب إلى الذكريات أن دروزة أعاد نشره مرة أخرى بعنوان أقرب إلى المضمون «مئة عام فلسطينية-مذكرات وتسجيلات في ١٩٨٦»[٦١]، ثم مرة ثالثة بشكل موسع في «مذكرات محمد عزة دروزة» التي صدرت بعد وفاته في ١٩٩٣ حيث شغل حوالي نصف المجلد الأول.

ويلاحظ في هذه المذكرات ثغرات معينة لأن دروزة كان يعتمد على الذاكرة أكثر مما يعتمد على الوثائق. ولاشك أن الظروف التي عاشها حتى تأليف هذا الكتاب كانت تتسم بالانشغال في العمل السري/ العني واضطراب الأوضاع والانتقال من مكان إلى آخر والاعتقال والنفي، مما لايسمح بأرشفة الأوراق التي

لها علاقة بالأحداث التي شارك فيها. ومع أنه يذكر في هذا الكتاب/ المذكرات معلومة مهمة تفيد أنه حين تولى سكرتارية الهيئة التنفيذية لجمعية العربية الفتاة لم يتسلم شيئاً يذكر من سكرتيرها السابق (أسعد داغر)، وأنه أسس أرشيفاً حسب الأصول لهذه الجمعية يتضمن القوائم بأعضاء الجمعية مع شيء عن حياتهم والمراسلات والمحاضر[٦٢]، إلا أنه لم يحتفظ لنفسه بنسخة منها أو لم يستفد منها كما يجب إذ أن مايذكره عن هذه الجمعية يعتمد على الذاكرة ويعترف بذلك أحياناً تجنباً لأي التباس قد يحصل[٦٣].

وما يهمنا في هذا الكتاب بشكل خاص تقييمه كمؤرخ لعهد الدولة العربية في دمشق بعد مضي حوالي ثلاثين سنة عليه، و «تطور» هذا التقييم بعد مضي ثلاثين سنة أخرى. فقد نشر دروزة تقييمه لذلك العهد في خاتمة كتابه «حول الحركة العربية الحديثة» وأعاد النظر فيه قبل وفاته ليظهر بشكل معدل في مذكراته الأخيرة. وهكذا فقد خصّص دروزة في خاتمة كتابه «حول الحركة العربية الحديثة» فصلاً مهماً بعنوان «أثر انهيار العهد في الحركة العربية» قسّمه في الواقع إلى قسمين:

١- أثر انهيار العهد في الحركة العربية.

٢- أسباب انهيار العهد.

وفيما يتعلق بالقسم الأول ينطلق دروزة من أن «انهيار عهد فيصل كان صدمة شديدة في تاريخ وطريق الحركة العربية، متناسبة مع خطورة هذا العهد الذي تكشفت فيه حركة الأمة العربية وآمالها على نجاحه في صدد تحقيق أهداف الفكرة العربية، وكان لهذه الصدمة أثر قوي متنوع المظاهر في سائر أنحاء البلاد العربية العثمانية، التي كانت مجال تلك الحركة ومنبت هذه الفكرة»[٦٤]. وفي تفسيره لذلك يركز على ما يسميه حرمان رجالات الحركة العربية من «المجال الحر الذي أمكن أن يكشفوا فيه جهودهم في سبيل تحقيق أهداف الفكرة سواء بالنسبة

لسائر الأقاليم الشامية أو الطرق . . . ولم يعد تيسير لهم بعده جو مماثل لتنظيم عقدهم وجمع شملهم واستئناف جهودهم مجتمعين متضامنين»[٦٥] . فقد تشتت رجالات الحركة بعد انهيار العهد وذهبوا إلى أوطانهم الأصلية حيث «اندمجوا في مشاكلها المحلية، ووجهوا جهودهم النضالية ضد المحن التي هيئت لكل بلد من هذه البلاد والمشاغل التي جعلت لها شغلاً خاصاً تستنفذ قوى أبنائها وتصرفهم عن التفكير خارج نطاقها»[٦٦] . ولذلك ينتهي دروزة في هذا القسم إلى أنه نتيجة لهذا الانهيار «أخذت الفكرة العربية والحركة في سبيلها تمران في أدوار امتحان ومحن صعبة قاسية، وأخذ يقام ويقوم في وجهها التيارات المعاكسة والحركات المناوئة التي أعاقت سيرها أو كادت تبدل اتجاهها»[٦٧] .

أما القسم الثاني الذي خصصه دروزة لتحليل وتحديد أسباب هذا الانهيار فقد انتهى فيه إلى «الأسباب الرئيسية» التالية :

١- غدر الحلفاء وما بيتوه للعرب وبلادهم وبلاد الشام خاصة. وفي هذا الإطار يعتبر «تبعة الانجليز أشد التبعات لأنهم استغلوا ثقة العرب وفيصل بهم».

٢- عدم انتظام واستمرار قوى الثورة العربية، وبالتحديد التسرع في تسريح قوة الثورة العربية والتي دخلت دمشق مع الأمير فيصل.

٣- عدم تحلي فيصل إذ ذاك بصفات الزعيم القوي الناضج الألمعي المؤمن بزعامته وقوته والواثق بنفسه وشعبه، والذي ينفخ فيمن حوله القوة والإيمان والحزم والاقدام، أو يحملهم على الفناء فيه والانصياع لما يقول.

٤- عدم النضوج في رجال الحركة والعهد، لأن الوقت الذي مرّ بين سير الحركة وعهد التجربة الفيصلي كان قصيراً جداً لايعقل أن يُنتج منه نضوج كاف يستطيع أن يضمن نجاح حركة أمة ضعيفة مفككة الأوصال[٦٨] .

وبعد أكثر من ثلاثين سنة ضم دروزة هذه المادة إلى المذكرات، إلا أنه ترك «الأسباب الرئيسية» كما هي تقريباً مع بعض الإضافات هنا وهناك. وهكذا أضاف في خاتمة «الأسباب الرئيسية» ما ورد حينئذ من «تثريبات» من الأمير/ الملك فيصل و «من وجهاء الشام ومن المعتدلين والمتهاونين من رجال العهد الفيصلي» ضد الموقف الصلب الذي وقفته «جبهة الرفض» (وبالتحديد جمعية العربية الفتاة) ضد الانذار الفرنسي، حيث حُمّل هذا الموقف مسؤولية ما حدث لاحقاً. وهنا يدافع دروزة عن موقف العربية الفتاة ويعتبر أنها لم تكن لوحدها بل كانت معها «أكثرية الأحزاب وأكثرية المؤتمر وأكثرية الرأي العام»[٦٩]، وهو موقف دفاعي لدروزة المشارك في الأحداث وليس لدروزة المؤرخ للأحداث بعد مضي حوالي سبعين عاماً عليها[٧٠].

ومن ناحية أخرى يلقي دروزة الضوء في ثنايا المذكرات على سبب آخر دون أن ينقله إلى الخاتمة مع جملة الأسباب الأخرى، ألا وهو «النعرة الاقليمية الشامية الدمشقية». فبعد الشهور الأولى المفعمة بالحماس للعروبة والدول العربية، حيث كانت دمشق تعج بالمشاركين في هذا العهد من الحجازيين والعراقيين واللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين دون أي تمييز بينهم سوى السبق والاخلاص للعروبة، بدأت تبرز تلك «النعرة» بالتدريج خلال ١٩١٩، وتبلورت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٠م. بتأسيس «الحزب الوطني السوري». ويعلق دروزة على هذا الحزب أنه كان يعمل في ظاهره على «استقلال ووحدة سورية» ولكنه في الواقع «أنشىء للدفاع عما سمي بحقوق الشاميين إزاء ماكان يسمى بالغرباء. وكانت هذه التسمية تعني الفلسطينيين والعراقيين، حيث كان رجال عديدون من هؤلاء قد تجمعوا في دمشق وبرزوا في عهد فيصل وصار لهم كلمة وشأن ونفوذ»[٧١]. ولذلك فقد تنبّه دروزة لدور هذا العامل في افشال تجربة الدولة العربية في دمشق ولم يشأه أن يتكرر في التجربة الأخرى في العراق الذي أصبح يدعى «بروسيا العرب» بعد أن تولي الحكم فيه الملك فيصل. ففي ١٩٢٣ جاءته

رسالة من ساطع الحصري في بغداد يدعوه فيها إلى الذهاب هناك والمشاركة في بناء الدولة الجديدة، إلا أن دروزة اعتذر لأنه رأى أن ذلك قد يؤدي إلى «تنبيه الروح الاقليمية في العراق كما تنبهت في دمشق إذا ما استجاب لدعوته غيري، وصار رجال العروبة يتوافدون إلى العراق ويشغلون فيه المراكز والمناصب»[٧٢].

الهوامش

١- لا بد من الإشارة هنا بادرة قسم التاريخ في جامعة اليرموك لتشجيع طلبة الماجستير على دراسة هذه الشخصيات المخضرمة في رسائلهم، وقد نوقشت مؤخراً رسالة ماجستير للطالبة صبا عبيدات عن "دور محمد عزة دروزة في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٠٩-١٩٣٩ " .

٢- مذكرات محمد عزة دروزة ١٣٠٥-١٤٠٤هـ/ ١٨٨٧-١٩٨٤م، بيروت (دار الغرب الإسلامي) ١٩٩٣، ج١، ص ١٧٦ .

٣- المصدر السابق، ص ١٨٢ .

٤- المصدر السابق، ص ١٨٢ .

٥- المصدر السابق، ص ١٩٢ .

٦- المصدر السابق، ص ١٩٣ .

٧- أصدر هذا الحزب عدة صحف ناطقة باسمه في المدن العثمانية، ومن هذه كانت صحيفة «الأهالي» في حلب التي صدر عددها الأول في ١٢ أيار ١٩١٠ بالتركية ثم صدر عددها الثاني في ١٩ أيار بالعربية والتركية. للمزيد حول هذا الحزب ومؤسسه انظر : د. حسن كلشي، الوجه الآخر للاتحاد والترقي، ترجمة وتقديم : د. محمد الأرناؤوط، إربد (قدسية للنشر)، ١٩٩٠م.

٨- للمزيد حول هذا الحزب.

نظر : S. Shan- W. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge 1977, Vol. 2, pp. 282-284.

١٠- للمزيد حول حزب اللامركزية انظر : محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا- دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨-١٩٥٥م، دمشق (دار الرواد) ١٩٥٥م، ص ٣٢-٣٤.

١١- مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص ٢١٢ .

١٢- المصدر السابق، ص ١٢٩ .

١٥- المصدر السابق، ص ٣٠١.

١٦- المصدر السابق، ص ٣٢٩.

١٧- المصدر السابق، ص ٣٤٦.

١٨- تجدر الإشارة هنا إلى الكيفية التي كان يتم بها التمثيل / التوكيل إلى المؤتمر في فلسطين حيث لم تسمح السلطات الانجليزية باجراء الانتخابات، فالجمعية الإسلامية المسيحية في نابلس، التي كانت محور النشاط السياسي، هي التي وكلت عزت دروزة وابراهيم القاسم للذهاب إلى دمشق لتمثيلها في المؤتمر بالإضافة إلى أمين التميمي الذي كان إذ ذاك في دمشق يشغل منصب معاون الحاكم العسكري. وبعد ذلك ضم إلى الثلاثة عادل زعيتر ابن الشيخ عمر زعيتر رئيس بلدية نابلس لامتصاص توتر طاريء فأصبح لنابلس أربع موكلين/ ممثلين لها في المؤتمر السوري. المصدر السابق، ص ٣٤٨.

١٩- المصدر السابق، ص ٣٦٢.

٢٠- المصدر السابق، ص ٣٨٥.

٢١- المصدر السابق، ص ٣٨٦.

٢٢- المصدر السابق، ص ٣٨٧. وانظر نص القرار في: الذي سلم إلى لجنة الإستفتاء الأمريكية في ٣ تموز ١٩١٩م، في: الدكتور أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، الطبعة الثانية، دمشق (وزارة الثقافة)، ١٩٩٣، ص ١٢٥-١٢٩.

٢٣- المصدر السابق، ص ٣٨٧.

٢٤- المصدر السابق، ص ٣٨٨.

٢٥- المصدر السابق، ص ٣٨٨.

٢٦- المصدر السابق، ص ٣٨٨.

٢٧- المصدر السابق، ص ٣٩٠.

٢٨- المصدر السابق، ص ٢٨٥.

٢٩- المصدر السابق، ص ٢٨٥، ص ٣٩١، ص ٤٦٢.

٣٠- للمزيد حول هذا انظر: د. محمد م. الأرناؤوط، الدولة العربية ١٩١٨-١٩٢٠م، قضايا المرحلة المستجدة-الراهنة، في د. هند أبو الشعر (محررة)، بناء الدولة العربية الحديثة-تجربة فيصل بن الحسين في سوريا والعراق، المفرق (منشورات جامعة آل البيت)، ١٩٩٩م، ص ٣٩-٥٥.

٣١- مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص ٤٦٢.

٣١ب- المصدر السابق، ص ٣٩١.

٣٢- د. سهيلة الريماوي، الحكم الحزبي في سوريا أيام العهد الفيصلي ١٩١٨-١٩٢٠، عمان (مجدلاوي) ١٩٩٧م، وخاصة الفصل الثاني ص ٦٩-٧٤.

٣٣- معين الماضي : ينحدر من أسرة ذات مكانة في منطقة حيفا تعود في أصولها إلى الحجاز. كان من الجيل الشاب الذي تابع دراسته في استنبول (المدرسة الملكية العالية)؛ حيث بدأت اهتماماته بالفكرة/ الحركة العربية. وانضم إلى «المنتدى الأدبي» و «جمعية العربية الفتاة». ومع اعتقالات واعدامات ١٩١٦ بلغه ورود اسمه فاختفى في دمشق حتى نهاية الحرب، حيث أرسلت له حيفا توكيلاً لتمثيلها في المؤتمر السوري. وبعد انهيار الدولة العربية شارك بفعالية في الحركة الوطنية الفلسطينية مع دروزة سواء في المؤتمرات أو في ثورة ١٩٣٦ ولجآ معاً إلى تركيا ١٩٤١-١٩٤٥ واستقرا في دمشق عضوين في «الهيئة العربية العليا لفلسطين» وبقيا متلازمين في دمشق إلى وفاته في ١٩٥٦ : مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص ٢٠٨-٢٠٩.

٣٤- للمزيد حول الجمعية في ذلك الوقت انظر : د. سهيلة الريماوي، جمعية العربية الفتاة السرية - دراسة وثائقية ١٩٠٩-١٩١٨، عمان (مجدلاوي) ١٩٩٦م.

٣٥- مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص ٣٦٧.

٣٦- المصدر السابق، ص ٣٦٧.

٣٧- المصدر السابق، ص ٣٩٤.

٣٨- المصدر السابق، ص ٣٩٥.

٣٩- المصدر السابق، ص ٣٩٣.

٤٠- المصدر السابق، ص ٤١٩.

٤١- يذكر نبيه العظمة، أحد رجال ذلك العهد والمسؤول عن تسجيل الأعضاء في الحزب الجديد أن عدد الأعضاء أو «الاستقلاليين» قدر بـ ٢٢ ألف عضو قسموا إلى فعالين (٢٥٠ عضواً فقط) ومؤازرين : د. خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠م، بيروت (المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ١٩٨٢، ص ٦٩.

٤٢- مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص ٤١٩.

٤٣- المصدر السابق، ص ٤١٩.

٤٤- انظر نص القرار لدى قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص ١٨١-١٨٥.

٤٥- مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص ٤٥٠.

٤٦- في مذكرات دروزة لدينا استعراض وتقييم لعشرات الشخصيات الذين عرضهم دروزة، وممن شاركوا معه في الحركة الدولة العربية. وفي سياق حديثه عن جميل مردم بك لايخفي دروزة أنه كان «يحب البروز والوصول بأي وسيلة» و يتميز بـ «روح أو نعرة اقليمية». وكان «من أثر ذلك اندماجه مع الركابي في إسقاط هيأتنا المركزية

ليصير عضواً في الهيئة وأميناً لصندوقها، وكان من أثر ذلك أيضاً اندماجه في الحزب الوطني السوري الذي كان في الحقيقة حزباً شامياً أو دمشقياً ضد العراقيين والفلسطينيين البارزين في عهد فيصل الذين كانوا يسمونهم أغراباً ويتذمرون من بروزهم ونشاطهم وأثرهم في العهد الفيصلي» : المصدر السابق، ص ٣٨٢.

٤٧- المصدر السابق، ص ٤٨٠.

٤٨- المصدر السابق، ص ٤٨٣.

٤٩- محمد عزة دروزة، رواية وفود النعمان على كسرى أنوشروان، بيروت (مطبعة صبرا)، ص ١٣٣١هـ.

٥٠- كتب دروزة هذه المسرحية (الرواية بلغة ذلك الوقت) في ١٩٢٤ ومثلت في مدرسة النجاح الوطنية في نابلس ونواد فلسطينية أخرى، ولكن النص ضاع : مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص ١٧ من المقدمة (توصيف موجز لمؤلفات محمد عزة دروزة حسب تسلسل تأليفها).

٥١- كتب دروزة هذه المسرحية (الرواية) في ١٩٢٥م، ومثلت في مدرسة النجاح الوطنية في نابلس ونواد فلسطينية أخرى، ولكن النص ضاع : المصدر السابق، ص ١٧، من المقدمة.

٥٢- محمد عزة دروزة، مختصر تاريخ العرب والإسلام ١-٢، القاهرة، (المطبعة السلفية)، ١٩٢٣-١٩٢٥م.

٥٣- محمد عزة دروزة، دروس التاريخ العربي من أقدم الأزمنة حتى الآن، القاهرة (المطبعة السلفية)، ١٩٣٠؛ الطبعة العاشرة، دمشق (مطبعة الترقي)، ١٩٣٩م.

٥٤- مذكرات محمد عزة دروزة، ص ١٩ من المقدمة.

٥٥- محمد عزة دروزة، دروس في التاريخ القديم، القاهرة (المطبعة السلفية، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٢؛ الطبعة الثالثة، (القدس (مطبعة دار الأيتام الإسلامي) ١٩٣٦م.

٥٦- محمد عزة دروزة، دروس في التاريخ المتوسط والحديث، القاهرة (المطبعة السلفية) ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٣؛ الطبعة الثالثة، دمشق (مطبعة الترقي)، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

٥٧- محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة- تاريخ ومذكرات وتعليقات ١-٦، صيدا (المطبعة العصرية) ١٩٥٠-١٩٥٣م.

٥٨- محمد عزة دروزة، تاريخ الجنس العربي في مختلف الأطوار والأدوار والأقطار ١-٨، صيدا (المطبعة العصرية)١٩٥٨-١٩٦٤م.

٥٩- محمد عزة دروزة، عروبة مصر قبل الإسلام وبعده، القاهرة (دار الكتب القومية) ١٩٦١؛ الطبعة الثانية، صيدا (المطبعة العصرية)، ١٩٦٣م.

٦٠- محمد عزة دروزة، العرب والعروبة في حقبة التغلب التركي ١-٨؛ دمشق (دار اليقظة العربية) ١٩٦٠-١٩٦١؛ الطبعة الثانية ١-٩؛ صيدا (المطبعة العصرية) ١٩٨١-١٩٨٣م.

٦١- محمد عزة دروزة، مئة عام فلسطينية-مذكرات وتسجيلات ١-٢، دمشق (مطبعة صامد)، ١٩٨٦م.

٦٢- مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص ٣٩٤.

٦٣- لابأس أن نورد هنا بعض الأمثلة على ذلك. ففي حديثه عن أعضاء المؤتمر السوري من فلسطين نفسها يذكر بعض الأسماء ثم يقول «وقد أكون غلطت في بعض الأسماء أو نسيت بعض الأسماء، فأنا أكتب الأسماء من ذاكرتي في دفتري القديم، بعد أكثر من خمسه عشر سنة من انعقاد المؤتمر» (ج١، ص ٣٥٠). وفي حديثه عن أعضاء لجنة صياغة قرار المؤتمر السوري للجنة الإستفتياء الأمريكية يذكر اسمه مع يوسف الحكيم وسعيد حيدر باعتقارهم «أعضاءها أو من أعضائها» (ج١، ص ٣٨٧). وفي حديثه عن لجنة وضع الدستور يذكر اسمه مع أعضاء اللجنة ويضيف «ولا أقول يقيناً أن هؤلاء هم فقط كانوا أعضاء اللجنة ولعلي نسيت بعضهم أو أخطأت في تسمية بعضهم» (ج١، ص ٣٨٨) وغير ذلك.

٦٤- دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص ١٣٦.

٦٥- المصدر السابق، ص ١٣٦.

٦٦- المصدر السابق، ص ١٣٦.

٦٧- المصدر السابق، ص ١٣٦.

٦٨- المصدر السابق، ص ١٣٧-١٣٨.

٦٩- من الصعب الحديث عن «أحزاب» وعن «أكثرية الأحزاب» لأن الحزب الرئيسي/ الحاكم (العربية الفتاة) كان قد أسس في مطلع ١٩٢٠ «حزب الاستقلال» كواجهة علنية وانشق عنه في ذلك الوقت أيضاً «الحزب الوطني السوري»، أي أن المعارضة كانت تمثل في الواقع «الحرس القديم» للعربية الفتاة. وفيما يتعلق بالمؤتمر السوري فتأكد د. الريماوي أن مقارنة أسماء أعضاء المؤتمر بجدول أعضاء العربية الفتاة تدل على أن ٨٠٪ من أعضاء المؤتمر هم من العربية الفتاة أو من واجهاتها العلنية: الريماوي، الحكم الحزبي في سورية، ص ١١٤.

٧٠- لمراجعة شاملة لأحداث ذلك العهد لابد من العودة إلى اسهامات المؤرخين العرب والأجانب كخيرية قاسمية وفيليب خوري ومالكوم رسل وغيرهم. ولدينا ماهو أحدث وأشمل في أبحاث الندوة التي عقدت في الذكرى الثمانين لاعلان الحكومة العربية في دمشق : د. هند أبو الشعر (محررة)، بناء الدولة العربية الحديثة-تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، المفرق (جامعة آل البيت) ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

ومن مذكرات العمري، وهو من الشخصيات المشاركة في الاحداث حيئنذ، ما يؤكد ذلك. فهو في تقييمه لأسباب سقوط الدول العربية يرى أن "الغلطة الثالثة" كانت تتمثل في اعتماد فيصل على الجمعية (العربية الفتاة) و "بمثل هذه الحالة يجد الحكام أنفسهم تحت تأثير دوي التصفيق فيظنونه التأييد من اكثرية الشعب" : صبحي العمري، ميسلون نهاية عهد، لندن (رياض الريس) ١٩٩٤، ص٢٠٦-٢٠٧.

٧١- مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص ٤٢٠.

٧٢- المصدر السابق، ص ٤٢١.

ملاحق

(١) بلاغ/ بيان تاسيس الحكومة العربية في ١٩١٨

(٢) قرار المؤتمر السوري المقدم إلى لجنة كينغ-كراين في ٣ تموز ١٩١٩

(٣) تقرير مجلس الشورى إلى لجنة كينغ-كراين في تموز ١٩١٩

(٤) قرار المؤتمر السوري باعلان استقلال سوريا والمناداة بسمو الأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها

(٥) الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي التي وضعتها لجنة المؤتمر السوري

(٦) القانون الأساسي للمملكة السورية الذي نوقش في المؤتمر السوري واقرت بعض بنوده. ص١٠، ١٨ تموز ١٩٢٠

(١)

بلاغ / بيان تاسيس الحكومة العربية في ١٩١٨م

إلى أهالي سورية المحترمين :

أشكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول لجيوشنا المنصورة، والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان أمير المؤمنين الشريف حسين نصره الله، ثم أبلغهم المواد الآتية :

١- تشكلت في سوريا حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه، باسم مولانا السلطان حسين شاملة جميع البلاد السورية.

٢- قد عهدت إلى السيد رضا باشا الركابي بالقيادة العامة للحكومة المذكورة نظراً لثقتي باقتداره ولياقته.

٣- تتألف ادارة عرفية لرؤية المواد التي يحيلها القائد إليها. بناء عليه أرجو من الأهالي الكرام المحافظة على الهدوء والسكون والطاعة للحكومة الجديدة والانقياد لأوامرها والاصغاء لتبليغاتها، وأبلغكم بأني سأكون شديد العقاب على من يجرأ على مخالفة أوامرها والعبث بقوانينها، وايقاع العراقيل في سبيل رقيها- وسيرها.

ولذلك فاني آمل من أهالي سوريا الذين برهنوا على محبتهم لنا بترحيبهم بنا أن يكونوا مثالاً حسناً للطاعة والسكون حتى يثبتوا للعالم أجمع أنهم أمة لائقة بالاستقلال قادرة على ادارة شؤونها بنفسها.

وليعلم جميع الناس أن حكومتنا قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة، فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب وتستهدف اعلان شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين الأمم الراقية.

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير العرب، واعلاء كلمتهم والسلام.

في ٥ تشرين أول سنة ١٩١٨

التوقيع: الشريف فيصل

المصدر:

ساطع الحصري، يوم ميسلون- صفحة م تاريخ العرب الحديث، بيروت (مكتبة الكشاف) د. ت، ص ١٩٤-١٩٥.

(٢)

قرار المؤتمرالسوري المقدم إلى لجنة كينغ-كراين في ٣ تموز ١٩١٩

«اننا نحن الموقعين أدناه بامضاآتنا وأسمائنا أعضاء المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق الشام والمؤلف من مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية والغربية الحائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتفويضاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين قد قررنا في جلستنا المنعقدة في نهار الاربعاء المصادف لتاريخ ٢ يوليو ١٩١٩ وضع هذه الائحة المبينة لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا ورفعها إلى الوفد الاميركي المحترم من اللجنة الدولية:

اولاً- اننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدها شمالاً جبال طوروس وجنوباً (رفح) فالخط المار من جنوب (الجوف) إلى جنوب (العقبة الشامية) و(العقبة الحجازية) وشرقاً نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي (أبي كمال) إلى شرقي (الجوف) وغرباً البحر المتوسط، بدون حماية ولا وصاية.

ثانياً- اننا نطلب ان تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية، مدنية، نيابية، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة وتحفظ فيها حقوق الاقليات على ان يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل، الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الأمة جهاداً استحق به ان نضع تمام الثقة بشخصه وان نجاهر بالاعتماد التام على سموه.

ثالثاً- حيث ان الشعب العربي الساكن في البلاد السورية شعب لا يقل رقياً من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية وليس في حالة أحط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا في مبدأ استقلالها فاننا نحتج

على المادة (٢٢) الواردة في عهد جمعية الامم والقاضية بادخال بلادنا في عداد الامم المتوسطة التي تحتاج إلى دولة منتدبة.

رابعاً- اذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات لا نعلم كنهها فاننا بعد ما أعلن الرئيس ويلسن ان القصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار، نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد جمعية الامم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمس باستقلالنا السياسي التام، وحيث اننا لا نريد ان تقع بلادنا في أخطار الاستعمار. وحيث اننا نعتقد ان الشعب الاميركي هو أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار وانه ليس له مطامع سياسية في بلادنا، فاننا نطلب هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الاميريكية على ان لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها وعلى ان لا يزيد امد هذه المساعدة عن عشرين عاماً.

خامساً- اذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها فاننا نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى، على أن لا تمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها وعلى ان يزيد امدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة.

سادساً- اننا لا نعترف بأي حق تدعيه الدولة الفرنسية في أي بقعة كانت من بلادنا السورية، ونرفض ان يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الاحوال.

سابعاً- اننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطناً قومياً للاسرائليين، ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا لانه ليس لهم فيها أدنى حق ولانهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي. أما سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم مالنا وعليهم ما علينا.

ثامناً- اننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري ونطلب ان تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة باي حال كان.

تاسعاً- اننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر ونطلب عدم ايجاد حواجز اقتصادية بين القطرين.

عاشراً- ان القاعدة الاساسية من قواعد الرئيس ويلسن التي تقضي بالغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا السورية أو كل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا. ونطلب ان تلغى تلك المعاهدات والوعود بأي حال كان.

هذا وان المبادىء الشريفة التي صرح بها الرئيس ويلسن لتجعلنا واثقين كل الثقة في ان رغائبنا هذه الصادرة من أعماق القلوب ستكون هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا. وان الرئيس ويلسن والشعب الامريكي الحر سيكونون لنا عوناً على تحقيقها فيثبتون للملأ صدق مبادئهم السامية وغايتهم الشريفة نحو البشرية بنوع عام ونحو شعبنا العربي بنوع خاص. وان لنا الثقة الكبرى في ان مؤتمر الحقوق التمثيلية والمدنية والسياسية الا لأنها تحاملت على حقوقنا القومية فيحقق لنا رغائبنا بتمامها فلا تكون حقوقنا قبل الحرب اقل من بعد الحرب بعد ان ارقنا من الدماء ما أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال ونطلب السماح لنا بارسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتة تحقيقاً لرغباتنا هذه والسلام».

المصدر:

أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، المجلد الثاني، النضال بين العرب والفرنسيين والانكليز، القاهرة (دار احياء الكتب العربية) د.ت، ص ٤٨-٥٠.

ملحق (٣)

تقرير مجلس الشورى إلى لجنة كينغ-كراين في تموز ١٩١٩

نحن الموقعين بأسمائنا أدناه أعضاء مجلس الشورى للحكومة العربية بصفتنا من أعيان الأمة السورية، وبحسب وقوفنا على حالة البلاد المادية والمعنوية واختباراتنا الكثيرة وتجاربنا الطويلة في أصول الإدارة وأعمال الحكومة في هذه البلاد، التي ربينا فيها وأشغلنا مراكز مختلفة في دوائرها، نقدم لحضراتكم هذا التقرير معربين فيه عن رأينا بخصوص شكل الحكومة الذي نعتقد فيه صلاحها ونجاحها. ونحن على ثقة تامة من أن لجنتكم الموقرة لا تفعل إلا بعوامل الإخلاص ولا تحيد عن جادة الانصاف الذي هو رائدها، وانها تعمل بالمبادىء الشريفة التي وضعها حضرة الرئيس ولسن وأيدها الشعب الأمريكي العظيم لحماية الأقوام الضعيفة وحفظ حرية الشعوب وتحرير الأمم المهضومة والعناصر المظلومة، وفتح بذلك للبشر تاريخاً جديداً قائماً على دعائم الحق ووضع حداً لمطامع القوي الذي يحاول أن يعلو على جثث الضعفاء، وبذلك أثبتت الأمة النجيبة أنها حَريّة بالعظمة الحقيقية في بني الإنسان وجديرة بالزعامة في مضمار الأخلاق العالية والمبادىء الشريفة الحرة.

بناءً على ما تقدم نقترح الأمور الآتية:

١- تكون سورية بحدودها الطبيعية من برية سيناء وحدود الحجاز جنوباً إلى جبال طوروس شمالاً ومن البحر المتوسط غرباً إلى بادية العراق شرقاً منطقة واحدة.

وهذا الطلب نراه لازماً لحياة الأمة السورية الاقتصادية والاجتماعية لأن الروابط العنصرية وتداخل الحدود وكثرة العلائق الصميمة بين الأهالي تجعل وحدة سورية السياسية أمراً لا بد منه. فالبلاد الداخلية لا يمكنها الحياة بدون ساحلها كما أن الساحل

لا يعيش بدون الداخل، وسكان الساحل والداخل هم شعب واحد بل عائلة واحدة بينهم من الصلات ما يجعل تفريقهم أمراً منكراً. هذا فضلاً عن صعوبة إدارة الحكومة وتعذر تقرير الأمن إذا تفرقت سورية إلى مناطق تابعة لإدارات مختلفة، ويسهل بذلك فرار المجرمين من منطقة إلى أخرى، وبه يهون ارتكاب الجرائم ويختل الأمن العام، وتتعذر جباية الواردات وتطبيق القوانين المالية بما يحصل عن هذا التفريق من سهولة التهريب بالنظر لطول الحدود الفاصلة وعدم إمكان حمياتها وتنقص واردات الحكومة نقصاً فاحشاً تنظيم الميزانية متعذراً، هذا فضلاً عن المشاكل التي تحصل في جباية الرسوم الجمركية وتقسيمها بين المناطق على نسبة عادلة. وفوق ذلك فإن مثل هذا التفريق يفضي إلى منازعات ومخاصمات مستمرة على الحدود يؤدي إلى عداوات مؤلمة بين المناطق، وقد يؤول إلى مواقعات دموية تكون سبباً لاختلال السلم العمومي. ولذلك نحن نطلب بإلحاح تأسيس الوحدة السورية.

٢- يكون لسورية الكبرى حكومة مركزية واحدة مستقلة يرأسها الأمير فيصل عاصمتها مدينة دمشق تؤسس على الأصول الديمقراطية، وتكون مدنية محضة تنفصل فيها السياسة عن الدين، وتجري فيها المساواة في الحقوق بين جميع الأفراد.

٣- تقسم سورية الكبرى إلى مناطق تديرها حكومات محلية على قاعدة اللامركزية مرجعها جميعاً إلى الحكومة المركزية.

٤- تنتدب دولة الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة حكومة سورية الكبرى وفقاً لحقوق الانتداب وواجباته التي يعينها مؤتمر الصلح وجمعية الأمم.

٥- تكون مدة هذا الانتداب خمساً وعشرين سنة فقط وبعد ذلك تكون سورية مستقلة استقلالاً تاماً في الإدارة والسياسة.

٦- تنظم مقاولة عهدية بين الحكومة المركزية وبين الدولة المنتدبة للمدة المذكورة تتضمن واجبات الدولة المنتدبة وحقوقها ويكون إنفاذ هذه المقاولة العهد مضوناً من جمعية الأمم.

وعليه نلتمس أخذ تقريرنا هذا بنظر الاعتبار واتخاذ الوسائل الكاملة لبلوغ هذه النتيجة .

المصدر :

أوراق فارس الخوري، تنسيق وتحقيق وتعليق كوليت خوري، ج٢، دمشق (دار طلاس) ١٩٩٧ ص٣٥-٤١ .

(٤)

قرار المؤتمر السوري العام باعلان استقلال سوريا والمناداة بسمو الأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها

«ان المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة السورية العربية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية-فلسطين- تمثيلاً تاماً يضع في جلسته العامة المنعقدة نهار الأحد الموافق لتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ وليلة الاثنين التالي له الموافق لتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٠ القرار الآتي:

ان الأمة العربية ذات المجد القديم والمدنية الزاهرة لم تقم جمعياتها وأحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم ترق دم شهدائها الأحرار وتثر على حكومة الأتراك إلا طلباً للاستقلال التام والحياة الحرة بصفتها أمة ذات وجود مستقل وقومية خاصة لها الحق في أن تحكم نفسها أسوة بالشعوب الأخرى التي لا تزيد عنها مدنية ورقياً.

وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء استناداً على ما جهروا به من الوعود الخاصة والعامة في مجالسهم الرسمية وعلى لسان ساستهم ورؤساء حكوماتهم وما قطعوه، خاصة من العهود مع جلالة الملك حسين بشأن استقلال البلاد العربية وما جهر به الرئيس ولسن من المبادىء السامية القائلة بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها على مبدأ المساواة في الحقوق وانهاء سياسة الفتح والاستعمار والغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوق الأمم واعطاء الشعوب المحررة حق تعيين مصيرها، مما وافق عليه الحلفاء رسمياً كما جاء في تصريحات المسيو بريان رئيس وزراء فرنسا بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ أمام مجلس النواب، واللورد غراي وزير خارجية بريطانيا العظمى في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ أمام لجنة الشؤون الخارجية وتصريح الحلفاء في جوابهم على مذكرة الدول الوسطى التي رفعها المسيو بريان بواسطة السفير الأميركي في باريس، وجواب الحلفاء على مذكرة الرئيس ولسن بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩١٧، وبيان

مجلس الشيوخ في ٦ منه أيضاً وما جاء في الخطاب الذي ألقاه المستر لويد جورج في غلاسكو بتاريخ ٢٩ منه سنة ١٩١٧ .

وقد كان ما قام به جلالة الملك حسين المعظم من الأعمال العظيمة في جانب الحلفاء، هو الباعث الأكبر لتحرير الأمة العربية وانقاذها من ربقة الحكم التركي فخلد لجلالته في التاريخ العربي أجمل الآثار وأفضلها .

وقد أبلى أنجاله الكرام مع الأمة العربية في جانب الحلفاء البلاء الحسن مدة ثلاث سنوات حاربوا خلالها الحرب النظامية التي شهد لهم بها أقطاب السياسة وقواد الجند من الحلفاء أنفسهم وسائر العالم المدني وضحى العدد الكبير من أبناء الأمة الذين التحقوا بالحركة العربية من أنحاء سورية والحجاز والعراق فضلاً عما قام به السوريون خاصة في بلادهم من الأعمال التي سهلت انتصار الحلفاء والعرب مع ما أصابهم من الاضطهاد والتعذيب، والقتل والتغريب، تلك الأعمال التي كان لها الأثر الاكبر في انكسار الترك وجلائهم عن سورية وانتصار قضية الحلفاء انتصاراً باهراً حقق آمال العرب بوجه عام، والسوريين منهم بوجه خاص، فرفعوا الأعلام العربية وأسسوا الحكومات الوطنية في أنحاء البلاد قبل أن يدخل الحلفاء هذه الديار .

ولما قضت التدابير العسكرية بجعل البلاد السورية ثلاث مناطق أعلن الحلفاء رسمياً أن لا مطمع لهم في البلاد السورية وأنهم لم يقصدوا من مواصلتهم تلك الحروب في الشرق سوى تحرير الشعوب من سلطة الترك تحريراً نهائياً، وأكدوا أن تقسيم المناطق لم يكن الا تدبيراً عسكرياً مؤقتاً تأثير له في مصير البلاد واستقلالها ووحدتها، ثم أنهم قرروا ذلك رسمياً في الفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين من معاهدة الصلح مع ألمانيا فاعترفوا فيها باستقلالنا لما وعدوا به من اعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها، ثم أرسلوا اللجنة الامريكية للوقوف على رغائب الشعب، فتجلت لها هذه الرغائب في طلب الاستقلال التام والوحدة السورية التامة .

وقد مضى نحو عام ونصف والبلاد لا تزال رازحة تحت الاحتلال والتقسيم العسكري الذي ألحق بها أضراراً عظيمة وأوقف سير أعمالها ومصالحها الاقتصادية والادارية وأوقع الريبة في نفوس أبنائها من أمر مصيرها، فاندفع الشعب في كثير من البلاد وقام بثورات أهلية منتفضاً على الحكم العسكري الغريب ومطالباً باستقلال بلاده

ووحدتها.

فنحن أعضاء هذا المؤتمر رأينا، بصفتنا الممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحاً نتكلم بلسانها ونجهر بارادتها، وجوب الخروج من هذا الموقف الحرج استناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة، وعلى دماء شهدائنا المراقة وجهادنا المديد في هذا السبيل المقدس وعلى الوعود والعهود والمبادىء السالفة الذكر، وعلى ما شاهدناه ونشاهده كل يوم من عزم الامة الثابت على المطالبة بحقها ووحدتها والوصول إلى ذلك بكل الوسائل فأعلنا باجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها «فلسطين» استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم.

وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ابن جلالة الملك حسين، الذي واصل جهاده في سبيل تحرير الأمة ترى فيه رجلها العظيم، ملكاً دستورياً على سوريا بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول وأعلنا انهاء الحكومات العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي على أن تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الادارية وعلى أن تراعي أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة مقاطعاتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي.

ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب من حكم الترك وكانت الأسباب التي يستند إليها في استقلال القطر العراقي وبما أن بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية تجعل أحد القطرين لا يتسغني عن الآخر فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالاً تاماً على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي.

هذا واننا باسم الأمة السورية العربية التي انابتنا عنها نحتفظ بصداقة الحلفاء الكرام محترمين مصالحهم ومصالح جميع الدول كل الاحترام وأن لنا الثقة التامة بأن يتلقى الحلفاء الكرام وسائر الدول المدنية عملنا هذا المستند إلى الحق الشرعي والطبيعي

في الحياة فيما نتحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية فيعترفوا بهذا الاستقلال، ويجلي الحلفاء جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية فيقوم الجند الوطني والادارة الوطنية بحفظ النظام والادارة فيها مع المحافظة على الصداقة المتبادلة، حتى تتمكن الأمة السورية العربية من الوصول إلى غاية الرقي وتكون عضواً عاملاً في العالم المدني.

وعلى الحكومة السورية التي تتألف استناداً على هذا الاساس تنفيذ هذا القرار».

المصدر:

يوسف السيوفي، ذكرى استقلال سوريا، القاهرة (مطبعة برلادي) ١٩٢٠.

(٥)

مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الاساسي التي وضعتها لجنة المؤتمر السوري العام

«حضرات مندوبي البلاد وممثليها في المؤتمر السوري العام:

ان أمتنا السورية اليوم تتأهب لحياة استقلالية جديدة. واذا كانت راغبة في تحقيق أمانيها الحقة ببذل كل ما لديها من حول وقوة فقد ارتأى صاحب السمو الملكي الامير فيصل المعظم أن يضع المؤتمر السوري العام، الذي يضم لفيفاً من ممثلي الامة والحائزين على ثقتها من عموم أنحاء البلاد، قانوناً أساسياً للمملكة السورية الجديدة تتخذه دستوراً في تنظيم أمورها الداخلية، وتعيين شكلها الجديد الذي تتجلى به روح الرعاية والمحافظة بنوع خاص على حقوق الاقليات من المواطنين. وأفاض سموه العالي ببيان شدة الحاجة إلى هذا القانون وضرورة تدوينه منذ الآن، ليكون سلاحاً مدنياً تتقي به الأمة وهي في بداية استقلالها صدمات السياسة الاستعمارية التي يتذرع دعاتها بوسائل وهمية للاستئثار بالسلطة في بلادنا تحت أسماء مختلفة كالوصاية والتدريب والانتداب والتهذيب أو الحماية وما شاكل ذلك. وليكون برهناً جلياً لدى العالم المتمدن على أن السوري كما أنه على جانب لا يستهان به من الرقي فهو على استعداد لان يخطو خطوات واسعة في سبيل اصلاح شؤونه وتنظيم ادارة بلاده بنفسه من غير أن يحتاج إلى وصي أو ولي يقبض على زمام أموره ولا سيما قد جاهد الجهاد المجيد حتى رفع عن عاتقه نير الاستعباد وتاقت نفسه للحياة الحقيقية حياة الحرية والاستقلاء. ووافق المؤتمر على ضرورة وضع هذه اللائحة القانونية على أن يصير تدقيقها في مجلس المؤسسين نواب الامة التشريعي الذي سيعقد في العاصمة ونشرها بعدئذ قانوناً أساسياً مرعي الاجراء نافذ الاحكام وانتخبت لجنتنا المؤلفة من عشرين عضواً من أعضائه لاعداد اللائحة المذكورة وتقديمها لهيئة المؤتمر العامة للنظر فيها وتقرير قبولها بعد التدقيق والتحوير الذي تحصل عليه الموافقة ويرى ضرورياً. فباشرت اللجنة عملها بكل جد ونشاط باحثة منقبة في احداث مدونات الحقوق الاساسية مقتبسة كل ما رأته ملائماً لحالة البلاد وأهلها وضامنا لاستقلالها ونجاحها، ومؤيداً لحرية أبنائها، ليكون سهل

التطبيق من غير أن ينشأ عنه في ادارة الاعمال أقل خلل وأن يلحق بأحد من جراء أحكامه أدنى ضرر، حتى أتمت تنظيم اللائحة بما في وسعها من الجهد وهي ترفعها للهيئة العامة ليرى كل مفكر من أبناء الأمة رأيه فيها، فيقرر قبولها ونشرها وتكون برهاناً ساطعاً على نيات الشعب السوري الحر وأمانيه الحقة المبنية على أساس العدل والمساواة وحب التدرج في مراقي الحياة الاستقلالية كمن تقدمه من الشعوب الراقية، ليبلغ بذلك ذرى مجده القديم الذي لم تزل آثاره باقية للعيان في سائر أقطار المعمورة.

أما اللائحة فتحتوي على اثني عشر فصلاً الأول منها في المواد العمومية، والثاني في حقوق الملك، والثالث في حقوق الافراد والجماعات، والرابع في الحكومة العامة واختصاصاتها، والخامس فيما يتعلق بالمجلس العمومي أي النواب والشيوخ، والسادس في المحكمة العليا، والسابع في مالية المملكة، والثامن في ديوان المحاسبات، والتاسع في الموظفين. والعاشر في المحاكم، والحادي عشر ينص على المقاطعات، والثاني عشر في مواد شتى لا بد منها.

وقد سلكت اللجنة في عملها هذا سبيل الباحث المدقق عن الاصول والاساسات، التي تتجلى بها الحياة الديمقراطية مع ملاحظة حالة البلاد والشعب على اختلاف مذاهبه ومشاربه. وتذرعت بما يلائم ذلك من الاحتياطات والتقييدات، التي لا مندوحة عنها حرصاً على المصلحة العامة وحياة الوطن العزيزة بصورة ليس فيها افراط بالحرية الشخصية ولا تفريط في حقوق الافراد والجماعات، مع حفظ الموازنة بقدر الامكان بين الامة والحكومة لتأمين سير النظام من غير عوائق تقف في سبيل القوانين. فجعلت القرار التاريخي الذي وضعته هيئة المؤتمر العامة في مستقبل البلاد السورية، وأيدته أغلبية الشعب المطلقة في عموم الأنحاء أساساً لشكل الحكومة. فوضعت مواد أيدت فيها الحكم النيابي المدني، الكافل للمساواة بين الافراد في الحقوق والواجبات، بحيث لم يدع ثمة فرقاً بين الوزير وغيره من عامة الناس في الجرائم العادية والحقوق الشخصية والتضمينات المالية، اذ من مقتضاه أن تجري محاكمته بهذه الامور في المحاكم العمومية كسائر الافراد، والضامن لحرية الرأي والانتخاب والمدافعة عن الحقوق وحرية الاجتماع والمراسلة والتدريس والطباعة والنشر والخطابة واستقلال المحاكم والحكام وصيانة حقوق الموظفين والمساكن والاموال من أي تجاوز يحتمل وقوعه، ومنع السخرة والنفي الاداري، ومنع استيفاء أي مبلغ كان من أي شخص كان

باسم اعانة أو رسم بدون مسوغ قانوني، ومنع تشكيل محكمة أو لجنة ما عدا المحاكم القانونية ولجان التحكيم التي ينص عليها القانون، اذ لا يخفى أن ذلك يمنع استبداد الموظفين والحكام في أمور الشعب ومصالحه.

هذا ومع أن طراز الحكومات النيابية لا يخلو من محاذير عند بعض الشعوب لا يمكن انكارها، غير أن اللجنة رأت أن هذا النوع من الحكم أكثر ملائمة لشعبنا السوري، وهو الذي قبلته هيئة المؤتمر العمومية بقرارها المودع إلى اللجنة الامريكية. ولا ريب بأن هذا الشكل يجعل الامة تعتاد على الحاكمية الملية تجاه الحكومة بعد أن قضت أيامها أمام حكومة قوية مستبدة. ولم تر اللجنة بدا من قبول هذا الشكل في الظروف الحاضرة، حتى إذا حصلت فيما بعد الموازنة التامة بين الشعب والحكومة يمكن حينئذ التوسل لتعديله بشكل جديد، وهو طرز الحكم الذي لا يزال موضوع البحث عند علماء الحقوق دفعاً للمحاذير التي يرونها ناشئة عن الحكم النيابي في بعض الأحيان.

ولهذا فقد جعلت المادة الأولى من اللائحة "ان حكومة البلاد العربية السورية حكومة ملكية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الاسلام".

أريد بذلك أن تكون البلاد نيابية مدنية تتجلى فيها حاكمية الأمة لتكون حاكمة نفسها بنفسها، وأن لا يترك للعوامل الدينية البحتة مجال في السياسة والاحكام العمومية مع احترام حرية الاديان والمذاهب التي في البلاد بلا تفريق بين طائفة وأخرى، والاحتفاظ بما يتعلق بالاعتقادات المذهبية والمعاملات الشخصية حيث تبقى حرة تبعاً للطقوس والتعاليم الدينية بلا أدنى تقييد أو معارضة.

واذ كانت بلادنا السورية تابعة منذ القدم لسلطان مسيطر عليها، وقد اعتاد أبناؤها هذا النوع من الحكم، وهي تستقبل اليوم فجر حياة جديدة كي تتمتع بنعيم الحرية والاستقلال لا بد أن يخطر للبعض أن أرجحية الحكم الجمهوري ليتسلى به الشعب عما كان يعانيه من الشدائد في عهد السلطة المستبدة القاسية. وبما أن التربية الاجتماعية والسوية العلمية في بلادنا ما زالتا غير كافيتين لتأمين السلوك في هذا السبيل، الذي يكون والحالة هذه خطراً على الأمة ومدعاة لانتشار الفوضى وحلول الدمار، كان من الرأي والحزم أن تتمشى البلاد في أول أمرها على الطريقة النيابية الملكية فتكون حينئذ تدرجت في حياتها من الادارة الملكية المستبدة إلى الملكية المقيدة، فنالت أمانيها بالحاكمية الملية ودفعت عنها شر الادارة الاستبدادية بدون أن تعرض نفسها لاخطار الفوضى. ولما

كـان لا بد لهـذا النوع من الحكومـات وجـود ملك أو سلطان يرأس القـوة الاجـرائيـة، ويكون وسطاً بينها وبين الأمـة وممثلاً للمملكة تجاه الحكومات الأخرى من البشر، وكان من الضروري أن يتساءل مفكروا الأمة عمن تتوفر فيه الصفات والمميزات التي تؤهله لأن يتبوأ عرش المملكة ويكون كفوءاً لادارة دفة السياسة فينهض بالشعب نهضة تنسيه ما كان عليه من الانحطاط بسبب الحكم القديم، رأى المؤتمر السوري بجلسته العامة أن خير كفوء يجدر بالشعب السوري أن يقدم له تاج المملكة هو الامير فيصل ابن الملك حسين الأول ملك الديار الحجازية ومنقذ الأمة العربية، وذلك للأسباب التي توفرت بذاته الكريمة أهمها أن الأمير المشاير إليه سليل أكرم وأشرف بيت قام في العرب إلى الآن وابن مليك أجمعت الأمة العربية على احترامه واجلاله لما ظهر منه من الجرأة والاقدام في سبيل انقاذها من قيود الاستعباد. وهو الذي قاد الجيوش العربية في سبيل الوطن السوري ودخله منقذاً وحاكماً عادلاً، وما فتىء يناضل ويدافع عن القضية السورية بكل ما لديه من قوة وخبرة. فبرهن في مواقفه السياسية عن مقدرة وحنكة فائقتين كما برهن في ميادين الوغى عن بسالة وشجاعة يعجز القلم عن وصفها حتى شهد له بذلك أعظم دهاقين السياسة والقواد في أوروبا وأمريكا، كيف لا وهو الاستاذ الاكبر لابناء البلاد في تلقينهم دروس الوطنية الصحيحة والتمسك بمبادىء الحرية والاستقلال، التي يعشقها كل من يفقه معنى الحياة الحقيقية.

وهو الذي جمع بدهائه كلمة العرب من بدو وحضر على هذه المبادىء المقدسة. وعدا هذه الاوصاف والمميزات التي تؤهله لان يعتلي عرش المملكة السورية فهو بالوقت نفسه ابن الحجاز. وهذه الميزة وحدها مدعاة لترجيحه عن سواه دفعاً للاختلافات التي قد لا تعلم لها نهاية فيما إذا دار البحث عن مليك ينتخب من بين أبناء القطر السوري، ومهما كان من أمر الذي قد تتوق نفوس البعض لترشيحه أو ترويجه لان يتولى عرش سوريا فليس له ما للأمير فيصل من المجد والسؤدد والايادي البيضاء على البلاد، عدا ما هو عليه من المقدرة العسكرية والسياسية وما امتاز به من جليل الخصال والشرف والاباء مع الحلم والوقار. وهيهات أن تتوفر مثل هذه الصفات في نابغة غيره من رجال اليوم. اذاً فالأمير فيصل هو خير من يليق بالامة أن تنادي به ملكاً على سوريا كما جاء ذلك في المادة الخامسة من اللائحة.

أما وراثة الملك فقد اختارت اللجنة في شأنها أنسب ما وجدته من الطرق المتبعة

في بعض الدول الأوروبية، وهو أن ينحصر الملك بالابن الاكبر من سلالة الملك على خط عمودي. وان لم يكن له ولد فللأقرب إليه من الذكور، وان لم يبق من صلبه ذكر فينتخب من سلالة أبيه الملك حسين. وجدير بالامة السورية أن تحصر وراثة ملكها بهذه الاسرة المالكة العريقة بالمجد والشرف.

ولما كان الشكل النيابي للحكومة يستلزم أن تكون تبعة الاعمال والاجراءات العامة في المملكة ملقاة على عاتق الوزارة فيها فلا يمكن أن تتوجه مسؤولية ما على الملك من جراء أعمال الحكومة اذا كانت مخالفة للشرائع والقوانين ومنافية للمصالح الوطنية مهما كان نوعها ولذا فقد جاء في المادة التاسعة من اللائحة القانونية أن الملك محترم وغير مسؤول.

ودفعاً لما يحتمل من الالتباس في تعيين حقوق العرش وما يحتمل أن يحصل من التشويش في ادارة المملكة وسياستها، كان من الضروري معرفة الحقوق المختصة بسدة الملك على أن لا يكون ذلك مخلاً بحقوق الامة وحاكميتها، فيحتفظ الملك في حق اعلان الحرب وعقد الصلح وابرام المعاهدات متى قضت الظروف السياسية بذلك. وهذا الحق مقيد استعماله بوجوب اطلاع المجلس العمومي ومصادقته على ما يجري بمقتضاه. وللملك أيضاً أن يعلن العفو العمومي متى وجد ذلك لازماً، بشرط موافقة مجلس الامة عليه. ومن حقوق الملك وحده تعيين الوزراء وقبول استقالتهم، والمصادقة على القوانين التي تسنها مجالس التشريع في المركز والمقاطعات بشرط اعادتها في خلال مدة معينة، واصدار العفو الخصوصي، وتخفيف الجزاء عن المحكومين، وافتتاح المجلس العمومي وفضه ودعوته بغير أوقاته المعينة وتمديد أمد اجتماعه حين الضرورة وفسخه متى حصل اللزوم القانوني لذلك، واعطاء النياشين لمستحقيها، وضرب النقود باسمه، وتوجيه الرتب العسكرية والمناصب الملكية وفقاً لاحكام قوانينها الخاصة. وبهذا تعينت حقوقه ولا سبيل بعده لما يخشى وقوعه من الاستبداد ولا ما ينافي حاكميه الامة في شؤونها الداخلية والخارجية.

ولتوثيق عرى الاخاء القومي بين أبناء المملكة جميعاً فقد قبلت اللجنة أساس الوحدة السياسة للبلاد السورية، على أن تكون مؤلفة من مقاطعات مستقلة استقلالاً ادارياً داخلياً لما في ذلك من الفائدة باتحاد أواصر هذه المقاطعات بعضها ببعض، فتتبادل المنافع الاقتصادية فيما بينها وتتجمع كلمة الجمهور السوري وتتألف قلوب أبنائه حول

عرش المملكة فيزداد هذا قوة ومنعة لصيانة الحدود من الطوارىء الاجنبية وتنظيم أعمال الحكومة العامة ادارياً واقتصادياً وعسكرياً. وعلى هذا الاساس المتين تبقى البلاد السورية كجسم واحد في مجموع مقاطعاتها، وتظل اجزاؤها متلاحمة لا يتسنى لقسم من أقسامها أن يفترق عن الآخرين، ويرتفع بذلك خطر التجزئة والتشتت في حين أن كل مقاطعة من المقاطعات تكون حائزة الاستقلال الداخلي التام يجمعها مع باقي المقاطعات ارتباطها بالحكومة العامة في الخصوصات السياسية والاقتصادية والعسكرية العامة، التي جعلت من اختصاصاتها كالجندية والبحرية والخارجية وادارة البرق والبريد والتلفونات العمومية التي تمد بين المقاطعات والجمارك والسكك الحديدة والمرافيء والفنارات والمناجم وضرب النقود واصدار الاوراق المالية وطوابع التمغا وصنع الأسلحة والادوات الحربية والمواد المتفجرة وانشاء الطرق العمومية والاشراف على أساس وحدة التربية والتعليم وتوحيد الاوزان والمقاييس والمكاييل وأسعار النقود على الطريقة العشرية وتحديد أسعار النقود الاجنبية عند اللزوم في جميع أنحاء المملكة.

وفي القوة التشريعية، وهي القوة التي تمثل الشعب السوري أجمع وتنطق بلسانه في كل المقاطعات لتسهيل وحدة المعاملات التي ينشأ عن مباينة بعضها بعضاً ضرر على مجموع الشعب وتحول دون ارتقائه الاجتماعي، وتأييداً لهذه الوحدة قبلت اللجنة أن تكون اللغة العربية لغة الحكومة في المركز والمقاطعات وأن يكون أساساً للتعليم والتربية في جميع المدارس الرسمية والخصوصية واحداً من المبادىء الوطنية والقومية الحرة، وأن تكون القوانين المدنية والجزائية والتجارية والقوانين المتعلقة بالصحة والتأليف والاختراع والمطبوعات والمهاجرة والتأمين (سيكورتاه) والقوانين التي تحدد بها ساعات العمل للعمال وتصان بها حقوقهم واحدة في جميع المقاطعات اذ لا يخفى ما يحدث من المشاكل في تنفيذ الاحكام وما ينجم من الاضرار الاقتصادية والصحية وما ينشأ عن هذا كله من الاختلافات والمناقشات بين المقاطعات فيما اذا كانت هذه القوانين في احدى المقاطعات، مختلفاً بعضها عن أمثاله في المقاطعات الأخرى. وهناك بواعث التنافر والتباعد بين المقاطعات. وأن يسن لتشكيلات المحاكم ودرجاتها ووظائفها وصلاحيتها وانتخاب الحكام وتعيين أوصافهم ودرجاتهم وكيفية ترقيتهم وانضباطهم قانون خاص يشمل جميع المقاطعات لتأييد وحدة القضاء ودفع المحاذير التي لا ريب في وقوعها وما ينجم عنها من التشويش في كثير من المعاملات بين المقاطعات الامر الذي لا تحمد عقباه

ولا يتفق مع الغاية الوطنية التي ينشدها كل سوري مخلص في حب وطنه وأمته. ويستثنى من ذلك العشائر فانه يسن قانون خاص لحل الاختلافات التي تحدث بينها نظراً لحالتها الخصوصية وعوائدها المألوفة بين أفرادها، حيث يتعذر معها تطبيق الاحكام القانونية المدونة لابناء المدن الحضريين. وهذا طبيعي للتمكن من ادارة عموم طبقات الشعب بما يناسب حالاتها الخصوصية، ولا يقع صعباً عليها ولا مخالفاً لعاداتها وتقاليدها.

وان مملكة تؤسس حديثاً لا بد لها من قاعدة تكون واسطة لعقد انتظام أجزائها ومقراً لاجتماع نوابها ومركزاً لعرش مليكها، فقد ارتأت اللجنة أن مدينة دمشق تصلح أن تكون عاصمة البلاد بالنظر لوجودها وسطاً بين ساحلها وداخلها، ولمنعة موقعها واتصالها بجهات القطر السوري الثلاث بالخطوط الحديدية مما يكفل سهولة المواصلة بينها وبين سائر الجهات وهذه الاعتبارات التي لم تتوفر بغيرها من المدن السورية هي التي تبعث على اتخاذها عاصمة للمملكة الجديدة.

ولكي تتمكن الحكومة العامة من القيام بما يجب عليها اجراؤه من الخصوصات والاجراءات العامة المتعلقة بمصالح المملكة وتأمين حياتها ووحدتها السياسية، واذا كانت الحكومة العامة لا يمكنها القيام بالواجب من غير أن تحصل على موارد للنفقات التي تحتاجها في هذا السبيل رأت اللجنة أن تؤلف ميزانية الحكومة العامة من أجور أراضي الدولة وأملاكها ومن دخل الجمارك والبرق والبريد والتلفونات العمومية ومصرف الحكومة ومن رسوم الملح والمواد الكحولية والمناجم والمرافىء والفنارات والدمغة ومن ريع السكك الحديدية وواردات البارود وسائر المواد المتفجرة، وذلك لانه فضلاً عن الضرورة التي تقضي بتخصيص واردات معينة للحكومة العامة فان هذه الرسوم والمداخيل ليست سواء في جميع المقاطعات حتى اذا تركت لها تستوفي منها كل مقاطعة ما يتحقق لديها. وبهذه الصورة لا بد ان يلحق ببعض المقاطعات غبن دون الآخرين، على أن اجتماع هذه الحاصلات في الحكومة العامة يعود بالنفع على جميع المقاطعات بالسوية حيث تنفق في سبيل المصلحة المشتركة بين الجميع.

وانه من أهم المظاهر التي تتجلى بها الحياة الاستقلالية والحاكمية الملية حق الرأي والانتخاب، وصيانة هذا الحق من كل الشوائب التي يحتمل أن تؤثر عليه فتخدشه مهما كان شكلها دفعاً للمحاذير التي تلحق به في بعض الاحيان. ومعلوم أن طريقة

الانتخاب هذه لم تجر على نسق واحد في كل الممالك الدستورية، بل تختلف الطرق المتبعة فيها باختاف طرز الحكم المتبع في المملكة وباختلاف حالات العناصر المؤلفة منها إذا كان ثمة عناصر وطوائف متعددة، أو كان فيها من الدواعي والاسباب الاخرى التي تبعث على اتخاذ أساس غير الاساسات المرعية في بقية الممالك النيابية. واذا كانت بلادنا السورية لا تماثل غيرها من البلاد الغربية الدستورية وكانت تضم طوائف عديدة ذات مذاهب مختلفة وتقاليد متباينة، وكان من الضروري ملاحظة هذه الامور الجوهرية في تعيين الخطة الواجب اتباعها في الانتخابات النيابية لتصان معها حقوق الاقليات من الشعب ولا يقع حيف ما على طائفة من الطوائف القاطنة في القطر السوري، فقد قبلت اللجنة تأليف لجنة عاملة من الشبان المتعلمين النشيطين يستعان بها تنفيذ ما تودعه إليها اللجنة أساساً تقسّم بمقتضاه المملكة السورية إلى مقاطعات مستقلة ويقسم كل من هذه المقاطعات إلى متصرفيات مربوطة رأساً بمركز المقاطعة وكل متصرفية تقسم إلى مديريات بنسبة جسامتها. وتكون هذه المديريات مربوطة بها وفقاً لقاعدة التسلسل المعروفة في التشكيلات الادارية وأن تعتبر كل مديرية من هذه المديريات دائرة انتخابية بنفسها، سواء في انتخابات النواب للمجلس العمومي الذي يعقد في العاصمة وسواء في انتخابات المجلس النيابي المحلي الذي يجتمع في مركز المقاطعة، وأن ينتخب نائب واحد عن كل أربعين ألفاً من السوريين الساكنين ضمن الدائرة الانتخابية. وأن الكسر المعتبر فيما دون النصاب هو عشرون ألفاً، وأن الدائرة الانتخابية التي لا يبلغ عدد سكانها أربعين ألفاً ولا ينقص عن عشرين ألفاً تنتخب نائباً واحداً وأن تضم الدائرة الانتخابية التي يقل عدد سكانها عن عشرين ألفاً إلى أقرب دائرة انتخابية (مديرية) لها.

ومن هذا يظهر أن الدائرة الانتخابية التي يزيد عدد سكانها على الستين ألفاً تنتخب نائبين والدوائر التي تكون سكانها من العشرين ألفاً حتى الأربعين الفاً تنتخب كل منها نائباً واحداً، والتي يقل عدد سكانها عن الحد الأصغر من النصاب أي عن العشرين ألفاً فتلتحق في انتخاباتها بأقرب دائرة انتخابية لها كي لا تضيع أصوات أهاليها سدى ولا يلحق بهم غدر من جراء قلتهم.

هذا ما يتعلق بالطوائف التي تتشكل منها الأكثرية، وأما الأقليات من أي طائفة كانوا وأينما وجدوا فانه يجب ان تراعى حقوقهم الانتخابية وتحفظ أصواتهم بدون أن يخسروا منها شيئاً، وذلك بالنظر لوجودهم في كثير من البلدان والقرى متفرقين بنوع

يتعذر معه تعيين كثافة معينة لهم في مناطق محدودة. ولذلك وجدت اللجنة أن تكون كل مقاطعة بطولها وعرضها دائرة انتخابية واحدة بالنسبة للأقليات القاطنين فيها كي يتسنى لهم أن يحصلوا على مجموع كاف لانتخاب نواب من بينهم بنسبة المجموع العمومي للسكان من طائفتهم مهما كانوا متفرقين في سائر المديريات والقرى الكائنة ضمن حدود مقاطعتهم، فينتخبون عن كل أربعين ألفاً من كل أقلية نائباً واحداً والكسر المعتبر فيما دون النصاب عشرون ألفاً كما مر. والمقاطعة التي تحتوي على أقلية لا يبلغ مجموعها العشرين ألفاً تضم تلك الاقلية التي فيها إلى أقلية احدى المقاطعات المجاورة لها كي لا تذهب أصوات أهلها سدى، فتشترك مع أبناء طائفتها المجاورين لها في حقوق الرأي والتصويت ولا تفقد شيئاً من هذا الحق مهما كانت كثافتها قليلة في محل من المحلات. وإذا كان انتخاب الاعضاء لمجلس الشيوخ بنسبة ثلث عدد نواب كل مقاطعة فان الشيوخ من الأقلية أيضاً يكونون بنسبة ثلث عدد نوابها من كل مقاطعة، وإذا كان نواب الاقلية في احدى المقاطعات أقل من ثلاثة فينتخب عنها واحد. واذا كانوا اكثر من ثلاثة وأقل من ستة ينتخب اثنان وهلم جرا كما هو الحال في انتخاب الشيوخ عن الطوائف التي تتشكل منها الاكثرية. وهذه الطريقة على ما أظن ليس فيها ما يقال له غبن في حقوق الاقليات بل تحفظ لهم حقوقهم الانتخابية مع الرعاية التامة وهي أكثر ملاءمة من غيرها من الطرائق التي ربما تخطر على بال البعض وقد لا تخلو من محاذير تلحق بطائفة دون الآخرين فتدعو للتذمر منافية لمبدأ المساواة التي جعلته الامة رائدها في الحقوق والواجبات.

والمقاطعات المستقلة التي تتألف من مجموعها المملكة السورية يرأس كل منها حاكم عام يعينه الملك، بشرط أن يكون هذا الحاكم سورياً عربياً مستجمعاً للأوصاف المشروطة بأعضاء مجلس الشيوخ. ولهذا الحاكم أن يعين مديري دوائر المقاطعة الرئيسية -خلا موظفي الدوائر المربوطة بالحكومة العامة بالنظر لارتباط هؤلاء الموظفين بميزانيتها ولان تعيينهم منوط بها- ويصادق الحاكم العام على تعيين الموظفين في حدود مقاطعته والعائد تصديقهم إليه بحسب النظامات المخصوصة. ومع هذا فله حق الاشراف على الدوائر المربوطة بالحكومة العامة بحيث يكون مستقلاً في مقاطعته ورقيباً على جميع شعباتها، كما هو نفسه تحت مراقبة مجلس النواب الذي يمثل عامة الشعب القاطن في تلك المقاطعة. وهذا المجلس يسن للمقاطعة القوانين والانظمة المحلية، بشرط لا يكون

فيها ما يخالف القانون الاساسي أو القوانين العمومية، ويضع القوانين المقتضية لانتخاب المقاطعات. فتقسم بموجبها المقاطعة إلى دوائر انتخابية يبيّن فيها عدد نواب الاقليات والدوائر الانتخابية التي ينبغي أن يكون منها أولئك النواب، وفقاً للطريقة المار ذكرها في انتخاب المجلس العمومي على أن يكون نواب المجلس النيابي المحلي في المقاطعة بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألفاً من نفوسها والكسر المعتبر فيما دون النصاب عشرة آلاف. وفي هذه الانتخابات لا يختلف انتخاب نواب الاقليات عن الاكثريات، لان المقاطعة كلها معتبرة دائرة انتخابية واحدة لا يحتمل ان يضيع على الأقليات شيء من أصواتهم فيها، مهما كانت أفراد طائفتهم متفرقين في أرجائها. وقد رأت اللجنة أن تكون القوة التشريعية العامة التي تتوثق بواسطتها عرى الاتحاد بين جميع المقاطعات مؤلفة من هيئتي نواب وشيوخ على طريقة الانتخاب الشعبي. فالنواب ينتخبون من الشعب رأساً بواسطة الناخبين الثانويين، والشيوخ ينتخبون من قبل أعضاء مجالس المقاطعات النيابية. وانتخاب أعضاء هذه المجالس يكون على درجة واحدة فيكون حينئذ انتخاب كل من الشيوخ والنواب للمجلس العمومي على درجتين، وهذا مما يضمن سلامة الانتخابات. غير أنها جعلت انتخاب النواب للمجالس النيابية في المقاطعات على درجة واحدة ابتغاء اعتياد الناس على طريقة الانتخاب الشعبي البحت بدون أن يكون بين الأهلين ونوابهم المحليين واسطة، ربما تكون سبباً للمداخلة والتأثير على الانتخابات التي تجري ضمن مقاطعة ضيقة المجال لا تتحمل التطويل في المعاملات. ولكي تكون حرية الانتخابات مصونة من شوائب المداخلة والضغط والتأثير ومحافظة على حقوق الشعب الذي لا يزال حديثاً في حياته الاستقلالية، وكان ما زال يرى الكثير من أبنائه آلة في أيدي المتغلبين ذوي النفوذ والتأثير، سواء كان هؤلاء من أرباب الوظائف والمناصب، وسواء في غيرهم أصحاب الوجاهة والمكانة. فقد اقتنعت اللجنة بلزوم منع الجنود المنخرطين في الخدمة الفعلية العسكرية من الاشتراك بالانتخابات، ولو كانوا حائزين على شروط الانتخاب وعدم جواز انتخاب موظف ولا ترشيحه للنيابة عن الدائرة الموظف فيها إلا إذا استقال قبل البدء بمعاملات الانتخاب بمدة شهرين على الأقل، ولزوم منع الضباط المنخرطين في الخدمة العسكرية من الاشتراك بالانتخابات ناخبين كانوا أو منتخبين الا إذا استقالوا قبل البدء بمعاملات الانتخاب. وأن تكون الانتخابات حرة ولا يجوز للحكومة أن تتداخل بها. كل ذلك دفعاً لما يحتمل أن يحصل من المداخلة والتأثير فتهضم حقوق وتغتصب حقوق، فلم يكن ثمة

تمثيل حقيقي وتكون الأمة آنئذ مقادة بأيدي التغلب وكفاها تجارب ما رأته في العهد الماضي، وما كانت نتائج ذلك التغلب وتلك المداخلات.

وتعزيزاً لصوت الشعب وترصين بنيان حاكميته فقد اختارت اللجنة أن يكون الشيوخ منتخبين لا موظفين، خلافاً لما هو متبع في بعض الحكومات النيابية. فأن أعضاء مجلس الشيوخ في مثل تلك الحكومات يعينون من قبل الملك، وفي البعض منها ينتخب قسم منهم انتخاباً والقسم الآخر يعين تعييناً. وهذه الصورة لا تخلو من محاذير قد يلحق ضررها بحقوق الشعب، إذ أن الشيوخ الموظفين يكونون في غالب الأحيان جانحين لارادة القوة الاجرائية، فتضعف تجاهها قوة النواب وباقي الشيوخ المنتخبين، وتختل بذلك الموازنة بين القوتين ويفسح مجال لاستبداد الحكومة بأمور الأمة بقدر ما يمكنها. وهذا الحال لا يتفق طبعاً مع الشكل النيابي المرغوب. وفوق ذلك فقد خولت الشيوخ صلاحية النظر في الخلاف الذي يقع بين حكام المقاطعات وبين مجالسهم النيابية، ليكون القول الفصل لممثلي الأمة، فتبقى آمنة من الاستثارة بالسلطة عليها في مثل هذه الحالات أيضاً، وجعلت مدة عضوية الشيوخ معينة محدودة كي يتدرج المجلس في جميع المفكرين من الأمة أرباب التجارب والاختبار ممن يظهرون في البلاد حيناً بعد آخر، ولكي ينال كل ذي كفاءة نصيبه من القيام بالخدمة في هذا المعهد السامي فلا تبقى مراكزه محصورة بأشخاص معينة طول الحياة. ولتزداد حاكمية الأمة جلاء وانكشافاً فقد قبلت اللجنة أساس التحقيق البرلماني، الذي يخول كل نائب من النواب في العاصمة أو في المقاطعات اذا اطلع على حادثة من الحوادث المهمة في احدى الوزارات أو الدوائر أو المقاطعات أن يطلب من المجلس المنسوب إليه تشكيل لجنة لتحقيق تلك الحادثة ويعزز طلبه بالأدلة والقرائن المقنعة. فاذا قبل الطلب منه بالأكثرية تتشكل اللجنة وتباشر عملها ثم ترفع نتائج تحقيقاتها إلى المجلس بدون أن تمد يدها إلى الأعمال الاجرائية، والمجلس بعد أن يطلع على تقريرها يجري ما يراه لازماً. فان كانت الحادثة في احدى الوزارات أو المقاطعات أو في احدى الدوائر، وكانت اللجنة موفدة من قبل المجلس النيابي في احدى المقاطعات وكانت الحادثة في حدى دوائر الحكومة أو في ناحية من أنحاء المقاطعة، يستوضح المجلس من الحاكم العام لتلك المقاطعة أو يتخذ قراراً آخر حسبما يراه لازماً.

وقبلت اللجنة أيضاً أساس ضرورة تشكيل ديوان للمحاسبات لتبقى مالية

الحكومة ونفقاتها تحت مراقبة دائمة. ولا يخفى ما بذلك من الفائدة في تأمين الانتظام لتنفيذ مواد الميزانية المالية، التي هي بمثابة حياة الحكومة والأمة. ولكي يكون أعضاء هذا الديوان في مأمن من تسلط القوة الاجرائية المكلفين بمراقبتها فلا يضطرون لممائتها، فقد جعل تعيينهم منوطاً بمصادقة مجلس الأمة ومدة وظائفهم طول الحياة على أن لا يعزلوا ولا يبدلوا إلا بموافقة ثلثي أعضائه متى وجدت أسباب العزل أو التبديل. وطبيعي أن الحكومة التي تترك بلا مراقبة على تصرفاتها في مال الأمة قلما يسود الانتظام بها، ولذا وجد من الضروري قبول هذا الأساس من أجل هذه الغاية الحيوية. ومن هذه الطرق والأساسات التي اختارتها اللجنة لتأكيد الحاكمية الملية نرى أن السلطة العليا والكلمة النافذة مع المراقبة على أعمال الحكومة الاجرائية هي لممثلي الأمة في مجلسها العام.

إلا أن بعض الظروف الاضطرارية تقضي أحياناً بأن تتوسع الحكومة الاجرائية في صلاحيتها، فلم يكن بد من اطلاق يدها في مثل تلك الظروف كي لا تكون مغلولة اليد عاجزة عن القيام بواجبات مبرمة يتحتم عليها القيام بها في بعض الأحيان. ولذلك فقد أبيح لها أن تتخذ المقررات التي تراها لازمة اذا باغت المملكة أخطار وأمور تخل بالأمن العام في أثناء عطلة المجلس ولم تكن مهلة لاستدعائه لأجل أن يضع ما تقتضيه الحال من القوانين، وأن تنفذ تلك المقررات بحكم قانون بعد أن يصادق عليه الملك بشرط أن تعرضه على المجلس العمومي في أول اجتماعه، وأن تعلن الادارة العرفية مؤقتاً في المحلات التي يتأكد لها بأمارات وشواهد كافية ظهور اختلال بها وتعين كيفية ادارتها عندئذ بنظام مخصوص، ولها أن تتدارك وتنفق الأموال التي تحتاجها خارجاً عن حدود الميزانية العامة في أثناء عطلة المجلس وظهور أحوال اضطرارية وأسباب مبرمة، وأن تطبق أحكام ميزانية السنة السابقة اذا فسخ المجلس قبل المصادقة على الميزانية وذلك بمقتضى قرار يصادق عليه الملك ويقدم للمجلس العمومي عقب انعقاده. ومن هذه الصلاحية نرى أن الحكومة قد تقوم أحياناً بأعمال المجلس العمومي، ولكن متى تأملنا الشروط والقيود الاحترازية المقيد بها عملها يعلم أن ذلك كله لا ينافي أساس الحاكمية الملية، ويمكن للحكومة أن تستعمل هذا الحق في الظروف الاضطرارية فقط، وليس لها أن تستعمله متى شاءت. ومع ذلك فهي مجبرة على أن تعرض مقرراتها في مثل هذه الخصوصات على المجلس عقب انعقاده والمجلس حينئذ صاحب القول الفصل، فاما أن يقتنع بضرورة اتخاذ تلك المقررات ويجيزها واما أنه يرى الحكومة تجاوزت بها حدود

صلاحيتها فيرفضها وينقضها ويلقي عليها تبعة العمل. ومن القواعد الكلية أن الضرورة تقدر بقدرها، فلا مندوحة اذا في حال عطلة المجلس وظهور أسباب اضطرارية وأحوال غير اعتيادية من اطلاق يد الحكومة الاجرائية أن تقرر وتنفذ ما تراه ضرورياً لدرء الأخطار التي تتهدد الوطن وضاماً لسير الأعمال والمصالح العامة وتقرير الأمن في جميع أنحاء المملكة. ثم لا مشاحة بأن النواب والشيوخ والوزراء والحكام العموميين في المقاطعات، وهم أصحاب السلطة والتصرف بشؤون الأمة والحكومة، مهما كانوا على غاية من الأمانة والثقة فلا يبعد أن يظهر من بينهم أحياناً من يغلب عليه حب الذات فيطوح بالأمانة المودعة إليه ويضرب بالثقة المعطاة له عرض الحائط فيسوقه الطمع وفساد الأخلاق إلى ارتكاب خيانة أو اتيان عمل من شأنه أن يضر بمصلحة الوطن والأمة. وان من كان على هذه الشاكلة لا يجوز قطعاً تركه بلا عقاب يكون قصاصاً له وارهاباً لغيره، ولذا فقد رأت اللجنة ضرورة تشكيل محكمة عليا عند مسيس الحاجة لمحاكمة من يتحقق ارتكابه خيانة وطنية من النواب في المجلس العمومي أو المقاطعات والشيوخ، والوزراء أو حكام المقاطعات. وتؤلف هذه المحكمة من ست عشر عضواً نصفهم من الشيوخ والنصف الآخر من رؤساء محكمتي الاستئناف والتمييز وأعضائهما بأمر من الملك، وتحكم بما تقضي به القوانين الموضوعة العامة بصورة قطعية لا تقبل الاستئناف ولا التمييز. ولئلا يكون هؤلاء الذوات تحت تهديد دائم فيحجمون عن الاقدام في وظائفهم ويضطرون للمحاباة ورعاية الخواطر ليأمنوا على شرف أنفسهم شر الافتراء عليهم بين حين وآخر، فقط أنيط أمر محاكمتهم بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة وذلك متى ظهرت عند التحقيق العميق صحة التهمة المسندة إليهم بجلاء ليس في محل للريبة والشك.

واذا كانت التشكيلات البلدية في كل بلد من ضروريات الحياة الاجتماعية ومن بواعث العمران للبلاد واستكمال أسباب الراحة والرفاهية للسكان، وكانت البلاد السورية يختلف بعضها عن بعض في كثير من الاعتبارات الجوهرية رأت اللجنة أن يترك لكل مقاطعة من المقاطعات الحق في أن تضع القانون الذي تراه مناسباً لحالة بلادها وكافلاً لتأمين راحة أهلها وعمرانها وحافظاً للصحة العمومية فيها، حيث ان وحدة القانون في هذا الموضوع لا بد أن تأتي بعكس المطلوب وتكون مدعاة لصعوبات جمة تقف في سبيل البلديات اذ يكونون مقيدين بمواد قانونية وبعضها لا تلائم محلاتهم ولا

تنفق أحكامها مع مشارب مكان مناطقهم فتتولد منها المشاكل وتتعرقل بها المساعي بدلاً من رواجها والحصول على الفائدة المنتظرة منها وهذا أمر محسوس لا أظن أن أحد من الهيئة المحترمة يجهله.

وعند هذا الحد تنتهي مباحث لائحتنا القانونية. وهي قد لا تكون سالمة من الشوائب ومواضع الانتقاد، إلا أنها لا تختلف طبعاً عن غيرها من اللوائح القانونية التي تسنها أيدي البشر، يتدرجون في القائها بالوقوف على شوائبها. لذلك نرجو غض الطرف عما يرى فيها المفكرون من التقصير والهفوات، والعصمة لله وحده هو الذي نسأله أن يلهمنا السداد لخدمة الأمة والبلاد، ويوفقنا جميعاً لنيل أمانينا ويحقق آمالنا التي من ورائها سعادة الوطن المحبوب».

محرر المضبطة باسم اللجنة مندوب طرابلس: عثمان سلطان

المصدر:

حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السوريةفي العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦، بيروت (دار صادر) ١٩٧٤، ص ٢١٤- ٢٢٨.

(٦)

القانون الأساسي للمملكة السورية
الذي وضعه المؤتمر السوري

الفصل الأول
في المواد العامة

١- إن حكومة المملكة السورية العربية حكومة ملكية مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام.

٢- المملكة السورية تتألف من مقاطعات ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة.

٣- اللغة الرسمية في جميع المملكة السورية اللغة العربية.

الفصل الثاني
في الملك وحقوقه

٤- ينحصر ملك المملكة السورية في الأكبر فالأكبر من أبناء الملك فيصل الأول، متسلسلاً على هذه القاعدة، وإن لم يكن لأحدهم ابن يكون الملك للأكبر من أقرب عصابته الذكور، وإن لم يبق من صلب الملك فيصل الأول ولد ذكر ينتخب المؤتمر مجتمعاً بموافقة ثلثي أعضائه ملكاً لسورية من سلالة الملك حسين الأول ملك الحجاز، ويكون إرث الملك في ذريته على ما تقرر في ذرية فيصل الأول.

٥- يجلس الملك على سرير الملك عندما يتم السنة الثامنة عشرة من عمره. فإذا انتقل إلى من هو دون السن ينتخب المؤتمر بالأكثرية المطلقة نائباً له يدير المملكة باسم الملك ويشترط أن يكون النائب من صنف الجند، وعلى نائب الملك أن يقسم يمين الاحترام للشرائع الإلهية والأمانة للأمة والملك والمراعاة للقانون الأساسي.

٦- على الملك حين جلوسه أن يقسم أمام المؤتمر يميناً باحترام الشرائع الإلهية وبالأمانة للأمة وبمراعاة القانون الأساسي.

٧- الملك محترم وغير مسئول.

٨- الملك هو القائد العام وهو يعلن الحرب ويعقد الصلح والمعاهدات، على أن يعرض ذلك على المؤتمر ليصدق عليه. ولا تكون المعاهدات نافذة إلا بعد التصديق عليها وله أن يعلن العفو العام بعد موافقة المؤتمر وهو يعين رئيس الوزراء ويصدق على تأليف الوزارة ويقبل استقالتها ويرسل السفراء إلى الدول ويقبل سفراءها ويصدق على القوانين والنظم ويعفو عفواً خاصاً ويخفف الجزاء على المحكومين ويفتتح المؤتمر ويفضه بموجب المادة وله أن يدعوه في غير أوقاته العادية ويمدد أمد اجتماعه عند الضرورة ويحل المجلس النيابي بموجب المادة وتضرب النقود باسمه ويمنح الأوسمة ويوجه الرتب العسكرية والمناصب الملكية بموجب قوانينها الخاصة.

الفصل الثالث

في حقوق الأفراد والجماعات

٩- يطلق لقب سوري على كل فرد من أهل المملكة السورية العربية، ويسوغ الحصول على الجنسية السورية وفقدانها بحسب الأحوال التي يعينها قانون التابعية.

١٠- السوريون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

١١- الحرية الشخصية مصونة من كل تعد، ولا يجوز توقيف أحد إلا بالأسباب والأوجه التي عينها القانون.

١٢- لا يجوز التعذيب وإيقاع الأذى على أحد بسبب ما.

١٣- لا يجوز التعرض لحرية المعتقدات والديانات ولا منع الحفلات الدينية لطائفة من الطوائف، على أن لا تخل بالأمن العام أو تمس بشعائر الأديان والمذاهب الأخرى.

١٤- كيفية إدارة المحاكم الشرعية والمجالس الطائفية التي تنظر بحسب شرائعها في الأحوال الشخصية المذهبية وكيفية إدارة الأوقاف العامة تعين بقوانين تصدر من المؤتمر.

١٥- للأهالي أن يرفعوا شكاويهم الخطية العامة والخاصة منفردين ومجتمعين إلى المراجع الرسمية والمجالس النيابية.

١٦- تأليف الجمعيات وعقد الاجتماعات وتأسيس الشركات حر في ضمن قوانينها الخاصة التي يسنها المؤتمر.

١٧- جميع المساكن مصونة من التعدي ولا يجوز دخولها إلا في الأحوال التي تعينها القوانين.

١٨- أموال الأفراد والأشخاص الحكومية في ضمان القانون، فلا يجوز للحكومة نزع ملكية مالك إلا للمنافع العامة بعد دفع التعويض وفقاً لقوانينه الخاصة.

١٩- المطبوعات حرة في ضمن دائرة القانون، ولا يجوز تفتيشها ومعاينتها قبل الطبع.

٢٠- يجب أن يكون أساس التعليم والتربية في المدارس الرسمية والخصوصية واحداً على أساس المبادىء الوطنية في جميع المقاطعات السورية.

٢١- التعليم الابتدائي إجباري وفي المدارس الرسمية مجاني.

٢٢- تأسيس المدارس الخصوصية حر في ضمن قانونها الخاص الذي يسنه المؤتمر.

٢٣- لا يجوز إجبار أحد على دفع شيء من المال باسم ضريبة أو رسم أو إعانة أو غير ذلك إلا بالاستناد إلى مادة قانونية.

٢٤- السخرة والمصادرة ممنوعتان.

٢٥- لا تجوز محاكمة أحد إلا في المحاكم التي يعينها القانون.

٢٦- النفي الإداري ممنوع بتاتاً.

الفصل الرابع

في الحكومة السورية العامة

٢٧- الحكومة العامة للمقاطعات السورية تتألف من هيئة الوزارة وهي مسئولة عن أعمالها أمام المجلس النيابي العام.

٢٨- رئيس الوزراء ينتخب الوزراء ويعرض أسماءهم على الملك.

٢٩- على كل وزارة أن تبين خطتها للمجلس النيابي العام لدى تأليفها.

٣٠- كل وزير مسئول عن وزارته تجاه المجلس النيابي العام.

٣١- لا ينشر قانون ولا قرار ما لم يكن موقعاً عليه من رئيس الوزارة والوزير الذي يعود إليه تنفيذ ذلك ومصدقاً عليه من قبل الملك.

٣٢- يجب أن تكون أوامر الملك موقعة من رئيس الوزراء والوزير الذي يعود إليه تنفيذ الأمر.

٣٣- لا يجوز دخول أحد من الأسرة المالكة في هيئة الوزارة.

٣٤- الجندية والقوى البحرية والخارجية وإدارة البرق والبريد والجمارك والتليفونات العامة بين المقاطعات وسكك الحديد والمرافق والمنائر البحرية والمناجم وضرب النقود وإصدار الطوابع والأوراق المالية وتأسيس المصرف الرسمي وصنع الأسلحة والأدوات الحربية والانفجارية وإنشاء الطرق العامة كل ذلك من خصائص الحكومة العامة.

٣٥- على الحكومة العامة تأسيس مدارس كلية العلوم والفنون العالية، وهي تقوم بإداراتها ونفقاتها، ولها حق الإشراف على وحدة أساس التعليم والتربية في جميع أنحاء المملكة.

٣٦- الحكومة العامة توحد الأوزان والمقاييس وأسعار النقود على الطريقة العشرية وتحدد أسعار النقود الأجنبية في جميع أنحاء المملكة.

٣٧- الواردات التي تخصص للميزانية العامة هي الريع المتحصل من أجور أثمان أراضي الخزينة العامة وأملاكها وواردات الأجم العامة والجمارك والتليفونات العامة والبرق والبريد ومصرف ورسوم الإبل والغنم والانحصارات والامتيازات والمواد الكحولية والمناجم والمرافىء والمنائر البحرية والمدمغة

والحجر الصحري العام والسفن البحرية والصيد البحري وواردات المواد الانفجارية وريع السكك الحديدية ما عدا السكة الحجازية وفروعها هي من الأوقاف الإسلامية.

٣٨- لا يجوز للحكومة العامة أن تبيع أو تؤجر أراضي الخزينة العامة إلا بقانون خاص تراعى فيه منفعة زراعها أولاً ومنفعة مقاطعتها ثانياً.

٣٩- إذا باغت المملكة أخطار أو أمور تخل بالأمن العام في أثناء عطلة المؤتمر وضاق وقت تلافيها عن استدعائه لأجل وضع ما تقتضيه الحال من القوانين فلهيئة الوزارة أن تضع المقررات اللازمة وتنفذها بحكم قانون يصدق عليه من الملك على أن تعرضها على المؤتمر في أول اجتماعه.

٤٠- إذا ظهر في أحد أنحاء المملكة ثورة أو دخلت الحكومة في حرب أو أعلنت النفير العام فللحكومة العامة أن تعلن الأحكام العرفية مؤقتاً بموجب قانونها الخاص الذي يصدر من المؤتمر على شرط أن تكون الإدارة العرفية في حال ظهور الثورة مقتصرة على المنطقة التي تظهر فيها.

٤١- يحق لكل وزير من الوزارة أن يحضر مذكرات كل من مجلسي الشيوخ والنواب متى أراد حق التقدم بالكلام.

٤٢- على كل وزير من الوزارة أن يجيب دعوة كل من مجلسي الشيوخ والنواب وأن يبين هو بنفسه أو من ينيبه عنه من المعلومات في أي مادة من المواد العائدة إلى وزارته.

٤٣- إذا دعى أحد الوزراء إلى المجلس النيابي للاستيضاح منه عن قضية ولم ينل اعتماد الأكثرية في أثر الاستيضاح يسقط من الوزارة وإذا سقط رئيس الوزراء تسقط معه الوزارة وللوزير أو الوزارة أن تطلب تأخير الجواب على مسئوليتها.

٤٤- إذا رفع تقرير من خمسة نواب فأكثر في شأن هيئة الوزارة أو أحدهم عن عمل يوجب المسئولية ووافقت أكثيرة المجلس على إجراء التحقيق في ذلك فإن المجلس يحول ذلك التقرير بالقرعة إلى إحدى شعبه، وهذه تجرى التحقيق وتستدعي الوزارة أو الوزير وتستوضح منهم عما ينبغي ثم تقدم قرارها إلى المجلس فإذا وافق ثلثا الأكثيرة على وجوب المحاكمة تحال إلى المحكمة العليا وتعين أصول المحاكمة بقانون مخصوص.

٤٥- متى تقرر في المجلس النيابي وجوب محاكمة هيئة الوزراء أو أحدهم يسقط من الوزارة.

٤٦- لا فرق بين الوزير وغيره في الجرائم العادية والحقوق الشخصية والتضمينات المالية فتجرى محاكمة في هذه الأمور في المحاكم العامة.

الفصل الخامس

في المؤتمر

٤٧- يتألف المؤتمر من مجلسي الشيوخ والنواب.

٤٨- يجتمع المؤتمر في أول شهر أيلول من كل سنة ومدة اجتماعه أربعة أشهر ويجوز تمديد أمده ودعوته في غير وقته المعين عند الضرورة.

٤٩- يفتتح الملك المؤتمر بخطاب ملكي يتضمن جيمع الحوادث السياسية والإدارية المهمة التي حصلت في أثناء العطلة السنوية وما يجب إجراؤه في السنة القادمة وذلك بحضور الهيئة العامة والوزارة معاً.

٥٠- يسن كل من مجلسي الشيوخ والنواب نظاماً خاصاً لإدارته ومذكراته الداخلية وينتخب كل سنة من أعضائه الرئيس الأول ونائبيه والكتاب وهيئة الإدارة بمقتضى ذلك النظام.

٥١- كل من مجلسي الشيوخ والنواب يدقق النظر في مضابط أعضائه الانتخابية وفي قبول استقالتهم وفي إسقاط من تثبت عليه أسباب الإسقاط القانونية.

٥٢- مذكرات كل من المجلسين علنية ويجوز جعل الجلسة سرية إذا اقترح ذلك عشرة من الأعضاء أو طلبتها الوزارة ووافقت أكثيرة المجلس عليها.

٥٣- إن أعضاء كل من المجلسين أحرار فيما يبدونه من الأفكار والمطالعات في المجلس ولا يتوجه على أحد منهم أية مسئولية من إجراء ذلك على شرط أن لا يخالفوا نظام المجلس الداخلي.

٥٤- لا يجوز البدء بالمذكرات في أحد المجلسين ما لم يكن أكثر من نصف أعضائه حاضراً وتتخذ القرارات بأكثرية أصوات حاضري الجلسة إلا في المسائل المشروط فيها موافقة الثلثين.

٥٥- آراء الأعضاء في اتخاذ القرارات تكون بتعيين الأسامي أو بإشارة مخصوصة أو بالرأي الخفي ويشترط في الأخير موافقة الأكثرية.

٥٦- إذا عزى أحد الشيوخ والنواب خيانة وطنية ووافق ثلثا أعضاء مجلسه على لزوم محاكمته فإنه يحال إلى المحكمة العليا.

٥٧- لا يجوز توقيف أحد الشيوخ أو النواب ولا محاكمته بسبب جرم من الجرائم العادية في مدة اجتماع المجلس إلا بموافقة ثلثي أعضاء مجلسه ويستثنى من ذلك الجرائم المشهورة ولا بد في مثل هذه الحال من إخبار المجلس المنسوب إليه العضو وحالاً.

٥٨- لا يجوز لأحد من الشيوخ أو النواب عقد المقاولات مع الحكومة العامة ولا الحكومة المحلية ولا البلديات ولا الدخول في الالتزامات ولا أخذ أي نوع من الامتيازات لنفسه ولا بالاشتراك مع غيره.

٥٩- لكل من الشيوخ والنواب والوزراء حق اقتراح لوائح القوانين التي يراد وضعها وحق اقتراح تعديل القوانين الموجودة. والقوانين المقترح وضعها أو تعديلها تنظر أولاً في مجلس النواب ثم في مجلس الشيوخ.

٦٠- القوانين المدنية والجزائية والتجارية والبحرية والقوانين المتعلقة بالصحة العامة والتأليف والاختراع والمطبوعات والتعليم الرسمي والخصوصي والجمعيات والاجتماعات والشركات والمهاجرة والتأمين والتابعة ووحدة المكاييل والمقاييس والموازين والنقود وقوانين العمال والقوانين التي تتعلق بالأمور الخاصة بالحكومة العامة تصدر من المؤتمر وتكون نافذة الحكم في جميع المقاطعات.

٦١- إذا تقرر في مجلس النواب قانون من القوانين وأرسل إلى مجلس الشيوخ فعدله وأرجعه إلى مجلس النواب وأصر هذا على رأيه الأول ولم يتحول مجلس الشيوخ عن قراره يعاد القانون ثانية إلى مجلس النواب فإذا أصر هذا على رفض التعديل تؤلف لجنة متساوية العدد من المجلسين لإزالة الخلاف فإذا لم يمكن فقرار المجلس النيابي هو النفاذ على شرط أن يكون هذا القرار بموافقة ثلثيه، وأما قانون السنوية فليس لمجلس الشيوخ أن يعيده إلا مرة واحدة فإذا أصر مجلس النواب على رأيه الأول فقراره هو النافذ.

٦٢- لا يجوز تنقيح القانون الأساسي إلا إذا اتفق على وجوبه ثلثا كل من المجلسين،

وحينئذ يجتمع المجلسان في هيئة عامة ويقرران بالأكثرية المطلقة ما يرونه من التنقيح.

٦٣- إن القوانين التي تقرر في مجلسي النواب والشيوخ وترفع إلى الملك للتصديق نافذة، وإلا أعيدت إلى مجلس النواب مصحوبة ببيان الأسباب الموجبة للنظر فيها مرة أخرى. وأما القوانين التي أعطى القرار بكونها مستعجلة فمدة التصديق عليها وإعادتها أسبوع واحد. وإذا أعيدت القوانين نظر مجلسا النواب والشيوخ فيها مرة أخرى، وبعد المذاكرة الثانية يصدق عليها الملك ويأمر بإجرائها خلال المدة المعينة.

٦٤- لا يحق لأحد الكلام في المجلسين من غير أعضائهما إلا للوزراء أو من ينيبونه عنهم.

مجلس الشيوخ

٦٥- ينتخب المجلس النيابي في كل مقاطعة أعضاء لمجلس الشيوخ بنسبة ربع نوابها في المجلس النيابي العام، ويعين الملك عدداً مساوياً لنصف عدد الأعضاء المنتخبين.

٦٦- إذا كان عدد نواب المقاطعة في المجلس النيابي العام غير قابل للتربيع يجبر ثم يتعين العدد الذي يجب انتخابه من قبل مجلس نواب المقاطعة بعد الجبر، وكذلك إذا كان عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس الشيوخ من المقاطعات غير قابل للتنصيف يجبر ثم يتعين العدد الذي يعينه الملك بعد الجبر.

٦٧- الأعضاء المنتخبون لمجلس الشيوخ من الأقلية يكونون بنسبة ربع نوابها عن جميع المملكة في المجلس النيابي العام ويفرزون من مجموع العدد الذي يخص كل مقاطعة. ويسن المؤتمر قانوناً خاصاً يبين فيه كيفية انتخابه شيوخ الأقلية وعددهم بالنسبة إلى المقاطعات. وكذلك تراعى النسبة فيما يعينه الملك.

٦٨- مدة عضوية مجلس الشيوخ تسع سنوات ويتجدد ثلث الأعضاء في كل ثلاث سنين. ويكون تجديد الثلثين الأول والثاني في السنوات الست الأولى بالاقتراع على أن يدخل الثلث المجدد الأول في القرعة الثانية، وبعد ذلك يتجدد الأعضاء الذي يتممون مدتهم القانونية. ويجوز إعادة العضو المنقضية مدته أو الذي وقعت عليه القرعة.

٦٩- إذا وقعت القرعة على المعينين يعين بدلهم من قبل الملك وإذا وقعت على المنتخبين بدلهم من قبل مجالس مقاطعتهم.

٧٠- لا تجتمع عضوية الشيوخ مع وظيفة أخرى في شخص واحد إلا في الوزارة.

٧١- يجب مراعاة الأوصاف الآتية في أعضاء مجلس الشيوخ:

(أ) أن يكون العضو سورياً متمماً سن الأربعين، غير محكوم عليه بجنحة، وغير مفلس لم يعد اعتباره، وغير ساقط من حقوق المدنية.

(ب) أن يكون ممن سبقت لهم الخدمة في الوظائف العالية إدارية كانت أو عسكرية أو سياسية أو قضائية أو من النواب الذين تكرر انتخابهم أو ممن اشتهروا بسعة العلم والفضيلة.

٧٢- إذا مات أحد الشيوخ أو استقال أو سقط من عضوية المجلس وكان من المنتخبين ينتخب مجلس مقاطعته بدلاً منه، وإذا كان معيناً يعين الملك بدله وتكون مدة العضو الجديد توفية لمدة سلفه.

مجلس النواب

٧٣- ينتخب أعضاء مجلس النواب بالرأي الخفي على درجتين.

٧٤- الانتخابات النيابية العامة للمجلس النيابي تجرى في كل أربع سنين مرة ويبتدأ بها من أول، شهر حزيران وتنتهي في نصف شهر أغستوس.

٧٥- مدة النيابة أربع سنوات ويجوز تجديد انتخاب النائب المنقضية مدته.

٧٦- تبقى نيابة النائب معتبرة إلى أن تتم الانتخابات الجديدة بموجب المادة.

٧٧- الانتخابات حرة لا يجوز للحكومة أن تتدخل فيها أو تتصدى لها.

٧٨- لكل سوري أتم العشرين من سنة ولم يكن ساقطاً من حقوقه المدنية حق في أن يكون ناخباً أول ويكون لحائز شهادة المدارس العالية منهم رأيان. وكل سوري أتم الخامسة والعشرين من سنة ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية ولا محكوماً عليه بسجن شهر فأكثر يجوز أن يكون ناخباً ثانياً. ويشترط أن يكون الناخب الثاني ممن يحسنون الكتابة والقراءة وأن لا يكون موظفاً ولا ضابطاً ولا خادماً خاصاً.

٧٩- كل سوري أتم الثلاثين من سنة ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية ولا مفلساً لم يعد إليه اعتباره محكوماً عليه بجنحة يجوز انتخابه للنيابة.

٨٠- لا يشترك في الانتخاب الجنود الموجودون في الخدمة الفعلية، وأما المأذون منهم في دائرته الانتخابية فيشترك بها.

٨١- لا يجوز ترشيح الموظف ولا انتخابه للنيابة عن الدائرة الموظف هو فيها إلا إذا استقال قبل البدء بمعاملة الانتخابات بشهرين على الأقل.

٨٢- لا يجوز للضباط ولا أمراء الجيش وأركانه الموجودين في الخدمة الفعلية أن ينتخبوا ولا أن ينتخبوا للنيابة إلا إذا استقالوا من سلك الجندية قبل البدء بمعاملة الانتخاب.

٨٣- لا تجتمع النيابة والوظيفة في شخص واحد إلا في الوزارة.

٨٤- لا تجتمع النيابة وعضوية الشيوخ في شخص واحد.

٨٥- كل نائب يعتبر ممثلاً للسوريين.

٨٦- ينتخب نائب واحد عن كل أربعين ألفاً من السكان السوريين والكسر المعتبر في ما دون النصاب عشرون ألفاً.

٨٧- كل مديرية تعد دائرة انتخابية؛ فالمديرية التي لا يبلغ عدد سكانها أربعين ألفاً ولا ينقص عن عشرين ألفاً تنتخب نائباً واحداً وأما المديرية التي يقل عدد سكانها عن عشرين ألفاً فتضم إلى أقرب مديرية لها.

٨٨- تعتبر كل مقاطعة دائرة انتخابية واحدة بالنسبة إلى الأقليات ويكون النصاب لها ثلاثين ألفاً والكسر المعتبر في ما دون النصاب خمسة عشر ألفاً.

٨٩- لكل مئتي ناخب أول أن ينتخبوا ثانياً والكسر المعتبر فيما دون النصاب مئة.

٩٠- تقسم المديريات إلى مناطق انتخابية على أن لا ينقص عدد الناخبين الأولين في كل منطقة عن المئتين.

٩١- يسن للانتخابات قانون خاص تبين فيه كيفية إجرائها كسائر المعاملات المتفرعة عنها والقاعدة التي يجري عليها انتخاب الأقلية.

٩٢- إذا مات أحد النواب أو استقال أو سقط من النيابة فالناخبون الثانويون في دائرته ينتخبون غيره وتكون مدة النائب الجديد توفية لمدة سلفه.

٩٣- إذا اختلف مجلس النواب مع الوزارة ولم تنل اعتماده سقطت وإذا أصرت الوزارة الجديدة على رأى سلفها يحول الخلاف إلى مجلس الشيوخ فإذا أيد مجلس الشيوخ مجلس النواب أذعنت الوزارة وإن لم يؤيده فللملك أن يفض المجلس على أن يتجدد الانتخاب ويجتمع المجلس الجديد في مدة ثلاثة أشهر فإذا أصر المجلس على قرار سلفه فقراره هو النافذ.

٩٤- مدة المجلس الذي يتجدد انتخابه بموجب المادة الرابعة والتسعين هي أربع سنوات كاملة ما عدا الاجتماع الذي يعقده هذا المجلس على أثر انتخابه توفية لمدة الاجتماع السنوي الذي انفسخ فيه المجلس السابق.

٩٥- لكل نائب أن يطلب تأليف لجنة من النواب لتحقيق حادثة من الحوادث المهمة التي تقع في إحدى الوزارات أو الدوائر أو المقاطعات فإذا قبل الطلب بالأكثرية تؤلف اللجنة وتباشر عملها ثم ترفع نتائج تحقيقاتها إلى المجلس وليس لها أن تدخل في. . . . في الأعمال التنفيذية.

الفصل السادس

في المحكمة العليا

٩٦- تتألف المحكمة العليا عند الحاجة بأمر الملك من ستة عشر عضواً نصفهم من الشيوخ ونصفهم من رؤساء محاكم التمييز وينتخبون من الهيئات المنسوبين إليها بالقرعة.

٩٧- تنقسم المحكمة العليا إلى قسمين: اتهامي يتألف من سبعة أعضاء أربعة من الشيوخ وثلاثة من التمييز والاستئناف ويكون انتخاب هؤلاء بالقرعة من بين الستة عشر عضواً؛ وحكمي يتألف من التسعة الباقين.

٩٨- قرار الاتهام ينبغي أن يكون بموافقة خمسة من أعضاء القسم الاتهامي على الأقل وقرار الحكم بموافقة ستة من أعضاء القسم الحكمي على الأقل.

٩٩- أحكام المحكمة العليا قطعية وتطبق معاملاتها وأحكامها على القوانين الموضوعة.

الفصل السابع

في المالية

١٠٠- يجب على الحكومة أن تقدم في كل عام ميزانيتها للسنة القابلة إلى مجلس النواب في أوائل اجتماعه السنوي.

١٠١- الميزانية العامة قانون يبين فيه الدخل والخرج السنويان على وجه التقريب في مواد مرتبة على فصول ويحتوي على مواد أخرى في كيفية تنفيذها ويدقق النظر في المواد القانونية في المجلس مادة ويدقق النظر في فصول الميزانية وتقبل فصلاً فصلاً.

١٠٢- لا يجوز للحكومة أن تتجاوز حدود الميزانية المصدق عليها إلا إذا طرأت أسباب اضطرارية مبرمة تقضي بإنفاق شيء خارج على الميزانية في أثناء عطلة المجلس فيجوز للحكومة حينئذ تدبيره وإنفاقه بموجب قرار يصدق عليه الملك على أن يقدم ذلك القرار للمجلس النيابي حيث انعقاده.

١٠٣- حكم كل ميزانية سنوية نافذة في تلك السنة فقط وإذا فسخ المجلس قبل التصديق على الميزانية فللحكومة العمل بحكم الميزانية السابقة بقرار يصدق عليه الملك إلى أن يجتمع المجلس.

١٠٤- على الحكومة أن تقدم للمجلس النيابي الحساب القطعي لكل سنة في التي تليها ويتضمن هذا الحساب ما تحقق تحصيله من الدخل وما تحقق إنفاقه عن الخرج ويكون مرتباً بحسب مواد الميزانية وفصولها.

الفصل الثامن

في ديوان المحاسبات

١٠٥- يتألف ديوان المحاسبات من رئيس وأربعة أعضاء تنتخبهم الحكومة ويصدق عليه مجلس النواب ثم ترفع أسماؤهم إلى الملك للتصديق على وظائفهم وتمتد وظائفهم إلى آخر حياتهم فلا يبدلون ولا يعزلون إلا بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين في جلسة النواب وموافقة الملك وإذا وقع منهم ما يستوجب محاكمتهم من جراء وظيفتهم فإنهم يحاكمون في المحكمة العليا بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين في جلسة النواب أيضاً.

١٠٦- يدقق ديوان المحاسبات النظر في حسابات الحكومة العامة السنوية وحسابات المحاسبين ويراقب تطبيق الميزانية العامة يرفع في كل عام إلى مجلس النواب عند افتتاحه تقريراً عاماً يبين فيه نتيجة تدقيقه ومراقبته في تلك السنة وكذلك يرفع إلى الحكومة العامة في كل ثلاثة أشهر مرة تقريراً عن الأحوال المالية ويقدم إلى المجلس النيابي صور هذه التقارير.

١٠٧- تنظيم أقلام هذا الديوان وأوصاف أعضائه وتفصيلات وظائفه وسائر ما يعود إليه من المعاملات تعين بقانون خاص.

الفصل التاسع

في الموظفين

١٠٨- يشترط في اختيار عمال الحكومة الموظفين الجنسية السورية والكفاءة والاستحقاق.

١٠٩- تسن قوانين عامة تعين فيها وظائف الموظفين ودرجات صفوفهم وطرق تعيينهم وترقيتهم وحدود مسئوليتهم.

١١٠- كل موظف مسئول عن أعماله في وظيفته بمقتضى القوانين والنظم الموضوعة.

١١١- لا يجوز عزل موظف ولا تبديل غيره إلا بالأسباب المعينة في القوانين والنظم.

١١٢- على الموظف إطاعة أوامر رئيسه في ما لا يخالف القوانين والنظم المقررة.

الفصل العاشر

في المحاكم

١١٣- المحاكم مستقلة ومصونة من كل تعد.

١١٤- تأليف المحاكم ودرجاتها ووظائفها وصلاحيتها تعين بقانون خاص يشمل جميع المقاطعات.

١١٥- انتخاب الحكام وتعيينهم وأوفهم ودرجاتهم وكيفية ترفيعهم وعقوبتهم تعين بقانون خاص يشمل جميع المقاطعات.

١١٦- الحاكم لا يعزل ولا يجازى إلا بحكم.

١١٧- المحاكمات تكون علنية ما عدا المحاكمات التي يجيز القانون جعلها سرية.

١١٨- لكل أحد حق الدفاع عن نفسه في المحاكم بالوسائل المشروعة.

١١٩- الدعاوى بين الدوائر الرسمية والأشخاص ترى في المحاكم العامة.

١٢٠- لا يجوز تأليف محاكم غير المحاكم القانونية ولا تأليف لجان يكون لها صلاحية القضاء غير لجان التحكيم التي ينص عليها القانون.

١٢١- لا تجتمع الحاكمية ووظيفة رسمية أخرى في شخص واحد.

الفصل الحادي عشر

في المقاطعات

١٢٢- المقاطعات تدار على طريقة اللامركزية في إدارتها الداخلية ما عدا الأمور العامة التي تدخل في خصائص الحكومة العامة كما هو مصرح في مواد هذا القانون.

١٢٣- لكل مقاطعة مجلس نيابي يدقق ميزانية المقاطعة ويسن قوانينها ونظمها المحلية وفقاً لحاجاتها ويراقب أعمال حكومتها وليس له أن يسن قانوناً يخالف نص هذا القانون الأساسي ولا القوانين العامة المعطى حق وضعها للمؤتمر.

١٢٤- يشترط في أساس تقسيم المقاطعات أن لا تقل مساحة كل مقاطعة منها عن خمسة وعشرين ألفاً من الكيلومترات المربعة وأن لا يقل عدد سكانها عن خمسمائة ألف وأن تراعى فيها الارتباطات الطبيعية والاقتصادية.

١٢٥- انتخابات المجلس النيابي للمقاطعة تكون على درجة واحدة. وأوصاف الناخب الأول وأوصاف النائب المعينة في المادة (٧٨) والمادة (٧٩) من هذا القانون تراعى أيضاً في انتخاب نواب مجالس المقاطعات ما عدا سن النائب في مجلس المقاطعة فإن الحد الأصغر لها يجب أن يكون خمساً وعشرين سنة.

١٢٦- مدة أعضاء مجلس المقاطعة النيابي سنتان وتدوم نيابة النائب إلى أن تتم الانتخابات الجديدة ويجوز إعادة انتخابه.

١٢٧- ينتخب نواب مجالس المقاطعات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألفاً من نفوس المقاطعة والكسر المعتبر فيما دون النصاب عشرة آلاف.

١٢٨- يعين عدد نواب الأقليات في مجالي المقاطعات النيابية بنسبة مجموع نفوسهم في المقاطعة وبأن يكون لكل خمسة عشر ألفاً نائب واحد والكسر المعتبر في ما دون النصاب سبعة آلاف وخمسمائة.

١٢٩- المقاطعات تسن قوانين الانتخابية لمجالها النيابية.

١٣٠- تبتدىء انتخابات مجالس المقاطعات النيابية في أول شهر تموز من كل سنتين

وتجتمع في أول شهر أيلول من كل سنة وتدوم مدة اجتماعها شهرين ويجوز تمديد مدة الاجتماع إذا طلبه الحاكم أو سبعة من أعضاء المجلس ووافق على الطلب ثلثا الأعضاء الموجودينم في الجلسة.

١٣١- القوانين التي تسنها مجالس المقاطعات ترفع بواسطة الحاكم العام إلى الملك للتصديق عليها والأمر بتنفيذها على أن يصدق عليها وتعاد إلى المقاطعات في مدة شهر واحد.

١٣٢- إذا أعيدت القوانين المرفوعة من قبل المقاطعات بدون تصديق من الملك بدعوى مخالفتها للقانون الأساسي أو القوانين العامة نظر مجلس النواب المقاطعة فيها مرة أخرى فإذا أصر على الشكل الأول ولم يصدق عليه في المرة الثانية حكم مجلس الشيوخ وكان حكمه هو النافذ ويشترط في المرة الثانية أن يكون التصديق عليه أو تحويله إلى مجلس الشيوخ في مدة أسبوعين، وأما قانون الميزانية فيشترط أن يكون التصديق عليه أو إعادته في المرة الأولى في مدة أسبوعين ويشترط التصديق عليه في المرة الثانية أو تحويله إلى مجلس الشيوخ في مدة أسبوع واحد.

١٣٣- يسن مجلس المقاطعة النيابي قانون الداخلي وينتخب في كل سنة رئيسه ونائبه وكاتبه وهيئة إدارته.

١٣٤- يدير المقاطعة حاكم عام يعينه الملك ويشترط في الحاكم العام أن يكون سورياً عربياً متصفاً بالصفات المشروطة في عضو مجلس الشيوخ.

١٣٥- الحاكم العام يعين مديري دوائر المقاطعة الرئيسية خلا الدوائر المربوطة بالحكومة العامة كما هو منصوص في المادة... من هذا القانون، ويصدق على تعيين الموظفين المنوط به بحسب النظم المخصوصة وله حق الإشراف على الدوائر المربوطة بالحكومة العامة.

١٣٦- الحاكم العام مكلف بإدارة شئون المقاطعة وتطبيق ميزانيتها وتنفيذ القوانين فيها.

١٣٧- الحاكم العام يقدم في كل سنة لمجلس نواب المقاطعة تقريراً عاماً في الأعمال التي قامت بها حكومة المقاطعة في أثناء السنة وفي الأعمال المنوي القيام بها في السنة القابلة ويقدم للحكومة العامة نسخة من هذا التقرير.

١٣٨- إذا حدث بين الحاكم العام ومجلس نواب المقاطعة يحكم مجلس الشيوخ في هذا الخلاف ويكون حكمه قطعياً. ولمجلس الشيوخ أن يقترح إقالة الحاكم إذا رأى ذلك.

١٣٩- إذا وقع من الحاكم العام ما يستوجب محاكمته من جراء وظيفته فإنه يحاكم في المحكمة العليا.

١٤٠- لكل من الحاكم العام ونواب المقاطعة حق في اقتراح اللوائح القانونية لمجلس نواب المقاطعة .

١٤١- إذا طلب سبعة من نواب المقاطعة تأليف لجنة تحقيقية من النواب لتحقيق حادثة من الحوادث المهمة التي تقع في إحدى دوائر الحكومة أو في ناحية من نواحي المقاطعة وقبل الطلب بالأكثرية وتؤلف اللجنة وتباشر عملها وترفع نتيجة تحقيقاتها إلى المجلس وليس لها أن تتعرض للأمور التنفيذية .

١٤٢- إذا عزى إلى نائب من نواب مجلس المقاطعة خيانة وطنية ووافق ثلث أعضاء المجلس على وجوب محاكمته فإنه يحاكم في المحكمة العليا .

١٤٣- من حقوق المقاطعات تنظيم جميع أنواع المحاكم بدرجاتها بحسب قانونها الخاص كما جاء في المادة (١٢٠) .

١٤٤- تنقسم المقاطعة في إدارتها إلى متصرفيات ومديريات ويسن المجلس العمومي قانوناً خاصاً يبين فيه تنظيم هذين القسمين وخصائصهما وما يتبعه من تنظيم القرى وعمدها ووظائفهم .

الفصل الثاني عشر

في مواد شتى

١٤٥- يسن المجلس العمومي قانوناً يبين فيه كيفية إدارة العشائر وحل الاختلافات التي تحدث بينهم .

١٤٦- كل مقاطعة تسن قانوناً لتنظيم بلدياتها على أساس الانتخاب وتبين فيه خصائصها ووظائفها .

١٤٧- تظل القوانين الموجودة مرعية إلى أن تنقح أو تبدل .

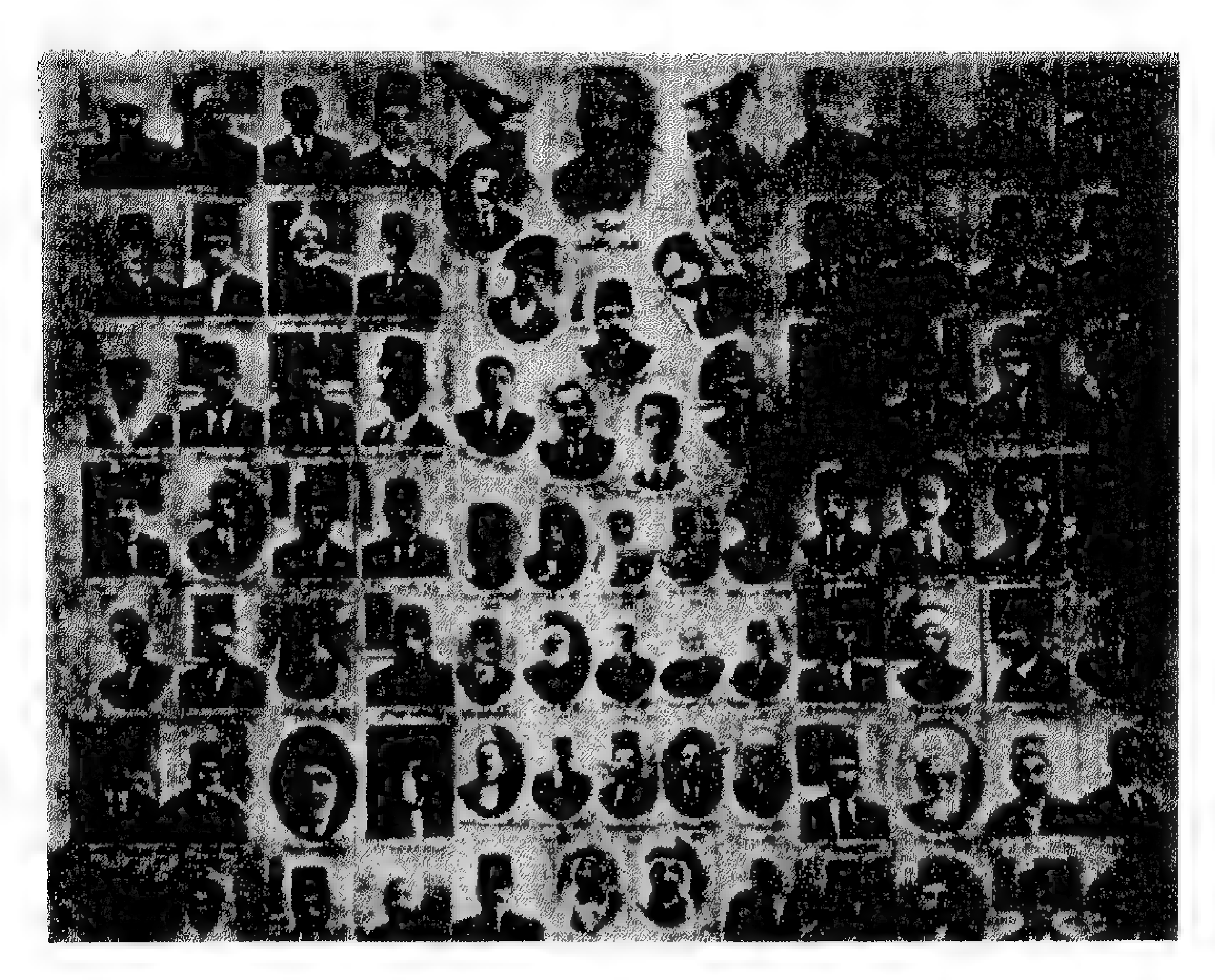
المصدر :

حسن الحكيم ، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦ ، بيروت (دار صادر ١٩٧٤ ، ص ٢١٤-٢٢٨ .



الملك فيصل

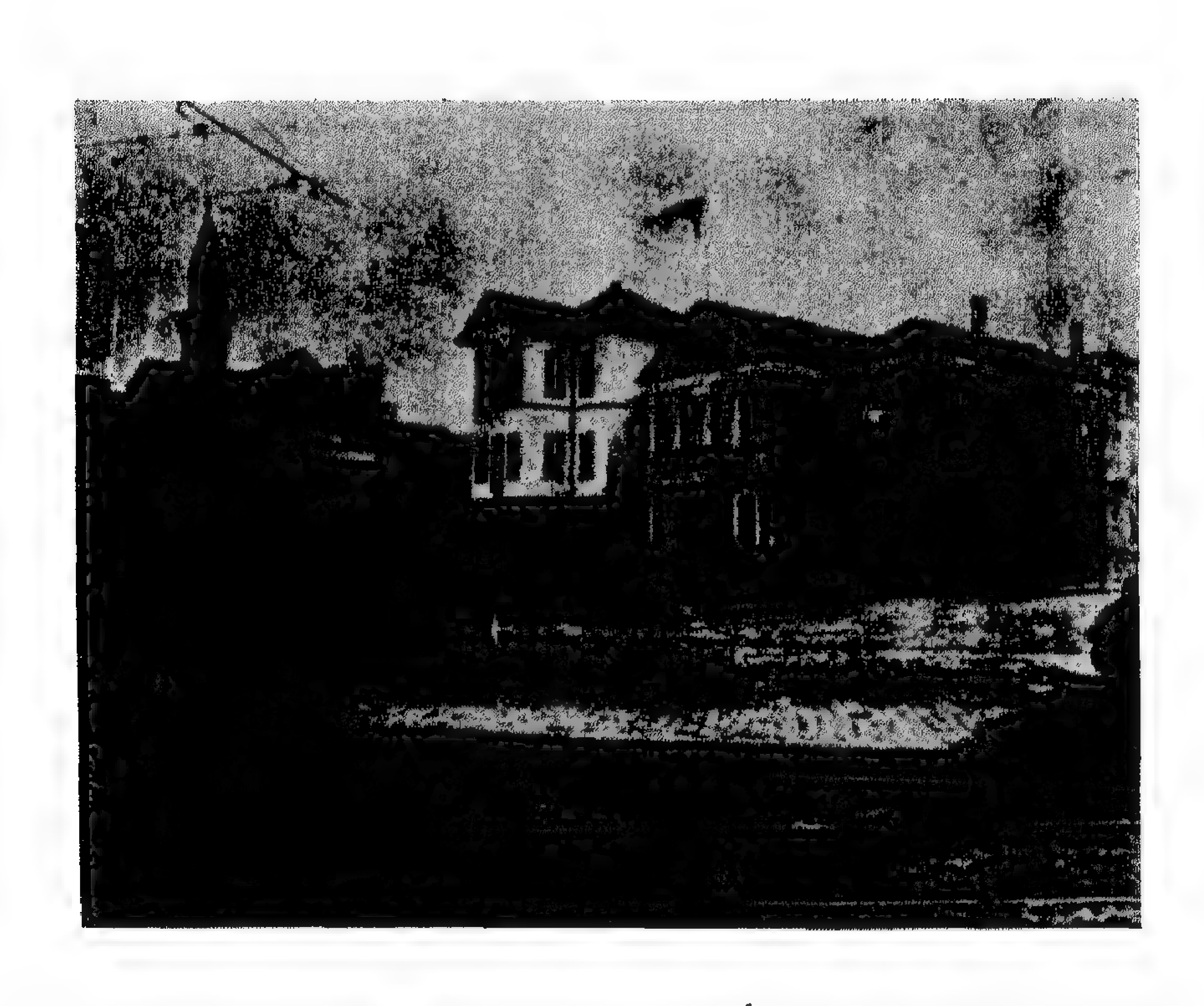
بعد تتويجه في ٨ آذار ١٩٢٠



أعضاء المؤتمر السوري



قاعة النادي العربي في دمشق التي اتخذ فيها المؤتمر السوري قرار الاستقلال



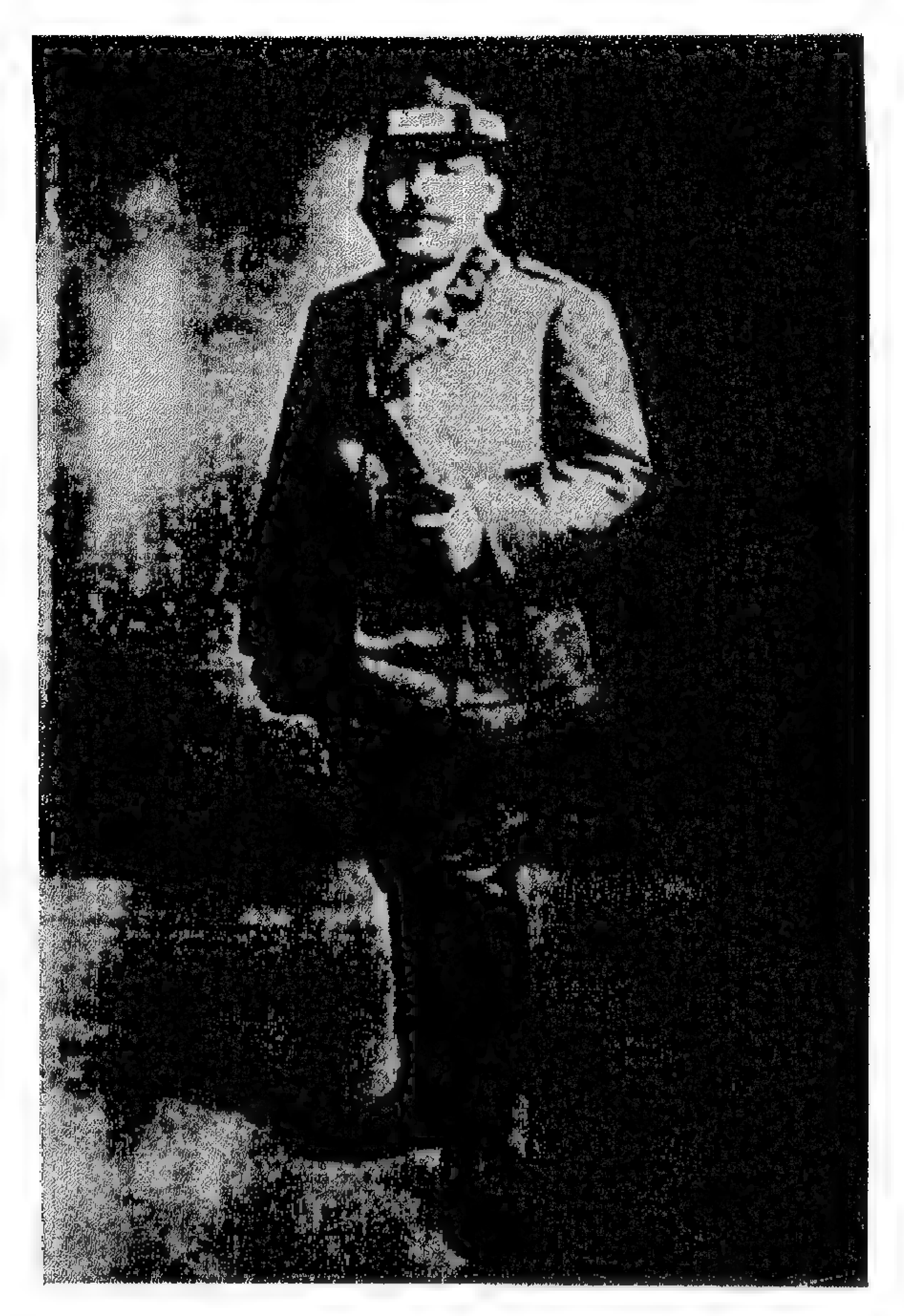
مبنى البلدية في ساحة المرجة الذي أعلن من على شرفته الظاهرة الاستقلال في ٨ اذار ١٩٢٠



محمد فوزي العظم: الرئيس الأول للمؤتمر السوري



هاشم الأتاسي: الرئيس الثاني للمؤتمر السوري



علي رضا الركابي :الحاكم العسكري/ رئيس الحكومة



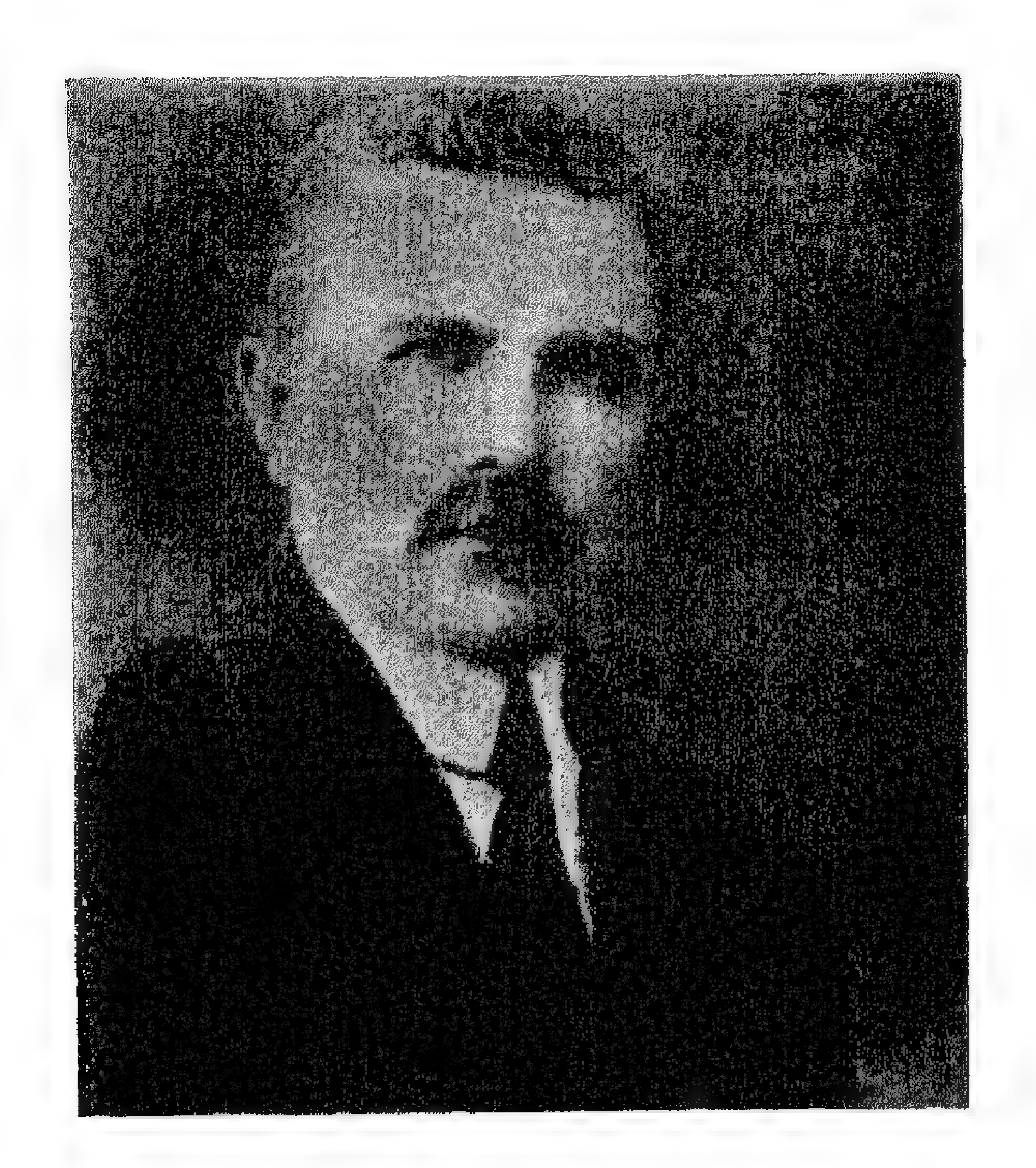
علاء الدين الدروبي: رئيس مجلس الشورى



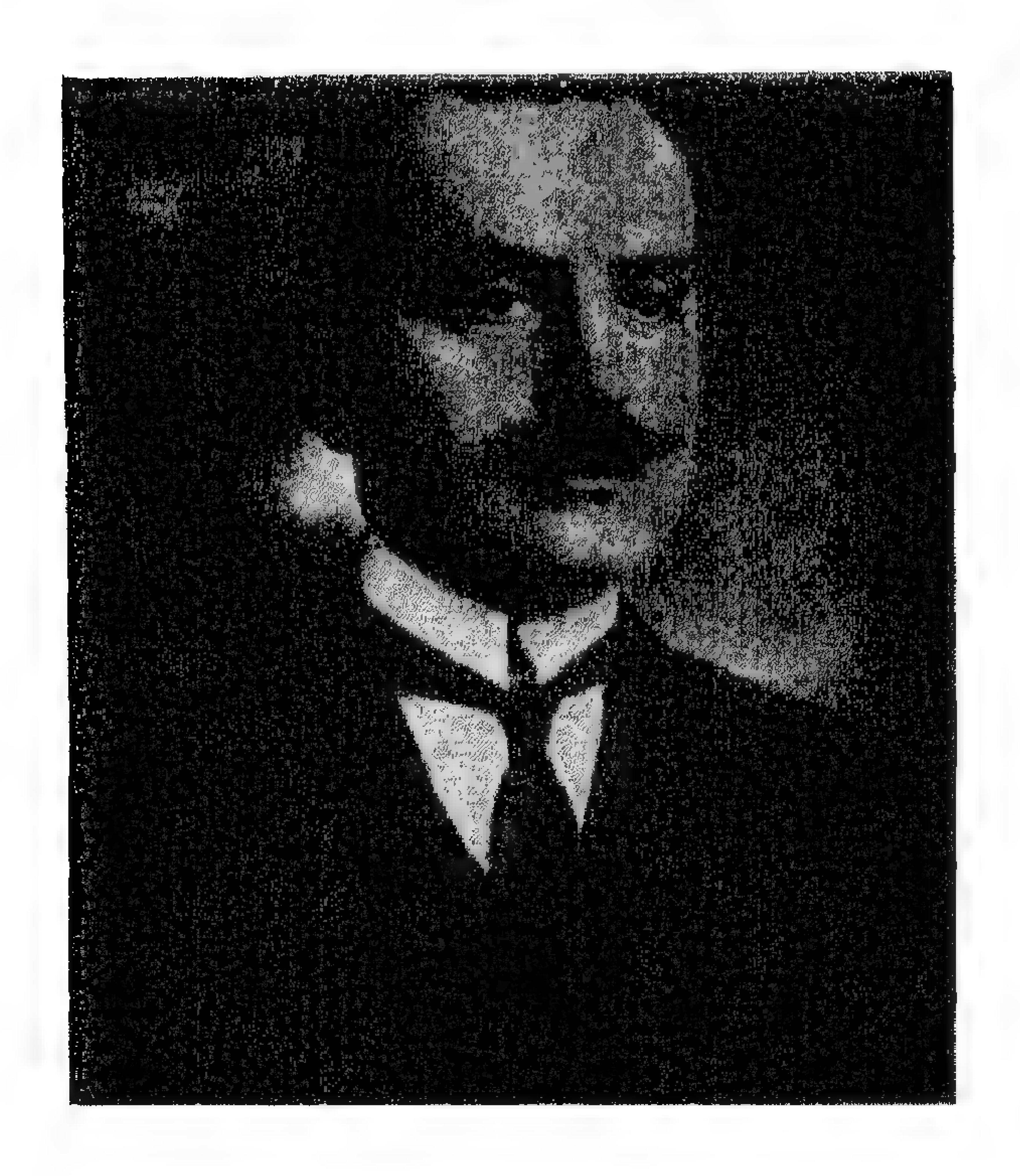
رضا الصلح/ وزير الداخلية



سعيد الحسيني/ وزير الخارجية



فارس الخوري/ وزير المالية



يوسف الحكيم/ وزير النافعه



الأمير زيد بن الحسين



الشريف جميل بن ناصر



احسان الجابري: رئيس الامناء للملك فيصل



عوني عبد الهادي: امين سر الملك فيصل



نسيب البكري : أمين السر الثاني للملك فيصل



عادل ارسلان: مستشار الملك فيصل

حجاب الملك فيصل



عبد الله الديليمي



جميل الألشي



تحسين قدري



فخري البارودي

ملاحظات ببلوغرافية

* ملاحظات حول الدراسات المنشورة

- "الدولة العربية ١٩١٨-١٩٢٠م: قضايا المرحلة المستجدة- الراهنة" قدمت في الأصل كورقة للحلقة البحثية التي عقدت في جامعة آل البيت في ٧/ ١٠/ ١٩٩٨ بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس الحكومة العربية.
- "علماء دمشق والحكومة الفيصلية/ الدولة العربية ١٩١٨-١٩٢٠" قدمت في الأصل كورقة الى الندوة التأسيسية حول "بناء الدولة العربية الحديثة" التي عقدت في جامعة آل البيت خلال ٢٨-٢٩/ ٤/ ١٩٩٨م.
- "من العثمانية الى العروبة: مشاركة رشيد رضا في الحركة/ الدولة العربية الحديثة" قدمت في الأصل كورقة الى ندوة "محمد رشيد رضا: دوره الفكري ومنهجه الاصلاحي" التي عقدت في جامعة آل البيت بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الاسلامي في ٢٨/ ٧/ ١٩٩٨.
- "محمد دروزة والحكومة/ الدولة العربية ١٩١٨-١٩٢٠: المشارك والمؤرخ" قدمت في الأصل كورقة الى ندوة "المؤرخين النابلسيين" التي عقدت في جامعة النجاح في نابلس ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٠م.

كتب اخرى للمؤلف

- معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر، دمشق (دار الحصاد) ١٩٩٣.
- دراسات في التاريخ الحضاري لبلاد الشام في القرن السادس عشر، دمشق (دار الابجدية) ١٩٩٥.
- مداخلات عربية بلقانية في التاريخ الوسيط والحديث، دمشق (اتحاد الكتاب العرب) ٢٠٠٠.
- دور الوقف في المجتمعات الاسلامية، دمشق (دار الفكر) ٢٠٠٠.





دار الشروق للنشر والتوزيع

عمان - هاتف : ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦٢٤٣٢١ - فاكس : ٤٦١٠٠٦٥

رام الله - المنارة - الشارع الرئيسي - تلفاكس : ٢٩٨٧٠٣٢

نابلس - جامعة النجاح - تلفون : ٢٣٩٨٨٦٢



عمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع

اربد - الأردن - تلفاكس ٧٢٧٠١٠٠ ص. ب ١٢٨٤

Design: H. Hammouri
079 5910173